الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

المجلـس العلمي
الرقم: 04/ م ع /2026

التاريخ : 2026/06/08

مستخرج عن محضر اجتماع المجلس العلمي رقم 03/2026 بتاريخ 08/06/2026

يتعلق بقبول مطبوعة بيداغوجية

يشهد السيد رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الجلفة بأنه تم خلال اجتماع المجلس العلمي المنعقد بكلية الحقوق والعلوم السياسية رقم: 2026/03 بتاريخ: 2026/06/08 قبول المطبوعة البيداغوجية المسومة بـ:

" مناهج تحليل سياسة العامة "

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص سياسات عامة ، خلال الموسم الجامعي 2026/2025 من إعداد الدكتور/ **بن عيسى محمد علي**،بعد تزكيتها وفقا للشروط العلمية والتنظيمية، واستيفائها لكل المعايير العلمية والمنهجية المطلوبة.

رئيس المجلس العلمي

رئيس المجلس العلمي
لكلية الحقوق و العلوم السياسية
بمضاء الأستاذ الدكتور
حرش أسعد المحاسن

جامعة زيان عاشور بالجلفة
المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

Scanné avec CamScanner

جامعـــة زيـــان عاشـــور الجلفـــة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مناهج تحليل السياسات العامة

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر

تخصص سياسات عامة

إعداد الدكتور: **بن عيسى محمد علي**

السنة الدراسية: **2025 / 2026**

معلومات عامة عن المقياس

المقياس: مناهج تحليل السياسات العامة

نوع الدرس: محاضرة

المعامل: 02 الرصيد: 02

الفئة المستهدفة: طلبة السنة الثانية ماستر تخصص سياسات عامة

أهداف التعليم:

_ التطرق الى المناهج المختلفة للبحث العلمي.

_ تمكين الطالب من التحكم في المناهج العلمية.

_ تمكين الطالب من تحليل السياسات العامة بمختلف مستوياتها.

_ تمكين الطالب من الاجابة على سؤال جوهري لماذا نقوم بتحليل السياسات العامة.

المعارف المسبقة:

_ معرفة أدوات البحث العلمي وأدبياته.

_ معرفة المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة.

طريقة التقييم:

امتحان كتابي.

مقدمة:

تعد عملية تحليل السياسات العامة محوراً جوهرياً لفهم كيفية صنع القرارات الحكومية وتقييم آثارها، حيث تعتمد المناهج الحديثة على أطر متعددة التخصصات والتي تجمع بين النظرية الاقتصادية، وعلم الاجتماع، والسياسة المقارنة، وتحليل النظم لفحص دورة السياسة الكاملة من التصور إلى التقييم.

فالبحث العلمي يقدم هاته الأطر التحليلية الأساسية المناسبة باختلاف المناهج والنماذج والاقترابات التي تشترك في محاولة تفسير الأطر القانونية وأبنية الحكومة، و تأثير القواعد الرسمية وغير الرسمية، انطلاقا من أن المؤسسات هي المحدد الرئيسي الذي تتضح من خلالها الفاعلية على مخرجات السياسات.

ناهيك عن مراحل السياسة العامة المتميزة والمتمثلة في وضع الأجندة، والصياغة والاعتماد والتنفيذ، والتقييم حيث يتيح هذا الإطار التنظيمي للمحللين عزل نقاط الدخول والتحديات في كل مرحلة، ثم كيفية تشكل السياسات عبر فترات زمنية طويلة من خلال شبكات من الجهات الفاعلة (التحالفات) التي تشارك معتقدات وقيم أساسية مشتركة والتي تتسم بالمرونة إما بالمحافظة على تفضيلاتها أو تغيرها وفق للأزمات التي تفرضها البيئة الخارجية.

والأكيد أن للأدوات الاقتصادية النصيب الأوفر لتحليل السلوك السياسي حيث يعتبر كل من صناع السياسات والمسؤولين الحكوميين والمواطنين جهات فاعلة عقلانية تسعى إلى تعظيم منافعها الشخصية (كإعادة الانتخاب أو زيادة الميزانية)، وهذا ما افترضه النموذج العقلاني الرشيد لهاربرت سايمون

كما لا يمكن اغفال البعد السيكولوجي وهذا ما تكلم عنه سابقا المفكر الإيطالي فلفريدو باريتو Vilfredo Pareto حيث ذهب أن العوامل النفسية سبب رئيسي يمكن من خلاله فهم سيطرة النخب من خلال مفهوم الرواسب التي تعكس إما الميل الى التفكير والتأمل وسما هذا النوع بأصحاب الذكاء والمكر، وإما الميل للاستقرار والبقاء وسماهم أصحاب القوة والنفوذ، وأن الحياة السياسية تحتاج لكليهما للعمل بالشكل الذي يوازن تفضيلات النخب الحاكمة مع تطلعات الجماهير من خلال إما الاقناع والترغيب أو المعارضة، وهذا ما يفسر تبني سياسات عامة على غرار سياسات أخرى

وبالتالي تعدد المنظورات المتأصلة من البحث العلمي والمفسرة للسياسات العامة التي ذكرناها والتي سنذكر غيرها تفرض علينا استعراضها وفق ما يتيح للطالب فهم مختلف المناهج التي يستعان بها لتحليل السياسات

المحور الأول: مفهوم وفلسفة البحث العلمي

أولا: البحث العلمي وعلاقته بالعلم والمعرفة

تتجلي علاقة البحث العلمي بالمعرفة والعلم من خلال عدة مستويات تتمثل في:

1_ العلاقة بين البحث العلمي والمعرفة:

يعتبر البحث العلمي أحد أهم وسائل إنتاج المعرفة وتطويرها كون المعرفة في الأساس حصيلة ما يكتسبه الإنسان من معلومات وخبرات وفهم حول مختلف القضايا سواء من خلال التجربة اليومية أو التعلم أو التأمل أو البحث، فالإنسان لا يكتفي بجمع المعلومات، بل يعمل على تنظيمها، نقدها، واختبارها للوصول إلى معرفة أكثر دقة وموثوقية وهذا ما يتيحه البحث العلمي الذي يحول المعلومات المتفرقة إلى معرفة منظمة.

2_ العلاقة بين البحث العلمي والعلم:

يمثل البحث العلمي الأداة والمفتاح التي يتمكن من خلالها العلم من بناء وتطوير ذلك النسق المنظم من المعارف والحقائق والنظريات المنظمة التي توصّل إليها الإنسان لفهم الظواهر المختلفة وتفسيرها، سواء كانت طبيعية أو اجتماعية أو إنسانية. ويتميّز العلم بأنه يقوم على الملاحظة، والتجريب، والتحليل، لذلك يمكن القول أن العلم هو الناتج المعرفي المنظم، والبحث العلمي هو الوسيلة التي تنتجه وتطوره فبدون البحث العلمي يبقى العلم جامدا غير قادر على مواكبة التغيرات.

حيث تتجلى العلاقة بينهما في النقاط التالية:

أ _ البحث العلمي أداة إنتاج العلم فالعلم لا يتطور تلقائيا بل ينمو من خلال الأبحاث والدراسات التي تضيف معارف جديدة أو تعدّل النظريات القائمة.

ب_ العلم يوجه البحث العلم حيث يركن الباحث إلى الرصيد المعرفي والنظريات العلمية السابقة لبناء بحثه وصياغة إشكاليته.

ج _ المواكبة والتطور فبفضل البحث العلمي يتطور العلم، ومن خلال تطور العلم تتحقق الابتكارات والتطبيقات التي تسهم في تقدم المجتمعات وهذا ما هو حاصل اليوم من خلال التطور التكنولوجي الهائل وما صاحبه من أنظمة الذكاء الاصطناعي.

3_ العلاقة التكاملية بين البحث العلمي والمعرفة والعلم:

تتمثل هذه العلاقة في كون أن:

_ المعرفة تمثل الرصيد الفكري الأولي .

_ البحث العلمي هو الأداة أو المنهج الذي يعالج هذا الرصيد ويختبره ويطوره.

_ العلم هو البناء المنظم الناتج عن تراكم المعارف والبحوث.

وعليه ينظر إلى البحث العلمي بوصفه حلقة الوصل الأساسية بين المعرفة الإنسانية وتقدم العلم، لأنه يضمن انتقال الإنسان من مجرد امتلاك معلومات إلى بناء فهم علمي دقيق وقابل للتطوير.

ثانيا: ماهية البحث العلمي

1_ مفهوم البحث العلمي

البحث العلمي هو وسيلة للاستقصاء الدقيق والمنظم، يقوم بها الباحث لاكتشاف علاقات أو حقائق جديدة تساهم في حل مشكلة ما، (جدير، 2004، صفحة 23)

أو تطوير وتصحيح المعلومات الموجودة فعلا، بأسلوب علمي وقواعد الطريقة العلمية للسيطرة على بيئة اكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين هذه الظواهر بخطوات المنهج العلمي. (محمد و عبيدات ، 1999، صفحة 29)

لذا فالبحث العلمي هو استعمال منهج معين أو أكثر وباتباع خطوات وقواعد معينة لإجراء عملية منظمة لجمع البيانات أو المعلومات وتحليلها لغرض معين وتهدف الى اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، كما أنه ينمو للمعرفة والتحقق منها، وهو وسيلة للدراسة يمكن عن طريقها الوصول الى وضع حلول لمشكلة بعينها، من خلال التزام بجملة من المبادئ والمعايير التي تعد جزءا من مواصفات الباحث الناجح. (سليمان، 1996، صفحة 38)

البحث العلمي هو الطريق أو السلوب الذي يتبعه أو يسلكه الباحث لدارسة مشكلة معينة في أي فرع من فروع المعرفة، وفي أي ميدان من ميادين العلوم النظرية والعملية. (محمد ا.، صفحة 15)

يمثل البحث العلمي طريقة منظمة أو فحص استفساري منظم لاكتشاف حقائق جديدة أو التأكد من حقائق قائمة والعلاقة فيما بينها أو القوانين التي تحكمها وبما يسهم في زيادة المعرفة من خلال التركيز على العلاقات المنطقية وليس المعتقدات كونه وسيلة وليس غاية فهو يهدف الى اكتشاف أشياء جديدة، أو دراسة مشكلة معينة، أو دراسة ظاهرة معينة من أجل معرفة العوامل التي ساهمت في ظهورها ووضع الحلول المناسبة لها على أسس منطقية من خلال توظيف النوع الأمثل من البحث العلمي الذي.

2_ خصائص البحث العلمي:

للبحث العلمي جملة من الخصائص تتجسد في النقاط التالية:

أ_ الموضوعية: حيث يتسم البحث العلمي كونه موضوعي غير متحيز للآراء الشخصية والأهواء الخاصة والتعصب، فالموضوعية في البحث العلمي تمنع من الوصول إلى نتائج غير علمية فالهدف الأول والأخير من البحث هو التوصل إلى الحقيقة كما هي مؤيدة بالأدلة والشواهد بعيدة عن المؤثرات الشخصية، والخارجية التي من شأنها تغيير الموازين.

فالبحث ليس مجرد تجميع البيانات، والمعلومات، والحقائق...، ولكن تفسير الباحث لهذه الحقائق، وبيان معانيها ووضعها في إطار منطقي مفيد هو الذي يميز التفكير العلمي عن سواه. (النصر، 2004، صفحة 25)

ب_ **امكانية الاختبار** :ويقصد بها أن تكون الظاهرة أو مشكلة البحث قابلة للاختبار والقياس، وتحقق هذه الخاصية للبحث العلمي عامل الثقة الكاملة في نتائجه.

ج _ **إمكانية تكرار النتائج وتعميمها** :حيث يمكن الحصول على نفس النتائج تقريبا مرة أخرى إذا تم اتباع نفس المنهجية العلمية وخطوات البحث وفي نفس الشروط، كما أنه يمكن تعميم النتائج الحالات المشابهة في نفس البلد أو غيره وبدون القدرة على التعميم، يصبح البحث العلمي أقل أهمية وأقل فائدة.

د _ **التبسيط والاختصار** :أي التبسيط المنطقي والاختصار غير المخل في العرض والمعالجة والتناول المتسلسل للبيانات والمعلومات، وكذلك دون أي حشو أو تعقيد ف الأسلوب أو التحليل.

هـ_ **الغاية أو الهدف للبحث** :لابد للباحث أن يحدد غايته وأهدافه من البحث بشكل واضح، ويسعى من خلال خطوات البحث والسير فيه إلى تحقيق تلك الأهداف دون تخبط، أو تشعب، أو خروجا عنها، أو الانتقال إلى تحقيق أهداف لم يعلن عنها ويراها الباحث ضرورة ولكنها صرفته عن الأهداف الأساسية للبحث. (عقيلة، 2023/2022، صفحة 32)

يتميّز البحث العلمي بأنه جهد منظّم يتبع خطوات متسلسلة بدءًا من تحديد مشكلة أو تساؤل واضح، مرورًا بجمع البيانات والمعلومات ذات الصلة بشكل منهجي، وتحليلها بدقّة، ووصولًا إلى استنتاجات مبنية على الأدلة، فجوهر العملية البحثية يتجاوز الوصف المجرد للواقع، الى تفسيره والتنبؤ به، والسعي نحو تقديم إضافات حقيقية للمعرفة الإنسانية حيث تقاس جودة البحث العلمي بمدى دقّة منهجيته، وموضوعية نتائجه، وقابليتها للاختبار من قبل باحثين آخرين.

3_ أهمية البحث العلمي:

يمكن اجمالا تحديد أهمية البحث العلمي في النقاط التالية:

_ يساهم البحث العلمي في تغذية وتنمية العقل الإنساني وتزويده بالعديد من العلوم والمعارف الجديدة والحديثة في العديد من المجالات المختلفة، كما يُستخدم في تحليل وتفسير الظواهر الطبيعية والتنبؤ بها عن طريق الوصول إلى تعميمات وقوانين عامة.

_ يساهم في استمرارية ومداومة النهضة الحضارية للبشرية، وذلك من خلال مواكبة العمليات التطورية والتجديدية التي تعاصرها الأمم والشعوب المختلفة في العديد من المجالات المختلفة.

_ يساعد بشكل كبير في إبقاء البشرية في حالة التنمية والتطور المستمرة، الأمر الذي يضمن حياة الرفاهية للمجتمعات كما يساهم في تنمية وتطوير المجتمعات المختلفة في العديد من المجالات مما يُحقق السعادة والاستقرار.

_ يساعد البحث العلمي في إيجاد العديد من الحلول والحقائق التي تساهم بشكل كبير في حل العديد من المشكلات المختلفة التي تواجه المجتمعات في مختلف المجالات والتي ترتبط بحياته اليومية سواء كانت اقتصادية أو صحية أو تعليمية أو سياسية أو بيئية أو اجتماعية.

_ يساعد على تغذية وتنمية المعارف والعلوم الفردية والجماعية للعديد من الإدارات والجماعات والمجتمعات المختلفة، كما يساهم في توفير التفسير النقدي للعديد من الآراء والمذاهب والأفكار في العديد من المجالات العلمية والثقافية.

_ يساهم البحث العلمي بشكل كبير في تدريب العديد من الأفراد على اتقان العديد من المهارات في العديد من المجالات، واكتشاف العديد من الأفكار والمعارف الجديدة في المجالات العلمية والثقافية والتي تساهم بشكل كبير في تقدم وارتقاء الأمم والشعوب.

_ يساعد الطالب أو الباحث في معرفة كيفية استخدام قواعد ومناهج البحث العلمي، والتعود على أدبيات الممارسة العلمية والموضوعية والمنهجية في حل العديد من القضايا، وإيجاد حلول للعديد من المشكلات بشكل حيادي وموضوعي.

_ إرساء قواعد وتقاليد البحث العلمي في الحوار والنقاش والجدال بين الباحثين، وتبادل الآراء المختلفة والمتعددة بينهم، ومن ثم تقييمها وتقويمها والحكم عليها. (سعد، 2026)

_ يساعد في مداومة العقل البشري على التمرين المستمر في مجالات البحث العلمي المختلفة، وذلك بهدف رفع كفاءة القدرات العقلية للفرد في مختلف المجالات.

_ يولد لدى الباحث الشعور بالحماس والرغبة الملحة في المعرفة والاستكشاف، كما يساعد على التوصل للحقائق التي تستند على أدلة واضحة.

_ يفتح للباحث أفاقا معرفية جديدة تساهم في تحسين مهارتاه الفكرية والثقافية والاجتماعية، كما يتيح له فرصة الحصول على الدرجات العلمية.

_ التعود على استخدام الوثائق والكتب ومصادر المعلومات والربط بينهم للوصول إلى نتائج جديدة. (حواسي، 2022، صفحة 16)

4_ أنواع البحث العلمي:

يتخذ البحث العلمي عدة أشكال تختلف باختلاف طبيعتها والهدف منها حيث يمكن حصرها عموما في بحوث نظرية وبحوث تطبيقية.

أ _ البحوث التطبيقية Applied research :ويهدف هذا النوع من البحوث إلى معالجة مشكلات تواجهها المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية أو التعمق في فهم الظواهر السياسية، حيث يقوم الباحثون بتحديد واضح للمشكلات والظواهر. مع البحث عن مسبباتها ميدانيا باتباع منهجية علمية، واقتراح مجموعة من التوصيات العلمية التي يمكنها معالجة المشكلات والظواهر المدروسة.

ب _ البحوث النظرية Theoritical Research: تهدف إلى توسيع نطاق المعرفة النظرية دون تركيز مباشر على التطبيق العملي الفوري. غالبًا ما تبحث في القوانين والعلاقات الأساسية في الطبيعة أو المجتمع

لا ترتبط بمشكلات آنية بحد ذاتها، والهدف الأساسي لها هو تطوير مضمون المعارف الأساسية خاصة في مختلف حقول العلم والمعرفة الإنسانية، كما يطلق على هذا النوع من البحوث أيضا البحوث الأساسية Basic Research أو المجردة Pure Research التي تهدف إلى تقديم إضافات معرفية وعلمية للمجتمعات الإنسانية من خلال وضع تصور للبناءات النظرية للظواهر الاجتماعية والإنسانية.

وتجدر الإشارة إلى أنه من الصعب الفصل بين هذين النوعين من البحوث وذلك للعلاقة التكاملية بينهما، فالبحوث التطبيقية غالبا ما تعتمد في بناء فرضياتها أو الأسئلة التي تحاول إيجاد إجابات لها على الأطر النظرية المتاحة في الأدبيات المنشورة، كما أن البحوث النظرية تستفيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من نتائج البحوث التطبيقية من خلال إعادة النظر في منطلقاتها النظرية وملاءمتها مع الواقع. (دالع، 2020، صفحة 06)

شكل رقم 01: يبين أنواع البحوث العلمية

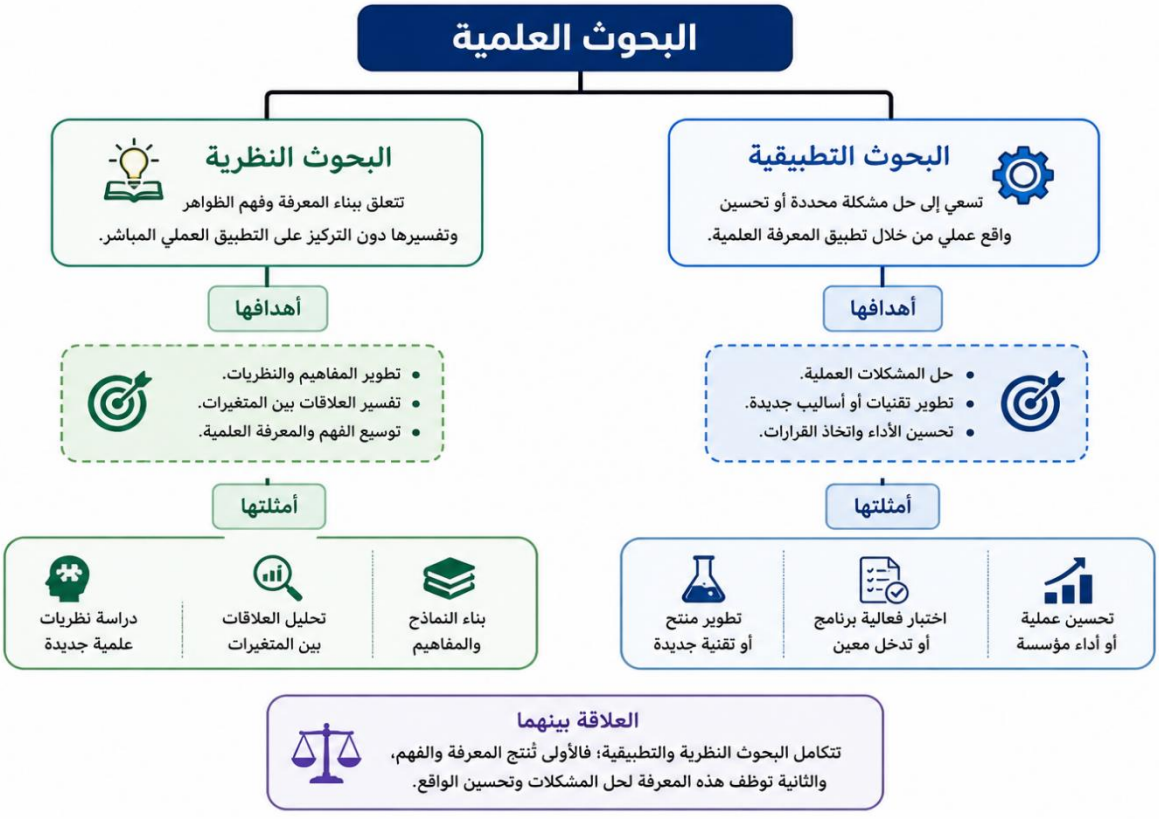

المصدر : chatgpt من خلال أمر من الباحث

5_ فلسفة البحث العلمي:

تتعلق فلسفة البحث العلمي بالأسس الفكرية والمعرفية التي يقوم عليها إنتاج المعرفة، وهي تحاول الإجابة عن أسئلة مثل:

- ما طبيعة المعرفة العلمية؟
- كيف يمكن الوصول إلى الحقيقة؟
- ما حدود الموضوعية في البحث؟
- ما العلاقة بين الباحث وموضوع الدراسة؟

أ_ تقوم فلسفة البحث العلمي غالبًا على ثلاثة أبعاد رئيسية:

_ الأنطولوجيا Ontology:

أي علم الوجود أو دراسة الوجود أي أصل الأشياء وعلم الوجود من وجهة نظر الفلاسفة هو العلم الذي يبحث في طبيعة الوجود الأولية وتهتم بطبيعة الواقع: هل الواقع موضوعي ومستقل عن إدراكنا، أم أنه يُبنى اجتماعيًا من خلال التجارب والتفاعلات الإنسانية؟

_ الإبستمولوجيا Epistemology :

تعتبر الابستيمولوجيا كنظرية لتوصيف ودراسة طبيعة المعرفة وكيفية اكتسابها ونقدها والنظر في نتائجها من الأسس التي ينطلق منها كل علم، هل المعرفة تُكتسب عبر الملاحظة والتجربة فقط، أم من خلال التفسير والفهم أيضًا؟

_ المنهجية Methodology :

التي تعنى بالأدوات والأساليب المستخدمة لتحديد وجمع المعلومات، وكيف تم تحديد المتغيرات ذات الصلةو الطرق التي تم بها معالجة البيانات والإجراءات التي تم استخدامها لتحليل تلك البيانات، وبالتالي هي ذلك الإطار العام الذي يحدد الطرق والإجراءات المستخدمة في البحث للوصول إلى المعرفة.

ب_ أهم الاتجاهات الفلسفية في البحث العلمي:

- **الوضعية** Positivism :تؤمن بأن المعرفة الحقيقية تُكتسب بالملاحظة والتجربة والقياس .
- **التفسيرية** Interpretivism :تركز على فهم المعاني والسلوك الإنساني في سياقه الاجتماعي .
- **البراغماتية** Pragmatism :تركز على الحلول العملية واختيار المنهج الأنسب حسب المشكلة البحثية .
- **النقدية** Critical Theory :تهدف إلى كشف علاقات القوة وعدم المساواة وإحداث تغيير اجتماعي.

ج_ أهمية فلسفة البحث العلمي:

_ تحديد طبيعة المعرفة العلمية:

تساعد فلسفة البحث العلمي على فهم ماهية المعرفة العلمية، وتمييزها عن المعرفة العادية أو الحدسية، من خلال الاعتماد على البرهان والمنهجية.

ـ توجيه اختيار المنهج المناسب:

تمكّن الباحث من اختيار المنهج الملائم لموضوع دراسته، سواء كان منهجًا كميًا أو نوعيًا أو مختلطًا، وفقًا لطبيعة المشكلة البحثية.

ـ تعزيز الموضوعية والدقة:

توفّر إطارًا يساعد الباحث على الابتعاد عن التحيزات الشخصية، والالتزام بالحياد العلمي أثناء جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها.

ـ فهم العلاقة بين الباحث وموضوع البحث:

توضّح مدى تأثير الباحث في موضوع الدراسة، خاصة في البحوث الإنسانية والاجتماعية التي يصعب فيها الفصل التام بين الباحث والظاهرة المدروسة.

ـ تفسير النتائج بشكل علمي:

تساعد في بناء تفسير منطقي ومتسق للنتائج، وربطها بالنظريات والمفاهيم العلمية ذات الصلة.

ـ تطوير التفكير النقدي والتحليلي:

تنمّي لدى الباحث القدرة على التساؤل، والتحليل، ونقد المعطيات والنظريات بدل قبولها بصورة تلقائية.

ـ ضمان الاتساق الداخلي للبحث:

تجعل هناك انسجامًا بين إشكالية البحث، وأهدافه، وفرضياته، ومنهجه، وأدواته، ونتائجه.

وعليه تتضح أهمية فلسفة البحث العلمي كونها تساعد الباحث على اختيار المنهج والأدوات المناسبة، وتبرير اختياراته العلمية، وبناء دراسة أكثر اتساقًا بين الإشكالية والأهداف والنتائج، وبالتالي فالبحث العلمي هو الأداة، أما فلسفته فهي الإطار الفكري الذي يحدد كيف ولماذا نستخدم هذه الأداة.

ففلسفة البحث العلمي ليست جانبًا نظريًا ثانويًا، بل عنصر جوهري يمنح البحث أساسًا معرفيًا ومنهجيًا متينًا، ويجعل الباحث أكثر وعيًا بكيفية إنتاج المعرفة العلمية وتوظيفها.

المحور الثاني: مستويات وخطوات البحث العلمي

يقوم البحث العلمي على أسس منهجية دقيقة (الموضوعية، التراكمية، التنظيم، والتحقق) وعناصر هيكلية مرتبة تبدأ بالعنوان والمقدمة، مروراً بالإشكالية والمنهجية، وصولاً إلى النتائج والتوصيات، بهدف إنتاج معرفة جديدة أو تعديل معارف قائمة، ويتجلى ذلك من خلال وظائف أو مستويات البحث العلمي المتمثلة في:

أ_ مستويات البحث العلمي:

_ المستوى الأول: الوصف description :

يعتبر وصف الظواهر المختلفة من أهداف البحث العلمي، وهو أول مراحل الدراسة المنهجية لمختلف الظواهر التي يسعى الباحث إليها لمحاولة أخذ الملاحظات الدقيقة (باستخدام أداة الملاحظة للإجابة عن سؤال **ماذا؟** لإعطاء صورة عن الظاهرة موضوع الدراسة والبحث بهدف التعرف على كينونتها ووصف الاحداث التي تحيط بالظاهرة من خلال دراسة جوانبها المجهولة دراسة علمية، تمهيدا لوضع الفروض

على سبيل المثال :وصف الأحداث السياسية (تواريخ، موقع حدوثها، الأطراف المشاركة، المواضيع والقضايا)؛ وصف النظام السياس ي (وصف الهيكل، والمكونات، ووظائفها وخصائصها)، وصف العمليات السياسية مثل وصف سير العمليات، تاريخها، النتائج... وفي هذا الصدد يمكن القول إن الدراسات الوصفية تهدف على إعطاء صورة كلية للظاهرة محل الدراسة بغرض التعرف على كينونتها، ويشمل ذلك الإجابة عن أربعة أسئلة مرتبطة بالسؤال الرئيس ي للبحث (ماذا؟):

_ أين وقعت الحادثة؟

_ ومتى وقعت الحادثة؟

_ وما هي أطرافها الفاعلة؟

_ وماهي موضوعاتها أو الأجزاء المكونة لها؟

فالإجابة عما حدث تستدعي الوصف أي: وصف ما حدث وصفا مفصلا، بتحديد خصائص الظاهرة وعناصرها وطبيعة العلاقات الموجودة بين تلك المكونات/العناصر، سواء كانت علاقات طردية أو عكسية. وعندما نتحدث عن أهميته في وصف الاحداث والظواهر، يمكن القول ان الوصف يستهدف: تحديد السياق والزمان؛ تحديد العوامل الفاعلة التي تؤثر على الظاهرة؛ تحديد الأطراف المتضررة؛ تحديد خصائص مكونات الظاهرة والعلاقة فيما بينها.

لكن الوصف وحده لا يكفي لدراسة الظاهرة محل البحث، فالوصف ليس الهدف الأخير في البحث العلمي للظاهرة، وإنما يلعب هذا المستوى دور أولي يمثل العملية العلمية الأولى التي تمهد لمراحل أخرى التصنيف، التقييم، التفسير، والتنبؤ. (فريجة، 2024)

_ **المستوى الثاني: التصنيف classification:**

أهمية التصنيف في البحث العلمي: التصنيف عملية مهمة في البحث العلمي تهدف إلى تنظيم وترتيب العناصر المختلفة في فئات وتصنيفات وفقا للتماثلات بينها، لذلك يعتبر التصنيف جزءا أساسيا من العملية البحثية لكونه يساعد على فهم العلاقات بين المكونات وتنظيم المعرفة حول الظاهرة بشكل دقيق وفعال.

تعريف التصنيف: يمكن تعريف البحوث التصنيفية بأنها: تلك البحوث التي تهتم بتوزيع وحدات الظاهرة بين فئات معينة محددة، بمعنى تجميع الوحدات المتشابهة مع الظاهرة تحت مسمى معين، وتتضمن هذه البحوث شقين أساسيين:

- عملية التوزيع: يتم من خلالها توزيع الوحدات البحثية بناء على معايير محددة إلى فئات مختلفة.
- عملية البناء للفئات وهي العملية التي تعرف باسم التبويب.

ويتم توظيف التصنيف في العلوم خاصة الاجتماعية والسياسية لتبيين العناصر المشتركة التي على أساسها تصنف أنماط من الظواهر السياسية مثلا النظم السياسية (فهناك من يصنفها وفقا لانتقال السلطة، أو عنصر التعددية، أو الوظائف، وما على ذلك). وبالتالي يلعب التصنيف دورا مهما في تنظيم المعرفة والمعلومات والبيانات، وتظهر أهمية التصنيف في:

فهم الحالات الفردية للظاهرة بطريقة روتينية؛ تلخيص الظاهرة؛ فهم وشرح مصادر التفاوت بين الفئات المتعددة؛ اكتشاف المتغير التفسيري للظاهرة؛ خطوة أولى نحو التعميم.

شكل رقم 02 : دور التصنيف في دراسة الظواهر

_ المستوى الثالث: التفسير interpretation :

المستوى الثالث هو مستوى الكشف عن العلاقة السببية لحدوث الظواهر وقوانينها وتحديد أسباب حدوثها وعلاقاتها ببعضها البعض، وفي هذا المستوى نحاول الإجابة على تساؤلات مثل **كيف يحدث ولماذا؟** وتكون هذه التساؤلات وخاصة السؤال الأخير الحافز الأساسي لإثارة الكثير من المشكلات البحثية، حيث يكون الهدف عادة الوقوف على الأسباب التي تؤدي الى وقوع الأحداث أو على الشروط والظروف التي ساهمت في وقوع الأحداث.

بعبارة أخرى، يسعى الباحث في هذه المرحلة لمعرفة لماذا تكون الظواهر على ما هي عليه بدلا من أن تكون شيئا آخر (لماذا نظام سياسي معين مقيد أو استبداداي وآخر مفتوح أو ديمقراطي)، وبهذا التعبير يمكن القول ان التفسير يمكننا من الكشف عن العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة والعلاقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظواهر، ومن هنا نلاحظ مدى تداخل المستويات بل تكاد تسخر كل المستويات السابقة الأخرى من أجله (التفسير)، على حد قول محمد شلبي بأن جل المناهج والاقترابات والأساليب تستهدف التفسير بدرجة أو بأخرى لكشف العلاقات السببية والارتباطات الوظيفية.

_ المستوى الرابع: التوقع والتنبؤ prediction :

يهتم التنبؤ بما سيحدث مستقبلا، وهو اختبار لمجموعة من العلاقات القائمة بين متغيرات أو ظواهر تقبل الملاحظة، وبالتالي تكون التنبؤات مصاغة على شكل قوانين أو نظريات علمية، والتوقع يساعد في التحكم في مسار الظواهر وتوجيهها بما تخدم أهدافها وتطوراتها، لتقديم تفسير لها على شكل حكم احتمالي تتحقق درجة يقينه في ضوء التحقق الإمبريقي للقانون أو النظرية التي تتضمن التنبؤ والتوقع، وبذلك يعتبر التنبؤ أسمى مستويات البحث العلمي نحو معرفة مآلات الوقائع الاجتماعية عامة والظواهر السياسية خاصة، لكن لابد من الاخذ بعين الاعتبار محدودية مقدرة البحث العلمي على التنبؤ في علم السياسة وبقية الحقول الاجتماعية الأخرى.

ب_أهمية دمج مستويات البحث العلمي:

نقدم مثالا عن أهمية كل المستويات في دراسة النظام السياسي محل البحث وإبراز مدى تداخل هذه المستويات

الوصف: وصف النظام السياسي في دولة معينة، بما في ذلك مكوناته من الهياكل الحكومية والمؤسسات وعمليات اتخاذ القرار وتوزيع السلطة.

التصنيف :تصنيف الأنظمة السياسية حول العالم بناء على معايير مثل نوعية النظام مغلق أو مفتوح أو التوزيعي الجغرافي لهذه الأنظمة.

التفسير: فهم العوامل والأسباب التاريخية والثقافية التي أدت إلى تطور النظام السياسي في الدولة المعنية، على سبيل المثال ماهي الأحداث التي أسهمت في نشأة النظام الديمقراطي في بعض البلدان والاستبداد في البلدان الأخرى.

التنبؤ: بناء على التفسيرات والبيانات السابقة يمكن تقديم توقعات حول مستقبل النظام السياسي مثل تأثيرات التغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو التطورات السياسية.

ج_ خطوات البحث العلمي:

أولا: اختيار مجال البحث:

على الباحث أن يختار مجالاً من المجالات العديدة التي تحتاج إلى بحث أو استقصاء وقد يكون هذا المجال متضمناً عدة مجالات فرعية وقد يصعب الاختيار سيما إذا كانت المجالات متقاربة أو كانت مجالات فرعية لمجال أوسع .ان اختيار مجال البحث يعتمد على عدة عوامل فالاختيار دائماً ما يقع على مجال له صلة بتخصص الباحث أو يدخل تحت هذا التخصص وله علاقة باهتمام الباحث أو بميوله أو يجب استطلاعه فالباحث يختار من المجالات المتقاربة التي يصعب الاختيار منها ما يميل وما يحب ارتياده

ثانيا: اختيار موضوع البحث وتحديد المشكلة

_ اختيار موضوع البحث:

بعد أن يختار الباحث المجال العام الذي سيقع بحثه فيه عليه أن يقوم باختيار مجال آخر يقوم فيه بتحديد الموضوع الذي سيقوم ببحثه في هذا المجال أو عليه أن يختار المشكلة التي سيقوم ببحثها وإيجاد الحلول لها

ويجب على الباحث أن يحدد موضوع دراسته تحديداً واضحاً ودقيقاً بحيث تتضح في ذهنه أسس هذا الموضوع وعناصره الرئيسة مما يسهل عليه طرح الأسئلة المناسبة وجميع البيانات الملائمة ويجعله لا يخرج عن الموضوع فيجنبه من بذل الجهد وإضاعة الوقت في جمع بيانات لا تمت لموضوعه بصلة ويمكنه تفسير الظاهرة المدروسة تفسيراً واضحاً وسليماً ما دام الموضوع المحدد يشده إليه ويضعه أمام العناصر الحقيقة للظاهرة

وقد يتطلب تحديد الموضوع أن يستعرض الباحث ما كتب في هذا المجال أو ما بحث فيه فيطلع عليه ويلم به فعليه إذن ليتمكن من تحديد الموضوع واختيار المشكلة أن يقوم بقراءات ومراجعات.

ان اختيار الموضوع أو المشكلة من بين موضوعات ومشاكل المجال الواحد ربما يكون أصعب من اختيار المجال نفسه لكثرة الموضوعات والمشاكل الجديدة بالبحث والاستقصاء ومن هذه المشاكل أو الموضوعات ما هو ذو نطاق واسع ومنها ما هو محدد في نقطة معينة ومن البحوث ما يتناول موضوعاً تاماً أو مشكلة بأكملها ومنها ما يتناول جزءاً معيناً من موضوع أو مشكلة والباحث له حرية أن يختار ما يشاء ولكن عليه أن يختار ما يتناسب مع اهتماماته بشرط أن يكون له أهمية خاصة حتى يستحق الجهد والوقت المبذولين في إنجاز البحث. (ابراهيم، 2001، صفحة 24).

وربما كان اختيار مشكلة البحث وتحديدها أصعب من إيجاد حلول لها ويترتب على التحديد والاختيار أمور كثيرة منها نوعية الدراسة التي يستطيع الباحث أن يقوم بها وطبيعة المنهج الذي يجب أن يتبع وخطة البحث وأدواته بالإضافة إلى نوعية البيانات التي ينبغي على الباحث أن يحصل عليها.

ان مشكلة البحث الملائمة يجب أن تكون ذات دلالة وأصالة فضلاً عن إمكانية القيام بدارستها وتوافر المعلومات والمراجع والمتطلبات المادية للمشروع العلمي ومناسبتها للوقت المتاح وحسن تصرف الباحث للتغلب على الصعوبات المنهجية والاجتماعية التي من الممكن أن تواجهه.

ويجب أن يراعي في عملية اختيار الموضوع وتحديده الشروط الآتية:

1_ التعرف على الموضوع:

إن الاطلاع على الحقائق المعروفة والأخطار المتفق عليها في المجال العلمي الذي يريد الطالب أن يتابع دراسته فيه أو يريد الباحث أن يتعرض له والقيام بتحليلها من أجل فهمها فما دقيقا يعتبران معا الخطوة الأساسية في اختيار مشكلة البحث فإذا حصل الباحث على معلومات مناسبة عن البحوث والدراسات التي أنجزت وقام بتحليلها فانه يهتدي إلى موضوعات ومشاكل ما زالت محتاجة إلى دراسة وبحث فالباحثون قد يطرحون مشاكل للبحث تتمم ما بحثوه وقد يفشل بعضهم في الوصول إلى حل للمشاكل التي يبحثونها فتكون هذه وتلك ما يمكن أن يختار الباحث من بينها المشكلة التي يعتبرها جديرة بدارسته ومن الضروري أن يقوم الطالب أو الباحث بقراءة كل ما كتب عن الموضوع أو عما يدخل تحت مجال الدراسة وان يطلع على كل المراجع والدوريات والمقالات التي تكتب في المجالات العلمية وعلى ببليوجرافيا الموضوعات بل عليه أن يختار من بينها أهمها مما يتعلق مباشرة بموضوعه

2 _ مراعاة ميول الباحث واهتماماته:

يجب أن يكون الباحث مدفوعا في اختيار موضوع بحثه باهتمامه الشخصي وحب استطلاعه ورغبته الأكيدة في الوصول إلى حل للمشكلة التي يختارها، فعندما يختار الباحث أو الطالب الموضوع الذي يريد أن يبحثه نجده يشعر بمتعه وهو يتقدم في بحثه قد لا يشعر بها إذا كان الموضوع مفروضا عليه وعندئذ يصل إلى نتائج افضل بكثير من النتائج التي يصل إليها في بحث موضوع أجبر على القيام به ولكن يجب ألا يدفعه هذا الاهتمام إلى اختيار مشاكل بحثت من قبل ووصل الباحثون فيها إلى نتائج وحلول لها إذا كان سيقدم حلا جديدا ،أو أكثر كفاية، أو فيه توفير للوقت أو الجهد أو المال.

كما يجب ألا يدفعه اهتمامه إلى اختيار موضوع بدون الرجوع إلى ما كتب حوله في المراجع والمجلات والدوريات العلمية.

(ابراهيم، 2001، صفحة 26).

3_ الاستناد لرأي أستاذ أو باحث آخر:

قد يستنير الباحث الناشئ أو الطالب برأي أستاذ أو زميل متمكن أو متمرس وذلك في التعرف على موضوعات جديرة بالبحث وقد يقدم هذا الأستاذ أو الزميل للباحث الناشئ أو الطالب قائمة بموضوعات ممتازة قد يجد الباحث أو الطالب من بينها موضوعات جديدة لم تخطر له على بال فيقوم الباحث الناشئ باختيار الموضوع الذي يتفق مع اهتماماته ويستحوذ على حب استطلاعه.

4_ الأهمية:

يجب أن يكون البحث ذا أهمية نظرية أو عملية فيقوم بإيضاح بعض القضايا الغامضة أو بردم بعض الفجوات بين المعلومات أو الحقائق فيجعلها تتسلسل على نحو طبيعي مما يسهل فهمها أو يقوم بالبرهنة على نظرية من النظريات أو يقوم بتعديل أو تصحيح بعض المعلومات أو الحقائق المعروفة أو يوصل إلى حقائق جديدة أو يسمح لنا بالتنبؤ بالحوادث المستقبلية على نحو أدق أو أكثر احتمالا أو بالسيطرة والتحكم فيها أو بالتطبيق العملي.

5_ الحداثة:

يجب أن ينطوي الموضوع الذي يتناوله البحث على شيء جديد إذا لم يكن بأكمله موضوعا جديدا فمن الواجب على الباحث أن يبدأ من حيث انتهى العلماء الآخرون فلا يكرر ما قام به السابقون ولا يبدأ من حيث بدأوا. ولذلك كان لزاما على الباحث أن يطلع على المراجع وأن يرجع إلى مصادر المعرفة من كتب ومجلات ودوريات وحوليات وببليوغرافيا ليعرف ما وصل إليه الآخرون في المشاكل التي بحثوها وما هي المشاكل التي لم تبحث أو التي لم نصل إلى حل لها .وذلك حتى يتمكن الباحث من أن يجعل بحثه يضيف شيئا جديدا إلى المعرفة الإنسانية.

6_ إمكانية القيام بالبحث:

يجب أن يكون من الممكن القيام بالبحث في الوقت المحدد وبالإمكانيات المتاحة. وهذا يستلزم ان يكون البحث مناسبا لقدرات الباحث وإمكانياته ومعلوماته واقعا في تخصصه وان تتوافر جميع إمكانيات القيام به كوجود المصادر والوثائق والمراجع.

7_ قابلية مشكلة البحث للحل بالإمكانات المتاحة:

يجب أن يختار الباحث مشكلة قابلة للحل بجمع بعض الحقائق التي يمكن ترتيبها على نحو منطقي وأن يكفي هذا الترتيب لاستنتاج حل أو تفسير لها أو بجمع بعض الآراء التي يؤدي ترتيبها إلى حل مقبول لها فعلى الباحث إذن ان يختار المشكلات التي تتوافر بصددها الوسائل والأدوات والمصادر والمراجع التي تكفي للوصول إلى حل لها.

8_ عدم كون البحث مسجلا باسم باحث آخر :

يجب ألا يقدم الباحث على بحث يقوم به باحث آخر دون ان ينتهي منه وعليه ان يتأكد بجميع الوسائل الممكنة من عدم تسجيله باسم باحث آخر وذلك بالرجوع إلى تقارير البحوث الجارية التي تنشر في المجلات العلمية ودوريات المعاهد والكليات، أو بالإعلان عن قيامه يبحث هذا الموضوع في إحدى المجلات المتخصصة فإذا تصادف ووجد من سبقه إلى بحث نفس الموضوع فعليه أن يتخلى عن ذلك البحث. (نفس المرجع،ص29)

_ التحديد النهائي للمشكلة:

يجب على الباحث أن يقوم بتحديد المشكلة التي يقوم ببحثها تحديدا تاما وواضحا وبالأخص إذا كان الموضوع الذي يبحثه عاما أن ينطوي على غموض ومن الممكن أن تلخص قواعد التحديد النهائي للمشكلة في النقاط التالية:

- على الباحث أن يعمل على أن يكون موضوع على أي غموض والا يكون عاما بدرجة كبيرة.
- على الباحث أن يقوم بوضعه على هيئة سؤال محدد محتاج إلى إجابة محددة.
- على الباحث أن يحصر المشكلة في عناصر معينة تحدد له البيانات والأسئلة التي يطرحها المراد جمعها.
- الباحث أن يستخدم مصطلحات محددة المعنى لا لبس فيها ولا غموض.

_ صياغة الفروض أو الفرضيات:

يعرف محمد شلبي، الفرضية: "بأنها تقريرات واضحة تشير إلى طريقة تفكير الباحث في العالقة بين الظواهر المعنية بالدراسة، وتشير على الطريقة التي يظن بها أن متغيرا مستقال يؤثر أو يعدل متغيرا تابعا."

يرى عبد الرزاق جلبي وآخرون أنه يقصد بالفرض: "تفسير مؤقت للعالقات بين متغيرين أحدهما بمثابة المتغير المستقل والآخر المتغير التابع".

بعد أن يقوم الباحث باختيار المشكلة أو يلاحظ ظاهرة معينة ويبدأ في جمع البيانات والمعلومات التي تتعلق بالمشكلة أو الظاهرة يبدأ في البحث عن حل المشكلة أو تفسير للظاهرة التي تم ملاحظتها لذلك يستخدم الباحث الفرض لكي يحل أبسط مشكلات أو أكثرها تعقيدا فمثلا عند ملاحظة انخفاض وضعف مستوى الطلاب المعلمين في التربية العملية لا بد من العمل على تفسير هذه الظاهرة ووضع حلول لها وفرض الفروض التي قد تكون نتاج لها فقد ترجع أسباب انخفاض وضعف مستوى الطلاب إلى نقص الكفاءات الخاصة بعملية التدريس لديهم أو قد يكون انخفاض المستوى راجع إلى عدم تلقى الطالب المعلم تدريبا عمليا داخل الكلية يساعده على التدريس أو أن الطلاب لا يتلقون المبادئ والأسس النظرية المتعلقة بعملية التدريس أو تكون لكل هذه الأسباب مجتمعه.

وعن طريق الربط بين الظاهرة والأسباب التي نشك في أنها هي التي أدت إلى حدوث الظاهرة فإنه يمكن تكوين حلول ممكنة أو إيجاد تفسير مقبول للظاهرة وبعد وضع عدة فروض لابد من التحقق من صحتها ومما تقدم يتضح أن الفروض هي التي

تحدد الاتجاهات التي يمكن البحث فيها حيث لا يمكن أن نسير في خطوات البحث مالم نبدأ بتفسير مقترح للظاهرة أو المشكلة موضوع البحث.

وقد عرف جابر عبد الحميد وأحمد خيرى كاظم الفرض بأنه تفسير أو حل محتمل للمشكلة التي يدرسها الباحث "كما عرفه أحمد بدر بأنه " تخمين أو استنتاج ذكي يصوغه ويتبناه الباحث مؤقتا لشرح بعض ما يلاحظه من ظواهر " وقد عرفه كيلينجر بأنه " جملة تخمينية توضح العلاقة بين متغيرين أو أكثر " ويرجع التخمين في الفرض العلمي طبقا لما أشارت إليه التعريفات في أنه يمكن إثبات صحة الفرض أو خطأه

أ _ شروط الفرض العلمي:

- يجب أن يكون الفرض العلمي واضحا تماما يؤدى إلى معنى محدد لا يحتمل التأويل.
- يجب ألا يكون الفرض بديهيا لا مجال للشك فيه كافتراض أن تؤدى التمرينات البدنية بالأثقال إلى تنمية القوة العضلي.
- ينبغي أن تحدد الفروض علاقة بين متغيرات معينة.
- يجب أن تغطى الفروض جميع جوانب ظاهرة البحث المدروسة.
- يجب أن يكون الفرض متمشيا مع هدف البحث ومحققا للغرض منه.
- يجب الاستناد على الفروض المتعددة المحتملة أكثر من الاستناد على الفرض الواحد.
- يجب أن تكون الفروض قابلة للاختبار أي يمكن اختبارها علميا.
- يفضل الاستعانة بالفروض الصفرية وخاصة في البحث التجريبي الضمان عدم التحيز. (عوض صابر و علي خفاجة، 2002، صفحة 36)

ب _ أنواع الفرضيات:

1_ حسب الهدف الإحصائي:

- الفرضية الصفرية Null Hypothesis :تفترض عدم وجود علاقة أو فروق ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات مثال: لا توجد علاقة بين التدخين والإصابة بالسرطان.
- الفرضية البديلة Alternative Hypothesis :هي عكس الصفرية تماماً، وتفترض وجود علاقة حقيقية أو تأثير بين المتغيرات، مثال: يوجد تأثير إيجابي للتدريب على أداء الموظفين.

2 _ حسب صياغة الاتجاه:

- الفرضية الموجهة أوالاتجاهية Directional Hypothesis :تحدد اتجاه العلاقة بين المتغيرات (إيجابية/عكسية، أو أكثر/أقل)، مثال: كلما زادت ساعات الدراسة، ارتفعت درجات الطلاب.

- الفرضية غير الموجهة Non-directional Hypothesis :تشير إلى وجود علاقة أو فروق، ولكن دون تحديد اتجاهها، مثال: هناك فرق في التحصيل العلمي بين الذكور والإناث. (السعيد، 2024)

3_ حسب طبيعة العلاقة:

- الفرضية البسيطة Simple Hypothesis :تبين علاقة بين متغيرين فقط: متغير مستقل وآخر تابع.
- الفرضية المعقدة Complex Hypothesis: تبين علاقة بين متغيرين مستقلين أو أكثر، ومتغير تابع أو أكثر.
- الفرضية السببية Causal Hypothesi : تفترض أن التغيير في المتغير المستقل يسبب تغييراً مباشراً في المتغير التابع.
- الفرضية الترابطية/الارتباطية Associative Hypothesis :تفترض وجود ارتباط بين المتغيرات، بحيث يحدث التغيير فيها معاً دون أن يسبب أحدهما الآخر.

الجدول 1: جدول أسئلة البحث واستراتيجيات الفرضية.

	الأسئلة الاستكشافية	الأسئلة الوصفية	الأسئلة العلاقاتية
التعريف	أسئلة بحث مفتوحة حول موضوع عير معروف كثيرا أو في مرحلة	أسئلة حول وصف حالة	أسئلة حول العلاقة بين حالتين.
المثال	ماهي طبيعة العلاقة بين الشباب	ما هو رضا زبائن مؤسسة ما؟	هل توجد علاقة بين الموارد المالية
استراتيجية الفرضية المفضلة	المقاربة الاستكشافية: دراسة حالة	المقاربة الوصفية: وصف حالات متعددة.	مقاربة مقارنة: هيكلة مترابطة، هيكلة تجريبية.
الاستدلال	دراسة الحالة يسمح بوصف بعمق وإطلاق مسار استقرائي.	وصف عدة حالات يسمح بتوفير المراجع لعدد كافي من الأفراد وإطلاق مسار استقرائي.	مقارنة الحالات التي تسمح بإقامة علاقات تلازم وربطه بنظرية والتي تسمح باستنباط علاقات سببية.

المصدر: Gauthier, Benoit. (2009), Recherche sociale de la problématique à la collection des données. Québec: Presse universitaire du Québec, p 171.

ج _ أهمية الفروض وفوائدها:

- تساهم في تدقيق وتحديد أبعاد الإشكالية عند الباحث وتحديد العلاقة بمختلف العناصر والمعلومات ما يؤدي الى تفكيكها وفهمها بشكل أفضل.
- عزل وتفكيك المعلومات المرتبطة بالإشكالية وبموضوع البحث
- تساهم الفرضيات في توجيه الباحث وتقييده من خلال تركيز اهتمامه بفحص الفرضيات المصاغة وتجنيبه المعلومات التي لا تتناسب مع أهداف بحثه.
- تعتبر بمثابة موجه ودليل الباحث وتؤثر في ملاحظاته وتجاربه.
- توجيه التفسير العلمي من خلال الاستنتاجات والعالقات بمختلف المتغيرات.
- تؤدي الفرضيات للتوصل الى النتائج من خلال تأكيد الفرضيات أو نفيها.
- تشكل أساس ومصدر النظريات العلمية، حيث أن عملية البحث وفحص الفرضيات يسمح للتوصل الى النتائج التي تنطبق على اشكاليات أخرى وهو ما يسمح بتبين نظريات قادرة على الإجابة على بعض الإشكاليات.
- تساهم في توسيع معارف الباحثين من خلال اقبالهم على البحوث ومنه اسهامهم في الكشف عن حقائق جديدة.
- تمثل الفرضية دعامة وقوام البحث العلمي وأساسه، فهي تشكل نقطة البداية والتي يرجى منها أن تكون السبب في الوصول ب النهاية بتحقيق الهدف من خلال النتيجة.
- تكتسي عملية صياغة الفرضية أهمية بالغة وتعكس مدى اطلاع الباحث وفهمه للإشكالية محل البحث وقدته على ربط ومعالجة المتغيرات. (وردية، 2021، صفحة 340)

رابعا: اختبار الفروض:

تعتبر هذه المرحلة أهم مراحل البحث حيث أن الفرض لا يكون فرضا علميا يمكن قبوله إلا إذا ثبتت صحة الفرض أو خطأه فالفرض يبقى مجرد تخمين ذو قيمة تفسيرية ضئيلة حتى يتم التوصل إلى دليل يؤيده قابل للتحقق التجريبي لذلك بعد فرض الفروض يبدأ الباحث في اختيار الاختبارات أو إنشائها بحيث يمكن تطبيقها حتى يمكن التحقق من هذه الفروض وصحتها أو عدم صحتها.(فاطمة عوض صابر، ميرفت علي خفاجة، مرجع سابق، ص38)

أ اختيار المنهج الملائم:

بعد أن يقوم الباحث باختيار المشكلة وتحديدها ووضع الفروض وطرح التساؤلات. عليه أن يختبر هذه الفروض بالوسائل الملائمة ليستبعد غير الصحيح منها وليصل إلى الفرض الصحيح الذي تؤيده البيانات والشواهد والذي يصبح بعد ذلك قانوناً أو نظرية وهذا يتطلب من الباحث أن يختار منهجاً يقوم باتباعه وهو يختبر صحة الفرض وغالباً ما تملي طبيعة

البحث وطبيعة مجاله على الباحث أن يختار منهجاً معيناً يتفق وطبيعة المشكلة ويحدد المنهج المختار والوسائل التي يجب اتباعها في جمع المعلومات والبيانات وسنتناول موضوع المناهج لاحقاً بالتفصيل.

ب_ تحديد طرق جمع المعلومات:

بعد تحديد المنهج من قبل الباحث عليه أن يختار وسائل جمع المعلومات التي تتلاءم مع المنهج المستخدم ومع طبيعة موضوع البحث وطبيعة الأسئلة التي يقوم بطرحها فبدون جمع البيانات الملائمة وبدون دقق قياس المتغيرات لا يستطيع أن نختبر الفروض، ولا نستطيع أن نصل إلى نتائج ذات قيمة علمية ومن المعروف أن مستوى البحث يتوقف على دقة المعلومات التي تجمع بوسائل مناسبة ودقة تحليلها.

يختار محل البحث من بين عدة حلول ممكنة لها والفرض ينطوي على تخمين فهو نتيجة استنتاج من الملاحظات المختلفة والتجارب الابتدائية والقراءات أو من النظريات السابقة والآراء المختلفة وهو تخمين بأن هذا الاستنتاج هو التفسير الصحيح أو الحل الصحيح للمشكلة قيد البحث وهو يلخص المشكلة ويقترح حلاً لها ويقوم بدور المرشد والموجه للباحث يرشده إلى ما يجب أن يقوم به لكي يتحقق. (مروان عبد المجيد إبراهيم، مرجع سابق، ص 32)

خامسا: تحليل النتائج وتفسيرها:

تُعدّ مرحلة تحليل النتائج وتفسيرها من أهم مراحل البحث العلمي، إذ ينتقل الباحث فيها من مجرد جمع البيانات إلى فهمها واستخلاص الدلالات والمعاني المرتبطة بها. فبعد الانتهاء من جمع البيانات وتنظيمها، يبدأ الباحث في معالجتها باستخدام أساليب تحليل مناسبة لطبيعة الدراسة، سواء كانت كمية أو نوعية.

1_ تحليل النتائج:

يقصد بتحليل النتائج عملية فحص البيانات وتصنيفها وتنظيمها بهدف الكشف عن العلاقات والأنماط والاتجاهات الموجودة فيها، ويتم ذلك عبر:

- تنظيم البيانات في جداول أو رسوم بيانية أو مخططات.
- استخدام الأساليب الإحصائية مثل المتوسطات، النسب المئوية، الانحراف المعياري، واختبارات الفرضيات في البحوث الكمية.
- تحليل المحتوى أو الترميز في البحوث النوعية لاستخراج الأفكار والموضوعات الرئيسية.

2_ تفسير النتائج:

بعد تحليل البيانات ينتقل الباحث إلى تفسير النتائج، أي إعطاء معنى علمي لما تم التوصل إليه وربطه بإشكالية البحث وأهدافه وفرضياته ويتضمن ذلك:

- شرح مدلولات النتائج وعلاقتها بأسئلة البحث.

- مقارنة النتائج بالدراسات السابقة والنظريات العلمية.
- توضيح أسباب ظهور نتائج معينة أو اختلافها عن المتوقع.
- بيان مدى تأكيد النتائج أو رفضها للفرضيات المطروحة.

تحليل النتائج وتفسيرها هو المرحلة التي تُظهر القيمة الحقيقية للبحث العلمي، لأنها تمكّن الباحث من تحويل البيانات الخام إلى معرفة علمية قابلة للفهم والاستفادة، وتساعد على الوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة تمهد لتقديم توصيات واقتراحات عملية أو بحثية مستقبلية وبذلك تتحقق أهداف البحث وتبرز مساهمته في المجال العلمي.

فالبحث العلمي عبارة عن نظام متكامل وهادف، يقوم على الربط بين الوسائل والإمكانات المتاحة من أجل الوصول إلى غايات مرسومة ومشروعة تتمحور حول حاجات الإنسان ومشكلاته وفرص تقدمه إلى الأمام. (ربحي و عثمان، 2000، صفحة 24)

شكل رقم 03 يوضح خطوات البحث العلمي:

المصدر: **Deevid Ai**

المحور الثالث: أدوات البحث العلمي

قد يستخدم الباحث أكثر من طريقة أو أداة لجمع المعلومات حول مشكلة الدراسة أو للإجابة عن أسئلتها أو لفحص فرضياتها. ويجب على الباحث أن يقرر مسبقاً الطريقة المناسبة للبحث أو دراسته، وأن يكون ملماً بالأدوات والأساليب المختلفة لجمع المعلومات لأغراض البحث العلمي، وهناك عدة طرق رئيسية يمكن للباحث في العلوم المختلفة استخدامها لجمع المعلومات اللازمة لبحثه وهي:

1_ المقابلة:Interview

هناك تعريفات كثيرة للمقابلة من بينها:

المقابلة هي لقاء يتم بين الشخص المقابل الباحث أو من ينوب عنه الذي يقوم بطرح مجموعة من الأسئلة على الأشخاص المستجيبين وجها لوجه، ويقوم الباحث أو المقابل بتسجيل الإجابات على الاستمارات.

هي وسيلة شفوية، عادة مباشرة أو هاتفية أو تقنية، لجمع البيانات، يتم خلالها سؤال فرد أو خبير عن معلومات لا تتوفر عادة في الكتب أو المصادر الأخرى.

هي محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث للتعرف عليه من أجل تحقيق أهداف الدراسة. (عبيدات واخرون، مرجع سابق ص 58)

أ _ أهداف المقابلة وأهميتها:

تهدف المقابلة بشكل أساسي إلى ما يلي:

أولا: الحصول على المعلومات التي يريدها الباحث من المبحوثين.

ثانيا: التعرف على ملامح أو مشاعر أو تصرفات المبحوثين في مواقف معينة.

وتبرز أهمية المقابلة في الحالات التالية :

- عندما يكون المفحوصون أطفالاً أو أشخاصاً لا يعرفون القراءة والكتابة .
- عندما يكون المفحوصون من كبار السن أو العجزة أو المعاقين أو المرضى .
- حينما لا يرغب المفحوصون في إعطاء آرائهم ومعلوماتهم كتابة
- حينما يتطلب موضوع الدراسة اطلاع الباحث بنفسه على الظاهرة وعلى مجتمع الدراسة
- حينما يتطلب الموضوع جمع المعلومات من عدد من الأفراد يعيشون أو يعملون معاً كالعمال في المصانع أو المعلمين في المدارس مثلاء حينما يكون الهدف الحصول على وصف كيفي للواقع وليس كمياً أو رقمياً.

- حينما يتطلب الحصول على المعلومات وجود علاقات شخصية مع المفحوصين .حينما يشعر الباحث بأن المفحوصين بحاجة إلى من يشعرهم بأهميتهم ويقدرهم.

ب _ أنواع المقابلة :

تكون المقابلة إما فردية او جماعية وتقسم حسب أهدافها على النحو التالي :

- المقابلة المسحية: وتهدف إلى الحصول على المعلومات والبيانات والآراء كما هو الحال في دراسات الرأي العام ودراسات الاتجاهات نحو قضية معينة
- المقابلة التشخيصية، وتهدف إلى تحديد مشكلة ما ومعرفة أسبابها وعواملها.
- المقابلة العلاجية: وتهدف إلى تقديم العون لشخص يواجه مشكلة ما.

وتقسم المقابلة من حيث طريقة إجرائها أو تنفيذها على النحو التالي:

- المقابلة الشخصية، ويجلس فيها الباحث وجهاً لوجه مع المبحوث.
- المقابلة التلفونية، ويتم إجراؤها عن طريق الاتصال التلفوني.
- المقابلة التلفزيونية، وتتم باستخدام أجهزة التصوير كالفيديو وغيره .
- المقابلة بواسطة الحاسوب، من خلال البريد الإلكتروني.

ج _كيفية إجراء المقابلة:

إعداد استمارة المقابلة إعداداً دقيقا.

- معرفة الباحث بموضوع الدراسة تماماً وبثقافة وخلفية المستجيبين. وأن يكون مستعداً للإجابة عن تساؤلاتهم .
- تحديد الأفراد الذين ستتم مقابلتهم ومكان وزمان المقابلة
- يقدم الباحث نفسه بطريقة لائقة ومقبولة ويذكر الهدف من دراسته وأهمية المعلومات التي سيقدمها المستجيب وأنها سوف تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.
- كسب ثقة المستجيب من خلال ان يراعي الباحث أصول المقابلة والمعاملة اللطيفة
- يطرح الباحث السؤال ويعطي الفرصة للمستجيب للتعبير عن نفسه وتوضيح وجهة نظره .عدم إجهاد المستجيب بالأسئلة الكثيرة وأن يكون وقت المقابلة معقولا.
- طرح الأسئلة دون تحيز او توجيه المبحوث لتبني إجابات مسبقة.
- اختيار الطريقة المناسبة لتسجيل الإجابات، وتسجيلها أولاً بأول إن أمكن، لتقليل إمكانية النسيان، على أن يتم أخذ الملاحظات بطريقة مناسبة دون اشعار المبحوث بالتجاهل او عدم الاهتمام.

د _ مزايا المقابلة:

- توفر مؤشرات غير لفظية تعزز الاستجابات وتوضح المشاعر، كنغمة الصوت وملامح الوجه، وحركة اليدين والرأس. (عودة، صفحة 188)
- توفر عمقاً في الإجابة بسبب إمكانية توضيح وإعادة طرح الأسئلة، وحتى يتسنى ذلك فهي بحاجة إلى باحثين مدربين.
- يمكن استخدامها في الحالات التي يصعب فيها استخدام الاستبانة.
- تستدعي معلومات من المستجيب من الصعب الحصول عليها بأي طريقة أخرى، لأن الناس بشكل عام يحبون الكلام أكثر من الكتابة.
- ارتفاع نسبة الردود مقارنة مع غيرها من وسائل جمع المعلومات كالاستبانات.
- المرونة، حيث يستطيع الباحث أن يسأل السؤال ويفسره أكثر من مرة للحصول على معلومات محددة من المستجيب، وخاصة إذا كان هناك سوء فهم من قبل المستجيب.
- تسلسل الأسئلة، حيث يضمن الباحث إجابة المستجيب بتسلسل منطقي دون القفز من سؤال إلى أخر، ذلك أن الباحث يتحكم في طرح الأسئلة.
- تقليل احتمالية نقل الإجابة عن آخرين أو إعطاء الاستمارة لأشخاص آخرين ليقوموا بملئها.
- توقيت المقابلة، حيث يستطيع الباحث تسجيل زمان ومكان إجراء المقابلة وخاصة إذا كان ذلك له أثر على الإجابة. (الرفاعي، 1998، صفحة 203)

هـ_ عيوب المقابلة:

- تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين من الباحث، وبخاصة إذا كان عدد أفراد عينة الدراسة كبير، ومدة المقابلة طويلة.
- صعوبة الوصول إلى بعض الأفراد ومقابلتهم شخصياً بسبب مركزهم أو بسبب تعرض الباحث لبعض المخاطر عند إجراء مقابلات معهم مثل زعماء الجماعات الخطيرة.
- قد تتأثر المقابلة بالحالة النفسية للباحث والمبحوث. أما في الاستبانة فإن المبحوث يستطيع أن يجيب على أسئلته في الوقت المناسب لذلك .
- قد يتحيز المبحوث ليظهر بشكل مناسب أمام الباحث أو أمام الآخرين إذا كانت المقابلة جماعية أو متلفزة
- يصعب مقابلة عدد كبير نسبياً من الأفراد، لأن مقابلة الفرد الواحد تستغرق وقتاً طويلاً من الباحث.
- تتطلب باحثين مدربين على إجرائها، فإذا لم يكن الباحث ماهراً مدرباً لا يستطيع خلق الجو الملائم للمقابلة، وقد يزيف المستجيب إجابته، وقد يتحيز الباحث من حيث لا يدري، بشكل يؤدي إلى تحريف الإجابة .
- صعوبة التقدير الكمي للاستجابات، أو إخضاعها إلى تحليلات كمية، وبخاصة في المقابلة المفتوحة.

- صعوبة تسجيل الإجابات، وصعوبة تجهيز أدوات التسجيل في مكان المقابلة الذي يحدده المستجيب غالباً. (عودة سليمان ، مرجع سابق، ص 189)

ويضيف أحمد حسين الرفاعي إلى هذه العيوب ما يلي

- الكلفة، حيث يتكلف الباحث مبالغ باهظة عند إجراء المقابلات لكثرة تنقله من مكان إلى آخر، وقد يدفع مبالغ مالية للمتعاونين معه في إجراء المقابلات، وحتى للمستجيب في بعض الأحيان.
- تقليل فرصة التفكير ومراجعة الملفات والسجلات التي لدى المستجيب حيث تتطلب المقابلة إجابة مباشرة.
- عدم تماثل طريقة طرح الأسئلة تماماً من شخص لآخر بسبب ربما اختلاف الأسلوب واللغة.
- احتمالية تعمد الأفراد إعطاء إجابات لا تعكس آراءهم ومعتقداتهم تماماً وذلك لإعطاء الباحث انطباعاً جيداً عن مستواهم وثقافتهم.

ويمكن للباحث أن يقع في عدة أخطاء عند استخدام أسلوب المقابلة ومنها:

- خطأ الإثبات عندما يخفق في التعرف على، أو يقلل من أهمية، أو يهمل وقائع هامة.
- خطأ الحذف عندما يحذف الباحث حقيقة جوهرية أو تعبيراً معينا ـخطأ الإضافة عندما يبالغ الباحث في تقدير ما يصدر عن المستجوب.
- خطأ الإبدال عندما ينسى الباحث كلمات المستجوب ويستبدلها بكلمات ذات دلالات مختلفة.
- خطأ التغير عندما لا يتذكر الباحث تسلسل الأحداث والوقائع ويغير في تتابعها. (ديوبولد، 1985، صفحة 443)

أما أساليب تجاوز سلبيات المقابلة فيلخصها عوض في النقاط التالية:

- تدريب فريق من الأشخاص قبل البدء بإجراء المقابلات تدريباً كافيا
- تحديد عدد أفراد الدراسة الذين سيقابلهم الباحث أو المتدرب في اليوم الواحد من أجل التخلص من أي إرهاق قد يحدث.
- الحرص الشديد في اختيار عينة ممثلة للمجتمع.
- زيادة عدد جامعي المعلومات يساعد في تقليل الزمن اللازم .اكتساب جامعي البيانات ثقة أفراد العينة حتى يحصلوا على البيانات الصادقة. (عدنان، 1994، صفحة 124)

2 _ الملاحظة Observation :

تعد الملاحظة واحدة من أقدم وسائل جمع المعلومات، حيث استخدمها الإنسان الأول في التعرف على الظواهر الطبيعية وغيرها من الظواهر، ثم انتقل استخدامها إلى العلوم بشكل عام وإلى العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل خاص. وتعد الملاحظة إحدى وسائل جمع المعلومات المتعلقة بسلوكيات الفرد الفعلية ومواقفه واتجاهاته ومشاعره. وتعطي الملاحظة

معلومات لا يمكن الحصول عليها أحياناً باستخدام الطرق الأخرى لجمع المعلومات الاستبانة المقابلة، الوثائق مثال ذلك: دراسة سلوكيات الطفل العدواني، ومراقبة إنتاجية العمال. كذلك تفيد الملاحظة في الحالات التي يرفض فيها مجتمع أو عينة الدراسة التعاون مع الباحث.

أ _ تعريف الملاحظة:

الملاحظة عبارة عن تفاعل وتبادل المعلومات بين شخصين أو أكثر، أحدهما الباحث والآخر المستجيب أو المبحوث، لجمع معلومات محددة حول موضوع معين، ويلاحظ الباحث أثناءها ردود فعل المبحوث.

كما تعرف الملاحظة بأنها عملية مراقبة أو مشاهدة السلوك الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبيئية، ومتابعة سيرها واتجاهاتها وعلاقاتها، بأسلوب علمي منظم ومخطط وهادف، بقصد التفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة وتوجيهها لخدمة أغراض الإنسان وتلبية احتياجاته.

تستخدم الملاحظة في الدراسات السياسية لفهم أنماط التفاعلات السياسية المختلفة، ولأخذ صورة حية عن تصرفات الأفراد، والجماعات دون افتعال اختبارات اجتماعية قد لا تعبر عن الواقع كما هو، أو قد تفقد كثيرا من التلقائية في السلوك. فباستخدام الملاحظة يمكن تصوير المشاهد، والأنماط، والكيفيات التي يتم بها الفعل السياسي. وبالملاحظة المباشرة يمكن دراسة عملية اتخاذ القرار في المؤسسات السياسية دراسة عميقة، خصوصا في المؤسسات الإدارية والتشريعية.

كما تفيد في معرفة مدى التزام الأنظمة بالدساتير والقوانين التي يصدرونها، وذلك بمقارنة تصرفات ممثلي السلطة وتلك النصوص. إننا نستطيع الحكم على نظام ساسي بأنه ديمقراطي ليس من خلال النصوص الدستورية والقانونية والخطب، والشعارات، ولكن خلال ممارسة أعوانه وممثليه وموظفيه وأجهزته المختلفة في الشارع، ومع العامة في الحياة الاعتيادية

كما نستطيع أن تتبين طبيعة نظام معين ينتمي إلى مجتمع تتعدد فيه الأعراق، والألوان، وذلك من خلال الملاحظة المباشرة لتصرفات موظفيه وأجهزته، إزاء مختلف الأجناس والألوان. وتعد الملاحظة المباشرة – على الصعيد المنهجي – مفيدة للبحوث السياسية، لأنها تتجنب التشخيص المفتعل والمصطنع، وغير الحقيقي للتجارب والمسح الميداني، كما تمكن الباحث من دراسة الأفراد وهم في الواقع الاجتماعي والسياسي فعلا بمعنى أنها تزودنا بتقدير للسلوك الاجتماعي بدرجة كبيرة من الواقعية، مقارنة مع التقديرات التي يتم الحصول عليها بالتجربة الاجتماعية المفتعلة أو المسح. (شلبي، 1997، صفحة 228)،

ب _ إجراءات الملاحظة:

تتلخص إجراءات الملاحظة في النقاط التالية:

- تحديد هدف الملاحظة ومجالها ومكانها وزمانها.
- إعداد بطاقة الملاحظة ليسجل عليها الباحث المعلومات التي يتم جمعها.

- التأكد من صدق الملاحظة عن طريق إعادتها لأكثر من مرة.
- تسجيل ما يتم ملاحظته مباشرة.

ج _ أنواع الملاحظة:

يختلف المتخصصون في مناهج البحث العلمي بشأن تصنيف أساليب الملاحظة، وذلك بسبب المتغير الذي يعتمده كل باحث في عملية التصنيف. فهناك تصنيف يعتمد القصدية فيصنف الملاحظة إلى ملاحظة مقصودة علمية، وملاحظة غير مقصودة عادية.

_ الملاحظة العادية:

وهي ملاحظة يمارسها كل إنسان في حياته الاعتيادية، حينما ينظر ويلاحظ ما هو موجود ويجري في بيئته، وهو لا يستهدف إخضاع ذلك البحث والدراسة العلمية المنظمة، ولا يسعى إلى اختبار فروض أو الكشف عن حقائق علمية، إلا أن الملاحظة قد تكون بداية وسببا في ملاحظة علمية، وباعثاً على الكشف والتحقق والاختبار.

_ الملاحظة العلمية:

وهي أسلوب علمي يتبعه الباحث قصد الوصول إلى حقائق علمية سواء عن طريق الوصف أو عبر تعميق ذلك من خلال عملية التفسير إذا تيسر الأمر، وذلك بالكشف عن طبيعة الظواهر والعلاقات الخفية التي توجد بين عناصرها، أو بينها وبين بعض الظواهر الأخرى، فهي ملاحظة هادفة ومنهجية ودقيقة غالباً ما تقوم على التسجيل والقياس. (نفس المرجع، ص229)

وتقسم الملاحظة من حيث درجة الضبط فيها إلى:

1_ الملاحظة البسيطة وتستخدم في الدراسات الاستكشافية حيث يلاحظ الباحث ظاهرة أو حالة دون أن يكون لديه مخطط مسبق لنوعية المعلومات أو الأهداف أو السلوك الذي سيخضعه للملاحظة.

2 _ الملاحظة المنظمة :ويحدد فيها الباحث الحوادث والمشاهدات والسلوكيات التي يريد أن يجمع عنها المعلومات وبالتالي تكون المعلومات أكثر دقة وتحديداً عنها في الملاحظة البسيطة وتستخدم الملاحظة المنظمة في الدراسات الوصفية بكافة أنواعها.

كما تقسم الملاحظة من حيث دور الباحث إلى:

_ الملاحظة المشاركة: وفيها يكون للباحث دور إيجابي وفعال، بمعنى أنه يقوم بنفس الدور، ويشارك أفراد الدراسة في سلوكياتهم وممارساتهم المراد دراستها، وللملاحظة المشاركة إيجابيات كثيرة ولها سلبيات ومخاطر وبخاصة عندما تعرف عينة الدراسة أن الباحث يجري دراسة عنها، حيث يتغير سلوكها غالباً.

_ الملاحظة غير المشاركة: وفيها يقوم الباحث بأخذ موقف أو مكان ويراقب منه الأحداث أو الظاهرة أو السلوك دون أن يشارك أفراد عينة الدراسة بالأدوار التي يقومون بها.

د _ مزايا الملاحظة:

- قد تكون الملاحظة أفضل وسيلة لجمع المعلومات حول كثير من الظواهر والحوادث كالظواهر الطبيعية.
- تسجل الملاحظة الحادثة والتصرفات والسلوكيات في وضعها الطبيعي وخاصة إذا لم يشعر المبحوثين بأن الباحث يلاحظهم، وفي وقت حدوثها.
- تسمح بالتعرف على بعض الأمور التي قد لا يكون الباحث قد فكر بأهميتها .يجمع الباحث معلوماته عن الظاهرة في ظروفها الطبيعية مما يزيد من دقة المعلومات
- يمكن إجراء الملاحظة على عدد قليل من المفحوصين، وليس من الضروري أن يكون حجم العينة كبيرا.
- يتم تسجيل السلوك الذي يلاحظ مباشرة أثناء الملاحظة مما يضمن دقة التسجيل وبالتالي دقة المعلومات.
- توفر معلومات عن السلوك الملاحظ في أوضاع واقعية
- إمكانية استخدامها في مواقف مختلفة والمراحل عمرية متباينة .
- توفر قدرة تنبؤية عالية نسبياً وذلك للتشابه النسبي لظروف السلوك الملاحظ مع السلوك المنتظر أو المتوقع.
- توفر الملاحظة بيانات أو معلومات كمية ونوعية وتنفرد في الحصول على معلومات لا يمكن توفيرها بطريقة أخرى، كما هو الحال في البحوث الميدانية.

هـ _ عيوب الملاحظة:

- قد تستغرق وقتاً وجهداً وتكلفة مرتفعة في بعض الأحيان، وخاصة إذا تطلب الأمر ملاحظة الظاهرة لفترات زمنية طويلة وفي ظروف صعبة.
- قد يتعرض الباحث للخطر في بعض الأحيان كما هو الحال في ملاحظة بعض الظواهر الطبيعية أو القبائل البدائية أو الأفراد العدوانيين وغير ذلك.
- التحيز من قبل الباحث في بعض الأحيان وخاصة عند تأثره بالظاهرة التي يلاحظها، والتحيز من قبل المبحوثين عند إدراكهم أنهم يخضعون للملاحظة.
- هناك بعض القضايا والمشكلات والسلوكيات الخاصة بالأفراد والتي من الصعب وأحياناً من المستحيل ملاحظتها.
- يغير الأشخاص الذين تتم ملاحظتهم سلوكياتهم ولا يظهرون سلوكيات حقيقية.
- تتطلب الملاحظة وقتاً طويلا وقد ينتظر الباحث أياماً أو أشهر أو سنوات الظاهرة التي يرغب في ملاحظتها
- قد تتأثر الملاحظة بعوامل وقتية تؤثر على نجاحها ودقة معلوماتها. (عليان، دون سنة نشر، صفحة 120)

3 _ الاستبانة أو الاستبيان:

يُعد الاستبيان في العلوم السياسية من أهم أدوات جمع البيانات في البحوث الميدانية، خاصة عند دراسة السلوك السياسي، الاتجاهات العامة، الرأي العام، المشاركة السياسية، والثقافة السياسية. ويعتمد على مجموعة من الأسئلة المنظمة والموجهة إلى عينة محددة من الأفراد بهدف الحصول على معلومات قابلة للتحليل العلمي والإحصائي.

أ_ تعريف الاستبيان:

يُعرف الاستبيان بأنه أداة بحثية تتكون من مجموعة أسئلة مكتوبة تُصمم بطريقة منهجية لجمع بيانات من المبحوثين حول موضوع معين، بما يسمح بقياس المتغيرات السياسية وتحليل العلاقات بينها. وقد عرّفه Earl Babbie أنه "أداة لجمع البيانات من خلال طرح أسئلة موحدة على عدد كبير من الأفراد بهدف الوصف أو التفسير أو اختبار الفرضيات".

يعرف أيضا على انه أداة لجمع البيانات تتكون من مجموعة أسئلة مكتوبة ومعدة مسبقًا، تُوجَّه إلى أفراد العينة للحصول على معلومات مرتبطة بموضوع الدراسة" . (عبيدات، ذوقان، كايد ، و عدس، 2014، صفحة 110)

يستخدم الاستبيان في العلوم السياسية لدراسة قضايا مثل:

- السلوك الانتخابي.
- اتجاهات الرأي العام .
- الثقة في المؤسسات السياسية .
- المشاركة السياسية والمدنية .
- المواقف تجاه السياسات العامة .

ب_ أهمية الاستبيان في العلوم السياسية

تكمن أهمية الاستبيان في عدة نقاط:

- جمع بيانات من عدد كبير من الأفراد في وقت قصير نسبيًا .
- إمكانية التعميم عند اختيار عينة ممثلة للمجتمع .
- قياس الاتجاهات والآراء السياسية بطريقة كمية .
- سهولة المعالجة الإحصائية باستخدام برامج مثل SPSSو .Stata
- تقليل التحيز مقارنة بالمقابلات المفتوحة إذا صُممت الأسئلة بدقة .

ج_ أنواع الاستبيان:

1_ الاستبيان المغلق: يتضمن أسئلة ذات إجابات محددة مسبقًا مثل:

- نعم / لا
- اختيار متعدد
- مقياس ليكرت (Likert Scale) (موافق جدًا – موافق – محايد – غير موافق – غير موافق جدًا)

مثال: ما مدى ثقتك في البرلمان

- مرتفعة جدًا
- مرتفعة
- متوسطة
- ضعيفة
- ضعيفة جدًا

2_ الاستبيان المفتوح:

يسمح للمبحوث بالتعبير الحر عن رأيه

مثال: كيف تقيّم أداء الحكومة الحالية؟

3_الاستبيان المختلط:

يجمع بين الأسئلة المغلقة والمفتوحة لتحقيق التكامل بين البيانات الكمية والكيفية

د _ خطوات إعداد الاستبيان:

- تحديد مشكلة البحث والأهداف .
- تحديد الفرضيات والمتغيرات .
- صياغة الأسئلة بلغة واضحة ومحايدة .
- اختبار الاستبيان على عينة أولية للتأكد من وضوحه.
- إجراء اختبار أولي .(Pilot Test) للتحق من :**الصدق** (Validity) و **الثبات** (Reliability)
- ترتيب الأسئلة منطقيًا من العام إلى الخاص. (ملحم، 2010، صفحة 181)

و_ مزايا وعيوب الاستبيان:

_ مزايا الاستبيان:

- جمع بيانات من عدد كبير من الأفراد .
- انخفاض التكلفة مقارنة بالمقابلات .

- توحيد الأسئلة بما يعزز الموضوعية
- إمكانية تطبيقه على عينات كبيرة.
- سهولة التحليل الإحصائي باستخدام برامج مثل .SPSS. (عبيدات واخرون، مرجع سابق، ص 121)

_ عيوب الاستبيان:

رغم أهميته، يواجه بعض القيود:

- انخفاض معدل الاستجابة .
- احتمال عدم صدق بعض الإجابات .
- محدودية فهم بعض الأسئلة من قبل المبحوثين.
- ضعف التفاعل المباشر بين الباحث والمبحوث.
- تأثير الانحياز الاجتماعي.(Social Desirability Bias) .
- صعوبة استخدامه في الموضوعات السياسية الحساسة. (محمود، 2011، صفحة 230)

4_ الوثائق وتحليل المحتوى:

أ مفهوم الوثائق وتحليل المحتوى:

تُعد الوثائق وتحليل المحتوى من الأدوات المهمة في البحث العلمي، خاصة في العلوم السياسية، حيث تسمحان للباحث بدراسة الظواهر السياسية اعتمادًا على مصادر مكتوبة أو مسجلة دون الحاجة دائمًا إلى النزول الميداني.

أولًا: الوثائق

تُعرف الوثائق بأنها" :مجموعة المواد المكتوبة أو المسجلة أو المصورة التي تتضمن معلومات وبيانات مرتبطة بموضوع الدراسة ويمكن الرجوع إليها وتحليلها" (عبيدات وآخرون، مرجع سابق، ص 149).

وتشمل الوثائق في العلوم السياسية:

- الدساتير .
- القوانين .
- الاتفاقيات الدولية .
- التقارير الحكومية .
- الإحصاءات الرسمية .
- محاضر الجلسات البرلمانية .

ب_ تحليل المحتوى:

تحليل المحتوى هو أسلوب بحثي يعتمد على الوصف الموضوعي والمنظم والكمي أو الكيفي لمضمون الرسائل أو النصوص بهدف استخراج الدلالات والمعاني المرتبطة بموضوع الدراسة.

ويُعرف بأنه: طريقة منظمة لتحليل مضمون الرسائل والوثائق وتصنيفها وتفسيرها وفق فئات محددة". (محمود، مرجع سابق، ص 252).

ويستخدم في العلوم السياسية لتحليل:

- الخطابات السياسية .
- البرامج الانتخابية .
- المقالات الصحفية .
- البيانات الحكومية .
- منشورات وسائل التواصل السياسي .

ج_ أهمية الوثائق وتحليل المحتوى في العلوم السياسية:

تكمن أهمية الوثائق وتحليل المحتوى فيما يلي:

- دراسة الخطاب السياسي وتحولاته .
- تحليل توجهات وسائل الإعلام تجاه القضايا السياسية .
- فهم مضمون القرارات والسياسات العامة .
- تتبع تطور المواقف السياسية تاريخيًا (ملحم، مرجع سابق، ص 210) .

كما يسمح تحليل المحتوى بتحويل البيانات النصية إلى مؤشرات قابلة للتفسير والمقارنة.

د _ خطوات تحليل المحتوى

تمر عملية تحليل المحتوى بعدة مراحل:

- تحديد مشكلة البحث وأهدافه .
- اختيار الوثائق أو النصوص محل التحليل .
- تحديد وحدة التحليل (كلمة، فكرة، موضوع، شخصية). (عبيدات وآخرون، مرجع سابق، ص 158) .
- بناء فئات التحليل وتصنيف البيانات .
- تفسير النتائج وربطها بإشكالية البحث .

هـ_ مزايا وعيوب تحليل المحتوى

المزايا:

- الموضوعية والتنظيم .
- دراسة المواد المكتوبة والسياسية القديمة والحديثة .
- انخفاض التكلفة مقارنة بالدراسات الميدانية .
- إمكانية تحليل حجم كبير من الوثائق (أبو علام، مرجع سابق، ص 255) .

العيوب:

- احتمال تأثر الباحث في تفسير المضامين .
- صعوبة تحديد بعض المعاني الضمنية .
- الحاجة إلى دقة عالية في بناء الفئات التحليلية (ملحم، مرجع سابق، ص 213).

تُعدّ أدوات البحث العلمي من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها الباحث في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لدراسة الظواهر وتحليلها بطريقة منهجية دقيقة. وتتنوع هذه الأدوات بحسب طبيعة الموضوع وأهداف الدراسة، فتشمل الاستبيان، المقابلة، الملاحظة، الوثائق، وتحليل المحتوى، حيث يؤدي كل منها وظيفة محددة في الوصول إلى معطيات علمية موثوقة.

كما أن اختيار الأداة المناسبة لا يتم بصورة عشوائية، بل يرتبط بإشكالية البحث، وطبيعة المجتمع المدروس، ونوع البيانات المطلوبة، سواء كانت كمية أو كيفية. ومن ثمّ، فإن حسن استخدام أدوات البحث العلمي يسهم في تعزيز مصداقية الدراسة وموضوعيتها، ويرفع من جودة النتائج المتوصل إليها وقابليتها للتفسير والتعميم.

وعليه، يمكن القول إن نجاح البحث العلمي لا يتوقف فقط على أهمية الموضوع أو دقة المنهج، بل يعتمد أيضًا على كفاءة الباحث في اختيار أدواته وتوظيفها بما يخدم أهداف الدراسة ويضمن الوصول إلى نتائج علمية دقيقة وذات قيمة معرفية

المحور الرابع: تحليل السياسات العامة وفق المنظورات العلمية

أولا: الزوايا أو المنظورات المفسرة لمفهوم السياسة العامة

تجدر الإشارة أنه من الضروري الإجابة على السؤال التالي

لماذا نقوم بتحليل السياسة العامة؟ او ما هو الهدف من تحليل السياسية العامة؟

وعليه نستخلص أن تحليل السياسية العامة يكون وفق سياقين أو مستويين مهمين يفسران الهدف من تحليلها وهما:

المستوى الأول: هو تحليل السياسية العامة بهدف رفع كفاءة البرامج الحكومية وزيادة فعاليتها وتحقيق أهدافها.

المستوى الثاني: هو ما يعرف بالسياق الأكاديمي كيف ذلك؟ بالاعتماد على مجموعة النماذج والطرق التي يمكن من خلالها إقامة تحليل منهجي يمكننا من التوصل إلى الحلول المناسبة للمشكلات القائمة ضمن بيئة السياسة العامة.

وبالتالي من هذا المنطلق نطرح التساؤل الآتي؛ ما هي أهم النماذج النظرية والمنهجية المعتمدة في تحليل السياسة العامة وفق مختلف المنظورات المفسرة للسياسة العامة؟

وعليه أولا يجب معرفة الزوايا او المنظورات المفسرة لمفهوم السياسة العامة

حيث استقر علماء السياسة العامة أن حول ثلاث منظورات كبرى ورئيسة في تحديد مفهوم السياسة العامة، تتمثل أساسا في؛ السياسة العامة من منظور الحكومة، السياسة العامة من منظور تحليل النظم، السياسة العامة من منظور ممارسة القوة.

أ- السياسة العامة من منظور حكومي:

السياسة العامة من منظور حكومي حسب جيمس أندرسون James Anderson هي "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع"، وهي "منهج عمل هادف يتبعه منفذ أو منفذون في تعاملهم مع مشكلة أو مسألة ذات اهتمام بارز، تندرج في إطار ما هو واقع فعليا

وذهب توماس داي Thomas Dey إلى اعتبار السياسة العامة بأنها "اختيار الحكومة للقيام

بعمل أو الامتناع عن القيام به في مجال معين، حيث تركز على توضيح ماهية عمل الحكومة، وذلك من خلال القيام بعملية ضبط الصراع الاجتماعي، وتنظيم الافراد وضبط السلوك المجتمعي وتوزيع المنافع وتحصيل الضرائب...الخ

ب- السياسة العامة من منظور تحليل النظام:

ذهب ديفيد ايستون David Easton إلى وصف النظام بأنه مجموعة متغيرات تتميز بدرجة من العلاقة المكثفة ذات التأثير المتبادل، فإن ايستون يرى بأن السياسة العامة هي نتيجة متحصلة في حياة المجتمع، من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة، التي تتشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكيات والعلاقات أصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي، ولذلك فهو يعرفها بكونها توزيع أو تخصيص القيم " Allocation Values بمعنى توزيع الحاجات المادية

والمعنوية على المجتمع بطريقة سلطوية آمرة، أو من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في إطار تفاعلي بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية،

ويؤيده في هذا الاتجاه غابريال ألموند Gabriel Almond بالقول إن السياسة العامة هي محصلة عملية تفاعل منتظمة للمدخلات (المطالب+ التأييد) مع المخرجات (القدرات، القرارات، السياسات،) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته (الاستخراجية، التنظيمية، التوزيعية، الرمزية، الاستجابية، الدولية) من خلال القرارات السياسية المتخذة.

ج– السياسة العامة من منظور ممارسة القوة:

في هذا السياق التاريخي جاء تعريف هارولد لاسويل Harold Lasswell للسياسة العامة بأنها؛ من؟ يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟

في إشارة منه إلى النشاطات المتعلقة بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية بفعل ممارسة القوة والنفوذ، والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة، ويخضع ويتأثر مفهوم القوة في إطار إعداد السياسة العامة بالاعتبارات الإستراتيجية التالية:

-إذا عبرت هذه الأولويات عن احتياجات الطرف الأقوى ومطالبه في المعادلة؛

-إذا كان القرار النهائي معبرا عن مصالح الطرف الأقوى في المعادلة؛

-إذا أثرت القوة على الأفكار والعقائد؛

-انو تساهم القوة في جعل الحكومة تتبنى قضايا محددة و تهمل قضايا أخرى؛

-إذا جعلت القوة تنفيذ السياسات يصب في مصالحها.

وقد ذهب في سياق تحديد مفهوم السياسة العامة من منظور ممارسة القوة كل من الباحثين مارك ليندنبرك M.Lindenberg وَبنيامين كروسبي B.Crosby باعتبار السياسة العامة تنطلق من ركيزة براغماتية عملية، تخضع لعملية الأخذ والجذب والمساومة. (لعجال و ازورال، 2023، صفحة 794)

ثانيا: صور تحليل السياسة العامة

1- التحليل المحوري في تحليل السياسات العامة:

يعتبر التحليل المحوري من التقنيات المنهجية المستخدمة في تحليل البيانات الكيفية، ويهدف إلى تنظيم المعطيات وربط الفئات والمفاهيم المستخرجة من البيانات ضمن إطار تفسيري متكامل.

فهو من الأساليب التحليلية المستخدمة في دراسة السياسات العامة، من خلال التركيز على المحاور أو القضايا الأساسية المركزية التي تدور حولها السياسة العامة، بهدف تفكيك الظاهرة السياسية أو المشكلة العامة إلى عناصر رئيسية مترابطة، ثم تحليل العلاقات بينها.

ويُعرف التحليل المحوري بأنه: عملية ربط الفئات الرئيسية بالفئات الفرعية للكشف عن العلاقات السببية والسياقية والتفاعلية بينها. (بكر، 2016، صفحة 233)

ويُستخدم هذا النوع من التحليل خصوصًا عندما تكون السياسة العامة معقدة ومتعددة الأبعاد، إذ يساعد الباحث على تنظيم الموضوع وفق محاور رئيسية بدل معالجته بشكل عام أو مشتت.

حيث يقوم التحليل المحوري على تحديد المحاور الأساسية المؤثرة في السياسة العامة أو المشكلة محل الدراسة، ثم دراسة كل محور على حدة، وتحليل علاقته بالمحاور الأخرى للوصول إلى فهم شامل.

بمعنى آخر، هو تحليل يجيب عن سؤال: ما القضايا أو الأبعاد المركزية التي تشكل جوهر هذه السياسة العامة؟

أ_ أهمية التحليل المحوري في تحليل السياسات العامة:

تتجلى أهمية التحليل المحوري في كونه يساعد الباحث على فهم العلاقات بين مختلف عناصر السياسة العامة، مثل:

- المشكلة العامة .
- الفاعلون السياسيون .
- البدائل المتاحة .
- آليات التنفيذ .
- النتائج والآثار.
- كما يسمح بالكشف عن العوامل المؤثرة في صناعة القرار السياسي وتفسير تبني سياسة معينة دون غيرها. (عبيدات وآخرون، مرجع سابق، ص 187)

فعند دراسة سياسة عامة، لا يقتصر الباحث على وصفها، بل يحلل أسباب ظهورها، والسياقات التي أحاطت بها، والنتائج المترتبة عنها.

ب_ خطوات التحليل المحوري

تمر عملية التحليل المحوري بعدة مراحل:

- تحديد الفئة المركزية التي تدور حولها الدراسة. (أبو بكر، مرجع سابق، ص 234)
- تصنيف الفئات الفرعية وربطها بالفئة الأساسية .
- تحليل العلاقات بين الأسباب والظروف والنتائج. (زرواتي، 2012، صفحة 147)
- بناء نموذج تفسيري يوضح ترابط عناصر السياسة العامة.

ج _ مزايا وعيوب التحليل المحوري:

_ مزاياه: يساعد التحليل المحوري على:

- تنظيم البيانات الكيفية بصورة منهجية .
- بناء تفسير علمي للظواهر السياسية .
- فهم ديناميكيات صنع القرار العام .
- تحليل العلاقات بين الفاعلين والمؤسسات. (عبيدات وآخرون، مرجع سابق، ص 190)

_عيوبه:

- خطر التجزئة المفرط فقد يؤدي تقسيم الموضوع إلى فقدان النظرة الكلية إذا لم تُربط المحاور ببعضها.
- صعوبة تحديد بعض المحاور فبعض السياسات متداخلة جدًا.
- احتمالية التكرار بسبب تداخل المحاور.

2_ التحليل وفق عملية السياسات Policy Process Analysis :

يُعتبر التحليل وفق السياسات العليا من المداخل المهمة في تحليل السياسات العامة، لأنه يسمح بفهم السياسة العامة ضمن الإطار الاستراتيجي الكلي للدولة، وربط القرارات القطاعية بالأهداف الوطنية الكبرى، بما يساهم في تفسير أفضل لأولويات الدولة ومسارات صنع القرار.

فهو ينظر إلى السياسة العامة باعتبارها عملية متكاملة ومستمرة تمر بعدة مراحل مترابطة، تبدأ بظهور المشكلة العامة وتنتهي بتقييم نتائج السياسة وإعادة تعديلها ، لا يركز هذا التحليل على مضمون السياسة فقط، بل يهتم أيضًا بـ **كيف تُصنع السياسة؟ ومن يشارك فيها؟ وكيف تُنفذ وتُقيَّم؟**

ويرتبط هذا المدخل بما يُعرف أحيانًا بـ **دورة السياسة العامة** Policy Cycle، وهي فكرة تأثرت بأعمال باحثين مثل Harold Lasswell.

ولا ينظر هذا التحليل إلى السياسة العامة كقرار منفصل فقط، بل كعملية ديناميكية تشمل التفاعل بين المؤسسات الحكومية والفاعلين السياسيين والاجتماعيين

ويُعرّف تحليل عملية السياسات بأنه: دراسة المراحل التي تمر بها السياسة العامة منذ ظهور المشكلة إلى غاية تنفيذ الحلول وتقييم آثارها. (أبو بكر، مرجع سابق، ص 241)

فالتحليل وفق عمليات السياسيات يقوم على دراسة السياسة العامة عبر تتبع مختلف المراحل التي تمر بها داخل النظام السياسي والإداري. بمعنى آخر: **السياسة العامة ليست قرارًا واحدًا، بل سلسلة من العمليات والإجراءات المتتابعة.**

أ _ أهداف التحليل وفق عملية السياسات:

يهدف هذا التحليل إلى:

- فهم كيفية ظهور السياسات العامة .
- تحليل دور الفاعلين المشاركين في كل مرحلة .
- تفسير أسباب نجاح أو فشل السياسة .
- تحديد نقاط القوة والضعف في دورة السياسة .
- يساهم في اقتراح بدائل أكثر فعالية (عبيدات وآخرون، مرجع سابق، ص 199)

ب_ مراحل التحليل وفق عملية السياسات:

_ تحديد المشكلة العامة Problem Identification :

في هذه المرحلة يتم التعرف على قضية أو مشكلة تتطلب تدخلًا حكوميًا.

الأسئلة الأساسية:

- ما المشكلة؟
- كيف ظهرت؟
- من المتضرر؟

مثال: ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب

هنا تتحول البطالة من وضع اجتماعي إلى مشكلة عامة عندما تصبح محل اهتمام المجتمع والدولة.

_ إدراج المشكلة في جدول الأعمال Agenda Setting:

ليست كل المشكلات سياسة عامة؛ بل يجب أن تدخل ضمن أولويات الحكومة.

الجهات المؤثرة: الإعلام، الرأي العام، جماعات الضغط، الأحزاب السياسية . (زرواتي، مرجع سابق، ص 173).

مثال: إدراج ملف التشغيل او أي موضوع ضمن أولويات الحكومة السنوية.

_ صياغة السياسة العامة Policy Formulation :

في هذه المرحلة تُصاغ البدائل والحلول الممكنة، ويتم المفاضلة بينها وفق الإمكانيات المتاحة والآثار المتوقعة.

_ اتخاذ القرار Decision Making :

يتم اختيار البديل المناسب رسميًا من الفاعلين الرسميين ك رئيس الدولة، الحكومة، البرلمان.

_ تنفيذ السياسة العامة Implementation :

تنتقل السياسة من الإطار النظري إلى التطبيق العملي عبر الأجهزة والمؤسسات الإدارية. (أبو بكر، مرجع سابق، ص 244)

_ تقييم السياسة العامة Evaluation:

تُقاس نتائج السياسة لمعرفة مدى تحقيقها للأهداف المسطرة وتحديد جوانب القصور أو النجاح. مثال قياس: انخفاض البطالة.

_ التغذية الراجعة وإعادة التعديل Feedback :

تولّد نتائج السياسة ردود فعل تؤدي إلى :إما الى تعديل السياسية أو توسيعها أو الغائها.

3_ التحليل وفق السياسات العليا Analysis According to Higher / Macro Policies :

يهدف هذا المدخل إلى تحليل مدى اتساق السياسات القطاعية مع الرؤية الاستراتيجية للدولة، مثل خطط التنمية، الأمن القومي، أو السياسة الخارجية، السياسة الاقتصادية الوطنية، سياسة التحول الرقمي، سياسة التنمية المستدامة، سياسة الإصلاح الإداري .

كما يرى William N. Dunn أن تحليل السياسات العامة يتطلب فهم العلاقة بين القرارات الجزئية والأهداف الكلية للنظام السياسي، لأن السياسة العامة جزء من عملية تخصيص القيم والموارد داخل المجتمع. (Dunn, 2018, p. 45)

أ _ أهمية التحليل وفق السياسات العليا:

تكمن أهمية هذا المدخل في:

- فهم ارتباط السياسات الجزئية بالتوجهات الوطنية الكبرى .
- تحليل مدى انسجام البرامج الحكومية مع الأولويات الاستراتيجية .
- تفسير القرارات العامة في ضوء الأهداف العليا للدولة (أبو بكر، مرجع سابق، ص 248) .

فمثلًا، لا يمكن تحليل سياسة التشغيل دون ربطها بالسياسة الاقتصادية الوطنية، ولا تحليل السياسة التعليمية بمعزل عن استراتيجية التنمية البشرية.

ويرى توماس داي Thomas R. Dye أن فهم السياسات العامة يتطلب تحليل ما تفعله الحكومات ولماذا تفعله، ضمن سياقها المؤسسي والاستراتيجي.(Dye, 2017, p. 3)

ب _ عناصر التحليل وفق السياسات العليا:

يعتمد هذا المدخل على دراسة مجموعة عناصر رئيسية:

_ الأهداف الاستراتيجية للدولة مثل : التنمية المستدامة، الامن القومي، الإصلاح الاقتصادي ، ...

_ الإطار الدستوري والقانوني من خلال تحليل علاقة السياسة العامة بالدستور والتشريعات الوطنية

_ تحليل أهداف السياسة القطاعية ودراسة مدى الانسجام مع السياسات العليا من خلال معرفة مدى توافقها مع الأهداف الكبرى.

_ تخصيص الموارد بما يعكس الأولويات العليا **مثال:** زيادة ميزانية الأمن خلال أزمات إقليمية او ظروف استثنائية.

_ تقييم النتائج الاستراتيجية بقياس أثر السياسة على تحقيق الأهداف الكبرى. وهناك العديد من الأمثلة على ذلك:

مثال سياسة التعليم:

السياسة القطاعية: إصلاح التعليم العالي

السياسة العليا المرجعية: بناء اقتصاد قائم على المعرفة.

التحليل: هل الإصلاح يحقق:

- تطوير البحث العلمي؟
- تكوين كفاءات؟
- دعم الابتكار؟

إذا كانت الإجابة نعم، فهناك انسجام مع السياسة العليا.

مثال آخر: سياسة الطاقة:

السياسة القطاعية: الاستثمار في الطاقات المتجددة.

السياسة العليا: تنويع الاقتصاد والتحول الطاقوي

التحليل: تُدرس مساهمة السياسة في:

- تقليل الاعتماد على المحروقات .
- دعم التنمية المستدامة .
- الأمن الطاقوي.

مثال ثالث: سياسة الأمن الغذائي:

السياسة القطاعية: دعم الإنتاج الزراعي.

السياسة العليا: تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

التحليل: هل تقلل السياسة من الاستيراد؟ هل تعزز الاكتفاء الذاتي؟

ج_ مزايا وحدود التحليل وفق السياسات العليا:

المزايا:

- تقديم رؤية شمولية للسياسات العامة .
- كشف الاتساق أو التناقض فيساعد في اكتشاف تعارض السياسات. مثال: سياسة بيئية صارمة مقابل سياسة تشجيع صناعات ملوثة
- تفسير القرارات ضمن السياق الوطني العام .
- ربط السياسة بالأهداف الاستراتيجية للدولة. (زرواتي، مرجع سابق، ص 178)

الحدود

- التركيز على المستوى الكلي قد يُهمل مشكلات التنفيذ .
- صعوبة قياس أثر بعض التوجهات العليا بشكل مباشر.
- صعوبة قياس الانسجام أحيانًا فبعض الأهداف العليا تكون عامة أو فضفاضة.
- احتمال الطابع المعياري فقد يُفترض انسجام نظري لا يعكس الواقع الفعلي.

جدول رقم 01: يوضح الفرق بين التحليل وفق السياسات العليا والتحليل وفق عملية السياسات

العنصر	التحليل وفق السياسات العليا	التحليل وفق عملية السياسات
محور التحليل	الأهداف الاستراتيجية العليا	مراحل صنع السياسة
المستوى	كلي / استراتيجي	إجرائي / عملي
السؤال الأساسي	هل السياسة تخدم التوجه العام؟	كيف صُنعت ونُفذت السياسة؟

المصدر : اعداد الباحث

ثالثا: نماذج صنع وتحليل السياسة العامة:

1 _ النموذج المؤسسي Institutional Model:

يُعد النموذج المؤسسي من أقدم النماذج المستخدمة في تحليل السياسات العامة، ويركز على دراسة دور المؤسسات في صياغة السياسات العامة واتخاذ القرارات وتنفيذها. وينطلق هذا النموذج من فكرة أساسية مفادها أن السياسة العامة لا تُفهم فقط من خلال القرارات نفسها، بل من خلال فهم المؤسسات التي تنتجها.

ويؤكد هذا النموذج أن فهم السياسة العامة يقتضي تحليل بنية المؤسسات السياسية والإدارية، واختصاصاتها، وأنماط التفاعل بينها، إضافة إلى القواعد القانونية والإجرائية التي تنظّم عملية اتخاذ القرار. وعليه، فإن اختلاف السياسات من دولة إلى أخرى يُفسَّر غالبًا باختلاف البناء المؤسسي ودرجة المركزية أو اللامركزية داخل الدولة

يرى جيمس اندرسون James Anderson أن المؤسسات الحكومية لا تقوم فقط بصياغة السياسات، بل تضفي عليها الشرعية والقوة القانونية اللازمة للتنفيذ. (Anderson, 2015, p. 34)

كما يرى توماس داي أن السياسة العامة هي كل ما تختار الحكومات القيام به أو عدم القيام به، وهو تعريف يعكس مركزية المؤسسة الحكومية في إنتاج السياسة العامة. (Dye, Ibid , p 3)

وبالتالي فالنموذج المؤسسي ينطلق من أن السياسات العامة هي نتاج مباشر لعمل المؤسسات السياسية والإدارية، وأن فهم السياسة العامة يقتضي تحليل:

- بنية المؤسسات .
- قواعدها القانونية والتنظيمية .
- توزيع الاختصاصات بينها .
- أنماط التفاعل داخلها .

بمعنى آخر: السياسات العامة تتشكل وفق طبيعة المؤسسات التي تصنعها.

أ_ الفرضيات الأساسية للنموذج المؤسسي:

- المؤسسات تحدد السلوك السياسي فسلوك الفاعلين يتأثر بقواعد المؤسسات التي يعملون داخلها، مثال: صلاحيات الوزير تختلف حسب النظام السياسي.
- السياسة العامة نتاج مؤسسي فالقرار النهائي يعكس بنية المؤسسات وتوزيع السلطة بينها. مثال: قانون المالية يمر عبر عدة قنوات: الحكومة (الإعداد).
- أهمية القواعد القانونية فالإطار القانوني يحدد ما يمكن وما لا يمكن فعله، مثال لا يمكن فرض ضريبة دون سند قانوني.

- المؤسسات تمنح الشرعية، لا تصبح السياسة سياسة عامة إلا إذا صدرت عن مؤسسة شرعية.
- توزيع السلطة، من خلال تحديد من يملك سلطة القرار؟،هل هو مثلا قرار مركزي او لامركزي.
- العلاقات بين المؤسسات من خلال تحليل التعاون أو الصراع بينها، مثال الخلاف بين البرلمان والحكومة حول مشروع قانون.

مثال تطبيقي: مثلا سياسة التعليم

وفق النموذج المؤسسي يتم تحليل المؤسسات المعنية:

- وزارة التربية .
- وزارة التعليم العالي .
- البرلمان .
- الحكومة .

الأسئلة المطروحة:

- من يقترح إصلاح التعليم؟
- من يصادق عليه؟
- من ينفذه؟

مثال: إصلاح المناهج الدراسية يمر عبر:

- لجان خبراء .
- وزارة التربية .
- اعتماد حكومي .
- تنفيذ إداري .

ب_ أهمية النموذج المؤسسي في التحليل:

- فهم كيفية صناعة القرار داخل مؤسسات الدولة.
- تحليل تأثير الهياكل الإدارية والقانونية في مخرجات السياسة العامة.
- تفسير الاختلاف في السياسات العامة بين الدول تبعًا لاختلاف الأنظمة والمؤسسات.

يشير بيتر قاي B. Guy Peters إلى أن المؤسسات ليست مجرد هياكل تنظيمية، بل أنماط مستقرة من القواعد والسلوك تؤثر بشكل مباشر في الفاعلين السياسيين. (Peters, 2019, p. 24)

ج _ مزايا وعيوب النموذج المؤسسي:

من أبرز مزاياه:

- الوضوح في تحديد الفاعلين الرسميين .
- سهولة تحليل الأدوار والاختصاصات .
- إبراز العلاقة بين القانون والسياسة العامة .
- مناسب لتحليل الأنظمة السياسية المقارنة.

من أبرز عيوبه:

- التركيز المفرط على المؤسسات الرسمية إذ يهمل دور الفاعلين غير الرسميين مثل جماعات الضغط، الأحزاب، الإعلام، والرأي العام.
- الطابع الوصفي يصف المؤسسات أكثر مما يفسّر السلوك السياسي داخلها.
- إهمال البيئة السياسية والاجتماعية، لا يمنح اهتمامًا كافيًا للعوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المؤثرة في السياسة العامة.
- تجاهل الصراع والمصالح حيث لا يركز بما يكفي على تضارب المصالح السياسية.

_ التطور نحو المؤسسية الجديدة New Institutionalism :

تطور النموذج لاحقًا نحو ما يسمى المؤسسية الجديدة، التي لا تدرس المؤسسات فقط كبنى قانونية، بل أيضًا: القيم، الثقافة التنظيمية، القواعد غير الرسمية .

هذا التطور ارتبط بباحثين مثل .Douglass North

فقد أشار ويليام جينكينز William Jenkins إلى أن تحليل السياسة العامة لا يمكن اختزاله في المؤسسات فقط، لأن البيئة المحيطة تؤثر في كل مراحل العملية السياسية. (Jenkins, 1978, p. 15)

ورغم ذلك يُعد النموذج المؤسسي من النماذج الأساسية في تحليل السياسات العامة، لأنه يوضح أن السياسات لا تُنتج في فراغ، بل داخل مؤسسات تحكمها قواعد قانونية وتنظيمية. ويساعد هذا النموذج على فهم كيفية توزيع السلطة وصنع القرار وتنفيذ السياسات داخل الدولة. ورغم محدوديته في تفسير الأبعاد غير الرسمية، فإنه يظل ضروريًا في الدراسات السياسية والإدارية المتعلقة بصنع السياسات العامة.

2_ نموذج الجماعة Group Model في تحليل السياسات العامة:

يُعد نموذج الجماعة من النماذج المهمة في تحليل السياسات العامة، إذ ينطلق من فكرة أن السياسة العامة ليست مجرد نتاج لقرارات حكومية أو مؤسسات رسمية فقط، بل هي في جوهرها محصلة تفاعل وصراع وتوازن بين جماعات مختلفة داخل المجتمع تسعى كل منها إلى التأثير في القرار العام بما يخدم مصالحها.

يرتبط هذا النموذج بالنظرية التعددية Pluralism ، التي ترى أن المجتمع يتكون من جماعات متعددة المصالح، وأن الدولة تعمل كوسيط أو حكم بين هذه الجماعات.

يعتبر هذا النموذج أن السياسات العامة تنتج عن التفاعل بين جماعات المصالح وجماعات الضغط التي تسعى للتأثير على الحكومة وصناع القرار وأن السياسية العامة هي نتيجة توازن القوى بين الجماعات المتنافسة وبالتالي، لا تُفهم السياسة العامة فقط عبر دراسة الحكومة، بل أيضًا عبر تحليل الجماعات المؤثرة في محيطها.

كما يرى دافيد ترومان David Truman أن الجماعات تمثل وحدات أساسية في الحياة السياسية، وأن عملية صنع القرار تتحدد وفقًا لقدرة هذه الجماعات على التنظيم والتأثير. (Truman, 1951, p. 43)

أ _ الفرضيات أو المرتكزات الأساسية لنموذج الجماعة:

- تعدد الجماعات داخل المجتمع فالمجتمع يتكون من جماعات متنوعة تمثل مصالح اقتصادية واجتماعية ومهنية وسياسية مختلفة .وكل جماعة تدافع على مصالحها
- الصراع والتفاعل: السياسات العامة ناتجة عن التنافس والتفاوض والصراع بين الجماعات، والحكومة وسيط ومنظّم دور الدولة لا يقتصر على اتخاذ القرار، بل يشمل تنظيم العلاقة بين الجماعات وتحقيق التوازن النسبي بينها .
- النفوذ السياسي غير المتساوي: تختلف الجماعات في قدرتها على التأثير تبعًا لمواردها المالية والتنظيمية والإعلامية.

ب _ أهمية نموذج الجماعة في تحليل السياسات العامة:

تكمن أهمية هذا النموذج في أنه:

- يفسّر تأثير جماعات الضغط والمصالح في صنع القرار .
- يبرز دور الفاعلين غير الرسميين في العملية السياسية .
- يساعد على فهم كيفية تشكل السياسات العامة في البيئات التعددية.

ويؤكد توماس داي Thomas Dye أن السياسة العامة غالبًا ما تعكس ميزان القوى بين الجماعات المتنافسة أكثر مما تعكس المصلحة العامة المجردة.(Dye, Ibid, p. 29)

ج_ مزايا وعيوب نموذج الجماعة:

من أهم مزاياه:

- تجاوز التركيز الضيق على المؤسسات الرسمية
- تفسير واقعي لعملية صنع القرار في المجتمعات الديمقراطية حيث يعكس الطبيعة التفاوضية للسياسات.
- فهم ديناميكيات الضغط فيوضح كيف تؤثر الجماعات في القرار.
- تفسير التغيير السياسي فالسياسات تتغير بتغير موازين القوى.
- إبراز دور المجتمع المدني وجماعات المصالح.

من أهم عيوبه:

- افتراض توازن القوة بين الجماعات وهو افتراض غير واقعي، لأن بعض الجماعات تمتلك موارد ونفوذًا أكبر .
- إهمال دور الدولة المستقل يُصوّر الحكومة كوسيط محايد، بينما قد تكون فاعلًا مستقلًا له مصالحه الخاصة.
- تهميش الفئات غير المنظمة التي تكون أقل تمثيلًا.
- التركيز على الصراع أكثر من المؤسسات يهمل القيود القانونية والمؤسسية.
- التركيز على المجتمعات التعددية يصعب تطبيقه في الأنظمة السلطوية أو المجتمعات ضعيفة التنظيم.

وقد انتقد ثيودور لوي Theodore Lowi هذا النموذج لكونه يقلّل من تأثير المؤسسات والقواعد القانونية في صنع السياسات. (Lowi, 1972, p. 299)

د _ **بعض آليات تأثير الجماعات في السياسات العامة:**

قد تختلف آليات ووسائل الضغط من جماعة الى أخرى ومن دولة الى دولة أخرى غير انها اجمالا تتضمن النقاط التالية:

- التأثير الإعلامي: تشكيل الرأي العام.
- التعبئة الاجتماعية: الإضرابات والمظاهرات.
- الدعم الانتخابي: مساندة مرشحين أو أحزاب.

مثال تطبيقي: سياسة رفع الأجور

الأطراف أو الجماعات المعنية: نقابات العمال. أرباب العمل .وزارة العمل .وزارة المالية .

المطالب: النقابات: زيادة الأجور.

أرباب العمل: تجنب زيادة التكاليف.

العملية: تفاوض .ضغط نقابي .دراسة حكومية

النتيجة: إقرار زيادة جزئية في الأجور.

هنا السياسة العامة تمثل حلًا وسطًا بين مصالح متعارضة.

مثال آخر: السياسات البيئية

الأطراف: الشركات الصناعية، جمعيات حماية البيئة، الحكومة.

الصراع: الشركات ترفض تشديد المعايير البيئية والجمعيات تطالب بقوانين أكثر صرامة.

النتيجة: سياسة بيئية متوازنة تراعي الاقتصاد والبيئة.

_ الفرق بين نموذج الجماعة والنموذج المؤسسي:

جدول رقم 02: يوضح الفرق بين الجماعة والنموذج المؤسسي

العنصر	نموذج الجماعة	النموذج المؤسسي
محور التحليل	**الجماعات والمصالح**	**المؤسسات الرسمية**
مصدر السياسة	**توازن القوى**	**القواعد والهياكل**
الفاعل الأساسي	**جماعات المصالح**	**الدولة والمؤسسات**

المصدر: من اعداد الباحث

في الأخير يمكن أن نقول أن نموذج الجماعة يقدم تفسيرًا مهمًا للسياسات العامة باعتبارها نتيجة لتفاعل وصراع وتفاوض بين جماعات متعددة داخل المجتمع. وهو يبرز أن صنع السياسة العامة لا يقتصر على الدولة، بل يتأثر بقوة بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتنافسة. إلا أن محدوديته تظهر عندما يُبالغ في تصوير الحكومة كفاعل محايد، أو عندما يفترض تكافؤًا غير موجود بين مختلف الجماعات ورغم ما يواجهه من انتقادات تتعلق بعدم تكافؤ القوة بين الجماعات، فإنه يظل من النماذج الأساسية لفهم ديناميكيات صنع القرار في الأنظمة التعددية.

3 _ نموذج النخبة أو الصفوة Elite Model في تحليل السياسات العامة:

يُعد نموذج النخبة من النماذج الأساسية في تحليل السياسات العامة، ويقوم على فكرة أن السياسات العامة لا تعبر عن توازن جماعات المصالح فقط، بل تُصاغ وتُوجَّه غالبًا من قبل أقلية محدودة تمتلك السلطة والنفوذ والموارد، تُعرف بالنخبة أو الصفوة.

ينطلق هذا النموذج من نقد التصورات الديمقراطية المثالية التي تفترض مشاركة واسعة ومتساوية في صنع القرار، ويرى أن الواقع السياسي غالبًا تحكمه فئات محددة ذات تأثير كبير

ويفترض هذا النموذج أن المجتمع ينقسم إلى فئتين رئيسيتين:

- **أقلية حاكمة Elite**: تمتلك السلطة والموارد والقدرة على التأثير .
- **أغلبية محكومة Masses**: يكون دورها محدودًا في توجيه السياسات العامة.

وأن السياسة العامة تعبّر غالبًا عن مصالح النخبة وتصوراتها أكثر من تعبيرها عن المطالب الشعبية المباشرة.

فنموذج النخبة هو إطار تحليلي يرى أن السياسة العامة تعكس في جوهرها قيم ومصالح وتفضيلات النخبة الحاكمة أكثر مما تعكس مطالب الجماهير، حيث أن النخبة تتحكم في المؤسسات السياسية والإدارية والاقتصادية، وتقوم بتحديد أولويات الأجندة العامة وصياغة البدائل السياسية. (Dye, Ibid, p. 27)

ارتبطت نموذج النخبة بأعمال باريتو فلفيريدو Vilfredo Pareto و غيتانو موسكا Gaetano Mosca و روبرت ميشال Robert Michels الذين أكدوا أن حكم الأقلية ظاهرة ملازمة لكل المجتمعات السياسية الحديثة، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي. ثم تطورت لاحقًا مع أعمال مثل C. Wright Mills في كتاب .The Power Elite

أ_ الفرضيات أو المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها نموذج النخبة:

يقوم نموذج النخبة على مجموعة من الافتراضات الأساسية، أهمها:

- عدم المساواة في توزيع السلطة: السلطة مركزة في يد فئة صغيرة تحتكر الموارد الاقتصادية والسياسية والإعلامية
- استقرار النخبة السياسية: التغيير في تركيبة النخبة يكون تدريجيًا ومحدودًا، بينما تبقى البنية الأساسية للسلطة مستقرة نسبيًا
- السياسات العامة انعكاس لتفضيلات النخبة: التغيير في السياسات يحدث عندما تتغير مصالح النخبة أو توازناتها الداخلية، وليس بالضرورة نتيجة ضغط شعبي مباشر.
- ضعف تأثير الجماهير: الجماهير لا تصنع السياسات مباشرة، بل يقتصر دورها غالبًا على الاختيار بين بدائل تضعها النخبة مسبقًا.

يشير جيمس اندرسون إلى أن نموذج النخبة يفسر لماذا تميل السياسات العامة إلى الاستمرارية والبقاء أكثر من التغيير الجذري لأن النخبة تسعى للحفاظ على النظام القائم الذي يضمن استمرار نفوذها . (Anderson, Ibid, p.34)

ب_ آليات تأثير النخبة في صنع وتحليل السياسات العامة:

تمارس النخبة تأثيرها في تحليل وصنع السياسات العامة عبر عدة آليات، منها:

- السيطرة على مؤسسات صنع القرار السياسي .
- التأثير في الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة .
- امتلاك وسائل الإعلام وصناعة الرأي العام .
- توجيه الموارد الاقتصادية وتمويل الحملات الانتخابية .
- التأثير في الخبراء ومراكز التفكير والدراسات .

وقد بيّن رايت ميلز في كتابه The Power Elite أن النخبة في المجتمعات الحديثة تتشكل من تحالف بين القيادات السياسية والعسكرية والاقتصادية، ما يسمح لها بالتحكم في القرارات المصيرية للدولة. (Mills, 1956, p. 18)

ج_ مزايا وعيوب نموذج النخبة

_ تتجلى مزايا وأهمية هذا النموذج في كونه يساعد على:

- تفسير تركّز القرار السياسي في يد فئات محددة .
- فهم العلاقة بين القوة السياسية والاقتصادية في صياغة السياسات .
- تحليل محدودية التغيير السياسي رغم تغير الحكومات أو الانتخابات.
- تفسير استقرار السياسات العامة واستمرارها عبر الزمن.

_ عيوبه أو الانتقادات التي وجهت له:

- صعوبة تحديد من هي النخبة بدقة مفهوم النخبة قد يكون واسعًا ومتغيرًا حسب السياق السياسي،
- التقليل من دور المشاركة الشعبية والمبالغة في تهميش دور الجماهير، فهو لا يمنح أهمية كافية للانتخابات والرأي العام والحركات الاجتماعية التي اثبتت بعض الدراسات أنها قد تؤثر فعليا في السياسات.
- إغفال دور المؤسسات الديمقراطية: مثل البرلمان وآليات المساءلة العامة.
- افتراض تجانس النخبة بينما الواقع يُظهر وجود صراعات وتنافس داخل النخب نفسها.
- المبالغة في تركيز السلطة: يفترض سيطرة شبه كاملة للنخبة، متجاهلًا أحيانًا دور المؤسسات والجماعات والمجتمع المدني.

فقد انتقد روبرت دال Robert Dahl الطرح النخبوي مؤكدًا أن السلطة في الأنظمة الديمقراطية موزعة نسبيًا بين عدة مراكز نفوذ، وليس محتكرة بالكامل من قبل نخبة واحدة. (Dahl, 1961, p. 85)

مثال تطبيقي: سياسة الخصخصة أو الخوصصة

القرار: خصخصة بعض المؤسسات العمومية.

وفق نموذج النخبة: القرار لا يُفسَّر فقط بالاعتبارات الاقتصادية، بل أيضًا بتفضيلات:

- النخبة الاقتصادية .
- صناع القرار المالي .
- المؤسسات المؤثرة .

حتى لو وُجدت معارضة شعبية، قد يستمر القرار إذا دعمتْه النخبة كما حدث مع التجربة التي خاضتها الجزائر سابقا.

د_ **الفرق بين نموذج النخبة ونموذج الجماعة:**

جدول رقم 03: الفرق بين نموذج النخبة ونموذج الجماعة

العنصر	نموذج النخبة	نموذج الجماعة
مصدر السياسة	النخبة الحاكمة	توازن الجماعات
توزيع القوة	مركز في يد أقلية	موزع نسبيا
دور الجماهير	محدود	غير مباشر عبر الجماعات

من اعداد الباحث

في الأخير يمكن القول أن نموذج النخبة يُبرز البعد الواقعي في تحليل السياسات العامة من خلال التركيز على دور القوة والنفوذ في صنع القرار، وقد يساعد في تفسير كيفية سيطرة فئات محددة على العملية السياسية، خاصة في القضايا الاستراتيجية الكبرى ومع ذلك، فإن محدوديته تكمن في التقليل من أهمية التعددية والمشاركة المجتمعية، مما جعل الباحثين يلجؤون إلى نماذج أكثر توازنًا تجمع بين دور النخبة والجماعات والمؤسسات.

4_ نموذج النظم Systems Model في تحليل السياسات العامة :

يُعدّ نموذج النظم من أبرز النماذج التحليلية في حقل تحليل السياسات العامة، وقد ارتبط أساسًا بأعمال دافيد ايستون David Easton الذي حاول تفسير العملية السياسية باعتبارها نظامًا مفتوحًا يتفاعل بصورة مستمرة مع البيئة المحيطة به وينطلق هذا النموذج من فكرة أن السياسة العامة ليست قرارًا معزولًا، بل هي حصيلة تفاعل ديناميكي بين مطالب المجتمع والدعم الموجّه للنظام السياسي، والقرارات والمخرجات التي ينتجها هذا النظام.

يرى هذا النموذج ان السياسة العامة هي مخرجات Outputs يصدرها النظام السياسي استجابةً لمجموعة من المدخلات Inputs القادمة من البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ويعرّف David Easton النظام السياسي بأنه: مجموعة من التفاعلات التي يتم من خلالها التوزيع السلطوي للقيم داخل المجتمع. (Easton, 1965, p. 50)

وعليه يعتبر النسق إطار تحليلي يرى أن السياسة العامة هي مخرجات للنظام السياسي تنتج عن تحويل المدخلات القادمة من البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى قرارات وسياسات.

بمعنى مبسط: مدخلات ⟵ تحويل داخل النظام السياسي ⟵ مخرجات ⟵ تغذية راجعة

وبالتالي، السياسة العامة ليست قرارًا معزولًا، بل جزء من دورة مستمرة

أ _ مكونات نموذج النظم:

يقسم David Easton النظام السياسي إلى أربعة عناصر رئيسية:

1_ المدخلات :Inputs

تشمل كل ما يدخل إلى النظام السياسي من البيئة المحيطة، وتنقسم إلى:

- المطالب Demands: مثل مطالب المواطنين بتحسين الخدمات العامة، أو رفع الأجور، أو تعديل القوانين
- الدعم Support: مثل الامتثال للقوانين، دفع الضرائب، المشاركة السياسية، والثقة في المؤسسات.

ويشير Thomas R. Dye إلى أن المطالب تمثل الضغوط التي يمارسها المجتمع على النظام السياسي، بينما يمثل الدعم الموارد التي تسمح للنظام بالاستمرار و أن المطالب المجتمعية تمثل المادة الخام التي تُبنى عليها السياسات العامة.

(Dye, Ibid, p. 20)

2_ عملية التحويل Conversion Process:

تمثل الآليات التي يقوم من خلالها النظام السياسي بتحويل المدخلات عبر التفاوض، والمفاضلة، واتخاذ القرار وتشمل: المؤسسات التشريعية/ السلطة التنفيذية / الجهاز الإداري / الأحزاب السياسية / جماعات المصالح....

3_ المخرجات Outputs:

وهي القرارات والسياسات العامة الناتجة عن عملية التحويل، مثل: القوانين / اللوائح/ البرامج الحكومية / القرارات الإدارية..

4_ التغذية العكسية أو الرجعية Feedback:

تمثل ردود فعل المجتمع تجاه السياسات العامة، والتي تعود مرة أخرى إلى النظام السياسي في شكل مطالب أو دعم جديد.

يرى جيمس اندرسون James E. Anderson أن التغذية العكسية عنصر جوهري لأنها تسمح بتقييم فعالية السياسات وإعادة تعديلها عند الحاجة.(Anderson, Ibid, p. 47)

ب_ البيئة المحيطة بالنظام:

يركز نموذج النظم على تأثير البيئة في السياسات العامة، وتشمل:

_البيئة الداخلية :الثقافة السياسية، البنية الاجتماعية، الوضع الاقتصادي، الراي العام

_البيئة الخارجية :العلاقات الدولية، الأزمات العالمية، المنظمات الدولية، الضغوط الخارجية

ويؤكد دافيد ايستون أن النظام السياسي لا يعمل في فراغ، بل يتأثر باستمرار بمحيطه ويتكيف معه للحفاظ على الاستقرار . (Easton, 1965, p. 63)

ج_ أهمية نموذج النظم في تحليل السياسات العامة:

- إبراز العلاقة التفاعلية بين المجتمع والنظام السياسي.
- فهم أثر المتغيرات البيئية على القرارات الحكومية.
- يفسر السياسة العامة كعملية مستمرة لا كقرار منفصل.
- يبرز أثر ردود الفعل المجتمعية في تعديل السياسات.
- يربط السياسة العامة بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- كما يساعد هذا النموذج الباحثين على تتبع مسار السياسة العامة من ظهور المشكلة حتى تقييم نتائجها.

د_ مزايا وعيوب نموذج النظم:

من أبرز مزايا هذا النموذج:

- الشمولية: يربط بين مختلف عناصر العملية السياسية .
- الديناميكية: ينظر إلى السياسة العامة باعتبارها عملية مستمرة ومتغيرة .
- التركيز على البيئة: يبرز دور البيئة الداخلية والخارجية في صنع السياسات .
- المرونة التحليلية: يمكن تطبيقه على مختلف الأنظمة السياسية.

رغم أهميته، تعرض نموذج النظم لعدة انتقادات:

- الطابع التجريدي: إذ يقدم تصورًا عامًا قد لا يوضح بدقة آليات اتخاذ القرار داخل المؤسسات .
- إهمال علاقات القوة: لا يركز بشكل كافٍ على الصراعات السياسية وهيمنة بعض الفاعلين على عملية صنع القرار.
- التبسيط المفرط: يفترض وجود تدفق منطقي ومنظم بين المدخلات والمخرجات، بينما الواقع السياسي غالبًا أكثر تعقيدًا.

يشير وليام دان إلى أن نموذج النظم مفيد كإطار تحليلي عام، لكنه يحتاج إلى التكامل مع نماذج أخرى لفهم التفاصيل الدقيقة لصنع السياسات.(Dunn, Ibid, p. 76)

هـ _ الفرق بين نموذج النظم ونموذج النخبة:

جدول رقم 04 الفرق بين نموذج النظم ونموذج النخبة

العنصر	نموذج النظم	نموذج النخبة
مصدر السياسات العامة	ناتجة عن مطالب المجتمع ودعمه للنظام السياسي، ثم تحويلها إلى قرارات عامة.	ناتجة أساسًا عن مصالح وقيم النخبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
دور الجماهير	الجماهير تمثل مصدرًا أساسيًا للمدخلات (مطالب ودعم).	دور الجماهير محدود، وتأثيرها غير مباشر في صنع السياسات.
دور البيئة	البيئة الداخلية والخارجية عنصر محوري يؤثر في النظام السياسي والسياسات.	التركيز أقل على البيئة وأكثر على بنية السلطة داخل المجتمع.
آلية صنع القرار	تمر عبر مراحل: مدخلات ⟶ تحويل ⟶ مخرجات ⟶ تغذية عكسية.	تتم داخل دوائر ضيقة تسيطر عليها النخبة.
طبيعة السلطة	السلطة موزعة داخل نظام متفاعل مع المجتمع.	السلطة مركزة في يد أقلية حاكمة.
تفسير التغيير السياسي	التغيير يحدث نتيجة تغير المدخلات أو البيئة أو التغذية العكسية.	التغيير يحدث غالبًا عندما تتغير مصالح النخبة أو توازناتها الداخلية.

من اعداد الباحث

في الأخير يعتبر نموذج النظم من أكثر النماذج تأثيرًا في تحليل السياسات العامة، إذ قدّم رؤية شاملة للعملية السياسية بوصفها تفاعلًا مستمرًا بين المجتمع والنظام السياسي، وقد ساعد الباحثين على فهم كيفية انتقال المطالب المجتمعية إلى قرارات وسياسات عامة، غير أن طابعه التجريدي ومحدودية تفسيره للعلاقات السلطوية الدقيقة دفعا إلى تطوير نماذج أخرى أكثر تخصصًا.

5_ نموذج العمليات في تحليل السياسة العامة Process Model:

يُعدّ نموذج العمليات من النماذج الأساسية في تحليل السياسات العامة، ويقوم على دراسة السياسة العامة باعتبارها سلسلة من المراحل المتتابعة التي تمر بها منذ ظهور المشكلة العامة وحتى تقييم نتائج السياسة وتنقيحها. ويُستخدم هذا النموذج لفهم كيفية انتقال القضايا العامة من مجرد مطالب مجتمعية إلى قرارات حكومية وبرامج تنفيذية.

ويفترض هذا النموذج أن السياسة العامة ليست حدثًا منفصلًا أو قرارًا لحظيًا، بل عملية مستمرة ومركبة تتضمن مراحل مترابطة تتفاعل فيما بينها. لذلك يُستخدم كثيرًا لفهم دورة السياسة العامة Policy Cycle وتحليل نقاط القوة والقصور في كل مرحلة.

وقد ارتبط هذا النموذج بأعمال عدد من الباحثين في مجال السياسات العامة وعلى راسهم هارولد لاسويل Harold Lasswell، الذي ركّز على تحليل عملية صنع السياسات من خلال تقسيمها إلى مراحل متسلسلة ومنطقية وأن تحليل السياسات العامة يجب أن يهتم بتسلسل الأنشطة التي تمر بها السياسة داخل النظام السياسي، وقد وضع تصورًا مبكرًا لمراحل العملية السياسية ضمن ما يُعرف بدورة السياسات. (Lasswell, 1956, p. 5)

كما يؤكد جيمس اندرسون أن نموذج العمليات يساعد الباحثين على تنظيم دراسة السياسة العامة من خلال تقسيمها إلى مراحل تحليلية واضحة. (Anderson, Ibid, p. 38)

أ_ مراحل نموذج العمليات في تحليل السياسات العامة:

1_ تحديد المشكلة العامة Problem Identification :

تبدأ العملية بتحديد قضية أو مشكلة تستدعي تدخل الحكومة، مثل:

- البطالة
- التضخم
- الفقر
- التلوث البيئي

في هذه المرحلة، يتم الاعتراف بوجود فجوة بين الواقع القائم والوضع المرغوب فيه.

2_ وضع القضية ضمن أجندة الاعمال Agenda Setting :

بعد تحديد المشكلة، تنتقل إلى مرحلة إدراجها ضمن أولويات الحكومة وصناع القرار.

وتتأثر هذه المرحلة بعوامل متعددة مثل:

- الرأي العام
- وسائل الإعلام

- جماعات المصالح
- الأحزاب السياسية

ويشير توماس داي إلى أن ليس كل المشكلات تصل إلى الأجندة الحكومية، بل فقط تلك التي تحظى باهتمام سياسي كافٍ. (Dye, Ibid, p. 31)

3_صياغة السياسة العامة Policy Formulation

في هذه المرحلة يتم اقتراح البدائل والحلول الممكنة لمعالجة المشكلة، من خلال:

- الخبراء
- الوزارات
- اللجان الحكومية
- مراكز الدراسات

ويتم تحليل مزايا وعيوب كل بديل قبل اختيار الأنسب.

4_ **إقرار السياسة أو تبنيها** Policy Adoption :

تُتخذ القرارات الرسمية بشأن البديل المختار من قبل السلطات المختصة، مثل:

- البرلمان
- الحكومة
- رئيس الدولة
- المجالس المحلية

وقد تأخذ السياسة شكل:

- قانون
- مرسوم
- برنامج حكومي
- قرار إداري

5_تنفيذ السياسة العامة Policy Implementation:

تمثل هذه المرحلة تحويل القرارات إلى إجراءات عملية عبر المؤسسات الإدارية والتنفيذية من خلال:

- تخصيص الموارد
- اصدار اللوائح التنظيمية

- توزيع المسؤوليات
- المتابعة الإدارية

ويؤكد Daniel Mazmanian و Paul Sabatier أن نجاح السياسة يعتمد بدرجة كبيرة على فعالية التنفيذ، وليس فقط جودة الصياغة.(Mazmanian & Sabatier, 1983, p. 20)

6_تقييم السياسة العامة Policy Evaluation :

يتم في هذه المرحلة قياس مدى نجاح السياسة في تحقيق أهدافها، من خلال:

- تحليل النتائج
- قياس الكفاءة والفعالية
- رصد الآثار الجانبية
- مقارنة النتائج بالأهداف المعلنة

وقد يترتب عن التقييم: استمرار السياسية إما تعديلها أو الغاؤها.

يرى وليام دان أن نجاح السياسة لا يعتمد فقط على جودة تصميمها، بل أيضًا على كفاءة تنفيذها. (Dunn, 2018, p. 82)

ب_ أهمية نموذج العمليات في تحليل السياسات العامة:

تكمن أهمية هذا النموذج في أنه:

- يقدّم تصورًا منظمًا لمراحل صنع السياسة العامة .
- يساعد على تحليل نقاط الخلل في كل مرحلة .
- يسهّل دراسة الفاعلين والأدوات المستخدمة في كل خطوة .
- يربط بين التحليل النظري والتطبيق العملي للسياسات.
- مناسب للدراسات التطبيقية والمقارنة.

ج_ مزايا وعيوب نموذج العمليات:

من أبرز مزاياه:

- التسلسل المنهجي: تقسيم العملية السياسية إلى مراحل واضحة .
- سهولة التطبيق: مناسب للتحليل العملي والتطبيقي .
- المرونة: يمكن استخدامه في مختلف المجالات السياسية والإدارية.

رغم أهميته، وُجّهت إليه عدة انتقادات، أهمها:

- الطابع الخطي او التبسيط المفرط: يفترض أن السياسة تمر بمراحل متسلسلة ومنفصلة، بينما الواقع أكثر تعقيدًا وتداخلًا.

- صعوبة الفصل بين المراحل: كثيرًا ما تتداخل مراحل الصياغة والتنفيذ والتقييم .
- إهمال علاقات القوة والصراع: لا يركز بما يكفي على النفوذ السياسي والصراعات بين الفاعلين.

ويؤكد تشارلز جونز Charles O. Jones أن نموذج العمليات مفيد كإطار تحليلي وتعليمي، لكنه لا يعكس دائمًا التعقيد الفعلي للعملية السياسية.(Jones, 1984, p. 45)

وقد انتقد بول ساباتيه Paul Sabatier نموذج دورة السياسات معتبرًا أنه مفيد تنظيميًا لكنه محدود تفسيريًا. (Sabatier, 2007, p. 7)

مثال تطبيقي: سياسة مكافحة جائحة COVID-19

تحديد المشكلة: انتشار الوباء وارتفاع الإصابات.

إدراجها في جدول الأعمال:

اعتبار الصحة أولوية وطنية عاجلة.

الصياغة: اقتراح: الحجر الصحي، غلق المؤسسات، التلقيح .

اتخاذ القرار: إصدار مراسيم رسمية للحجر والتلقيح.

التنفيذ:

- تطبيق الحجر
- فتح مراكز التلقيح.
- حملات توعية .

التقييم: قياس:

عدد الإصابات .نسب الوفيات، نسبة التلقيح .

في الأخير يمكن القول أن نموذج العمليات يمثل أحد أكثر النماذج استخدامًا في تحليل السياسات العامة، لأنه يقدّم إطارًا منهجيًا واضحًا لفهم المراحل التي تمر بها السياسة العامة من نشأة المشكلة إلى التقييم والتعديل، ورغم الانتقادات المتعلقة بطابعه الخطي والتبسيطي، فإنه لا يزال أداة تحليلية فعالة، خاصة في الدراسات التطبيقية والمقارنة، التي يمكن من خلاله أيضا فهم كيفية صنع القرار.

6_ نموذج تحليل التكلفة والمنفعة Cost–Benefit Analysis :

يُعدّ تحليل التكلفة والمنفعة من النماذج الاقتصادية المهمة في تحليل السياسات العامة، ويُستخدم لتقييم البدائل السياسية والبرامج الحكومية من خلال مقارنة المنافع المتوقعة بالتكاليف المرتبطة بكل بديل، بهدف اختيار البديل الذي يحقق أكبر منفعة صافية للمجتمع بأقل تكلفة ممكنة.

ويقوم هذا النموذج على مبدأ عقلاني مفاده أن صانع القرار ينبغي أن يختار السياسة التي تتجاوز فيها المنافع الإجمالية التكاليف الإجمالية، أي عندما تكون:

صافي المنفعة = إجمالي المنافع – إجمالي التكاليف

ويُستخدم هذا النموذج على نطاق واسع في تقييم مشاريع البنية التحتية، والسياسات البيئية، والبرامج الاجتماعية، والاستثمارات العامة.

ويعرّف إديث ستوكي Edith Stokey و ريتشارد زيكهاوزر Richard Zeckhauser تحليل التكلفة والمنفعة بأنه أداة منظمة لمقارنة النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على البدائل المختلفة. (Stokey & Zeckhauser, 1978, p. 134)

أ _ أهداف تحليل التكلفة والمنفعة

يهدف هذا النموذج إلى:

- دعم عملية اتخاذ القرار على أساس عقلاني وموضوعي .
- المفاضلة بين البدائل السياسية المختلفة .
- ترشيد الإنفاق العام وتخصيص الموارد بكفاءة .
- تقييم الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للسياسات العامة.

ب_ خطوات تطبيق تحليل التكلفة والمنفعة

1 تحديد البدائل السياسية: في البداية يتم تحديد مجموعة البدائل الممكنة لمعالجة المشكلة العامة

مثال: عند معالجة مشكلة النقل الحضري يمكن طرح بدائل مثل:

- إنشاء مترو
- توسيع شبكة الحافلات
- بناء طرق جديدة

2 تحديد التكاليف Costs : تشمل جميع الموارد المطلوبة لتنفيذ السياسة، مثل:

- التكاليف المالية المباشرة

- تكاليف التشغيل والصيانة
- التكاليف الإدارية
- التكاليف الاجتماعية أو البيئية

3 تحديد المنافع Benefits : تشمل النتائج الإيجابية المتوقعة، مثل:

- زيادة الإنتاجية
- تقليل البطالة
- تحسين جودة الخدمات
- تقليل التلوث أو الحوادث

4 تحويل التكاليف والمنافع إلى قيم نقدية: يتم التعبير عن جميع العناصر بوحدات نقدية لتسهيل المقارنة حتى المنافع غير السوقية (مثل تحسين الصحة أو البيئة) تُقدّر باستخدام أساليب اقتصادية خاصة.

5 خصم القيم المستقبلية Discounting :

نظرًا لأن بعض المنافع والتكاليف تمتد عبر الزمن، يتم احتساب القيمة الحالية لها باستخدام معدل خصم.

ويُستخدم غالبًا مفهوم القيمة الحالية الصافية Net Present Value

6 حساب صافي المنفعة: يتم حسابها وفق المعادلة:

صافي المنفعة = إجمالي المنافع – إجمالي التكاليف

إذا كانت النتيجة موجبة، فإن السياسة أو المشروع يعد مجديًا اقتصاديًا.

7 المقارنة واتخاذ القرار:

يتم اختيار البديل الذي يحقق أكبر صافي منفعة أو أعلى نسبة منفعة إلى تكلفة.

ج_معايير اتخاذ القرار في تحليل التكلفة والمنفعة

يعتمد النموذج على عدة مؤشرات، منها:

- **صافي القيمة الحالية** (Net Present Value) إذا كانت موجبة، يُفضّل تنفيذ المشروع .
- **نسبة المنفعة إلى التكلفة** (Benefit-Cost Ratio) إذا كانت أكبر من 1، تكون المنافع أعلى من التكاليف .
- **معدل العائد الداخلي** (Internal Rate of Return) يقيس كفاءة الاستثمار العام.

ويشير إديث ستوكي و ريتشارد زيكهاوزر إلى أن هذه المؤشرات تجعل تحليل التكلفة والمنفعة أداة فعالة للمقارنة بين السياسات العامة.(Stokey & Zeckhauser, Ibid, p. 136)

كما يرى يوجين بارداش Eugene Bardach أن هذا النموذج يساعد صانع القرار على تحويل البدائل السياسية إلى مقارنات كمية قابلة للمفاضلة. (Eugene Bardach, 2012, p. 55)

د_ مزايا وعيوب تحليل التكلفة والمنفعة:

من أبرز مزاياه:

- العقلانية والموضوعية: يعتمد على معايير كمية قابلة للمقارنة .
- تحسين تخصيص الموارد: يساعد في توجيه الموارد نحو البدائل الأكثر كفاءة .
- دعم اتخاذ القرار: يوفّر معلومات واضحة لصانع السياسة .
- إمكانية المقارنة بين بدائل متعددة: يسمح بالمفاضلة المنهجية.

رغم أهميته، تعرّض هذا النموذج لعدة انتقادات، منها:

- صعوبة قياس بعض المنافع والتكاليف مثل العدالة الاجتماعية، الكرامة الإنسانية، أو جودة الحياة .
- التركيز المفرط على البعد الاقتصادي قد يهمل الاعتبارات السياسية والأخلاقية .
- إشكالية تقدير القيمة النقدية ليس من السهل تحويل بعض النتائج غير المادية إلى أرقام .
- تأثير معدل الخصم قد يؤدي إلى تقليل أهمية المنافع المستقبلية طويلة المدى.
- إشكالية توزيع المنافع والتكاليف فقد تكون السياسة مربحة إجمالًا لكنها تضر فئات معينة.

وقد أشار أمارتيا سين Amartya Sen إلى أن تقييم السياسات لا ينبغي أن يُختزل في المنفعة الاقتصادية فقط، بل يجب مراعاة العدالة والقدرات الإنسانية. (Sen, 2000, p. 63)

مثال تطبيقي: مشروع إنشاء طريق سريع

التكاليف:

- الإنشاء: 100 مليار .
- الصيانة: 10 مليارات سنويًا .
- التعويضات العقارية: 5 مليارات .

المنافع:

- تقليل الحوادث .
- تقليل وقت التنقل .
- تنشيط التجارة .

- خفض استهلاك الوقود

بعد التحليل:

- إجمالي المنافع = 180 مليار .
- إجمالي التكاليف = 115 مليار .

النتيجة: صافي المنفعة = 55 مليار .

إذن المشروع ذو جدوى.

في الأخير يمكن القول ان تحليل التكلفة والمنفعة يمثل أداة مركزية في تحليل السياسات العامة، خاصة في المجالات التي تتطلب مفاضلة دقيقة بين بدائل متعددة وموارد محدودة. وقد أسهم في تعزيز الطابع العقلاني والاقتصادي لصنع القرار العام، إلا أن محدوديته تظهر عندما يتعلق الأمر بالقيم الاجتماعية والأخلاقية غير القابلة للقياس النقدي، مما يستوجب دمجه مع أدوات تحليلية أخرى أكثر شمولًا تراعي الأبعاد الاجتماعية والسياسية والأخلاقية للسياسات العامة.

7_ نظرية الاختيار Choice Theory في تحليل السياسات العامة:

تُعدّ نظرية الاختيار من النظريات المهمة في تحليل السياسات العامة، إذ تركز على تفسير سلوك الفاعلين السياسيين وصناع القرار من خلال افتراض أنهم يتصرفون بصورة عقلانية نسبيًا، ويقومون بالمفاضلة بين بدائل متعددة بهدف تعظيم المنافع وتقليل التكاليف. وترتبط هذه النظرية أساسًا بالمدخل الاقتصادي في تحليل السياسة العامة، حيث يُنظر إلى القرارات الحكومية باعتبارها نابجة عن اختيارات واعية بين بدائل متنافسة.

وقد تأثرت هذه النظرية بأعمال أنتوني داونز Anthony Downs، و جيمس بوكانان James Buchanan، وغوردون تولوك Gordon Tullock الذين نقلوا منطق الاختيار الاقتصادي إلى المجال السياسي.

فجوهر نظرية الاختيار يتمثل في دراسة سلوك متخذ القرار وكيفية ترتيبه لأولوياته وبدائله وفق حسابات المنفعة والخسارة. (عدون، 2014، صفحة 109)

أ_ الأسس التي تقوم عليها نظرية الاختيار:

ترتكز نظرية الاختيار على مجموعة من المبادئ الأساسية، أهمها:

_العقلانية Rationality : يفترض النموذج أن صانع القرار قادر على:

- تحديد أهدافه بوضوح.
- ترتيب أولوياته.
- جمع المعلومات الضرورية.
- مقارنة البدائل المتاحة.

_تعدد البدائل:

تفترض النظرية وجود عدة خيارات أو بدائل سياسية متاحة أمام صانع القرار.

_ تعظيم المنفعة Utility Maximization :

يسعى الفاعل السياسي إلى اختيار البديل الذي يحقق أعلى منفعة صافية مقارنة بالتكاليف.

_ حساب النتائج المتوقعة:

يتم تقييم كل بديل وفق النتائج أو الآثار المحتملة المترتبة عليه. (محمد م.، 2016، صفحة 133)

ب_ مراحل تطبيق نظرية الاختيار في تحليل السياسات العامة

تمر عملية الاختيار بعدة مراحل:

_ تحديد المشكلة العامة

يتم تشخيص المشكلة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية المطلوب معالجتها

_ تحديد الأهداف

وضع الأهداف المراد تحقيقها من السياسة العامة. مثال: الحد من البطالة، تحسين التعليم، أو تقليل التضخم.

_ اقتراح البدائل

إعداد مجموعة من البدائل السياسية الممكنة.

_تقييم البدائل

تحليل كل بديل من حيث:

- التكلفة
- الفعالية
- الجدوى
- المخاطر المحتملة. (نفس المرجع ، ص 135)

_اختيار البديل الأفضل

اعتماد البديل الأكثر قدرة على تحقيق الأهداف المحددة.

ب_ أنواع نظرية الاختيار في السياسات العامة

أولًا: الاختيار العقلاني Rational Choice

يفترض أن الفاعل:

- يحدد أهدافه .
- يجمع المعلومات .
- يقارن البدائل .
- يختار الأفضل .

مثال: اختيار سياسة ضريبية بعد مقارنة آثار عدة معدلات ضريبية.

يرتبط هذا الاتجاه بالنموذج الرشيد

ثانيًا: الاختيار العام Public Choice Theory

يطبق مبادئ الاقتصاد على السياسة والإدارة العامة، يفترض أن:

- السياسيين يسعون للمصلحة السياسية .
- البيروقراطيين يسعون لتوسيع نفوذهم وميزانياتهم .

- الناخبين يسعون لمصالحهم الخاصة .

ارتبط هذا الاتجاه خصوصًا بأعمال .James M. Buchanan

مثال: سياسي يتبنى سياسة شعبوية قبل الانتخابات لكسب الأصوات.

ثالثًا: الاختيار الجماعي

يدرس كيفية اتخاذ القرار داخل الجماعات والمؤسسات.

مثال: اتخاذ قرار داخل البرلمان بشأن قانون الموازنة

ج_ تطبيقات نظرية الاختيار في السياسات العامة

تستخدم نظرية الاختيار في عدة مجالات، مثل:

- تحليل الإنفاق الحكومي
- تقييم المشروعات العامة
- سياسات الصحة والتعليم
- التخطيط الاقتصادي
- الإصلاح الإداري

كما تُستخدم في تفسير سلوك:

- الناخبين
- الأحزاب السياسية
- البيروقراطيين
- جماعات المصالح

د_ مزايا وعيوب نظرية الاختيار:

من أهم مزاياها:

- تقديم إطار عقلاني ومنظم لاتخاذ القرار.
- تحسين كفاءة السياسات العامة .
- دعم التخطيط والتقييم
- دعم التحليل الكمي والمقارنة بين البدائل.

_ الانتقادات الموجهة للنظرية:

رغم أهميتها، تعرضت نظرية الاختيار لعدة انتقادات:

- الافتراض المبالغ فيه للعقلانية اذ ان صناع القرار لا يمتلكون دائمًا معلومات كاملة أو قدرة تحليلية مثالية.
- إهمال البعد القيمي والأخلاقي: بعض السياسات تُتخذ لأسباب أخلاقية أو اجتماعية، خاصة في السياسات المرتبطة بالقيم الاجتماعية والعدالة

مثال: سياسات حماية الفئات الهشة.

- صعوبة قياس المنفعة العامة: خاصة في السياسات المرتبطة بالقيم الاجتماعية والعدالة.
- محدودية التطبيق في البيئات المعقدة حيث يصعب حصر جميع البدائل والنتائج في القضايا المعقدة. (الغني، 2011، صفحة 155)

مثال تطبيقي: اختيار سياسة النقل الحضري

المشكلة: ازدحام مروري شديد.

البدائل:

- توسيع الطرق .
- دعم النقل العمومي .
- فرض رسوم على السيارات .

التحليل:

- توسيع الطرق مكلف .
- رسوم السيارات غير شعبية .
- النقل العمومي الاقل تكلفة والاكثر استدامة

القرار: اختيار تطوير النقل العمومي. هنا تم تطبيق منطق الاختيار بين البدائل.

في الأخير يمكن القول ان نظرية الاختيار تمثل إطارًا مهمًا لفهم كيفية اتخاذ القرارات في مجال السياسات العامة، من خلال تحليل البدائل والمصالح والقيود التي تحكم سلوك الفاعلين. غير أن محدوديتها تظهر في افتراضها درجة عالية من العقلانية وتجاهلها النسبي للعوامل السياسية والاجتماعية والنفسية المؤثرة في القرار العام، ورغم ما تتعرض له من انتقادات بسبب افتراضاتها العقلانية، فإنها تظل من أكثر النظريات تأثيرًا في دراسة صنع القرار العام وتحليل السياسات المعاصرة.

8_ النموذج الرشيد Rational Model في تحليل السياسات العامة:

يُعد النموذج الرشيد من أبرز النماذج الكلاسيكية في تحليل السياسات العامة وصنع القرار، ويقوم على فكرة أساسية مفادها أن صانع القرار يتصرف بطريقة عقلانية ومنهجية تهدف إلى اختيار البديل الأمثل الذي يحقق أكبر منفعة بأقل تكلفة ممكنة.

ظهر هذا النموذج متأثرًا بنظرية الاختيار، التي تفترض أن صناع القرار يتخذون قراراتهم بناءً على حسابات عقلانية دقيقة للمصالح والتكاليف. وقد ارتبط هذا النموذج بأعمال عدد من الباحثين، من أبرزهم هاربرت سايمون .Herbert A Simon وجيمس اندرسون James E. Anderson، رغم أن سيمون قدّم لاحقًا نقدًا للنموذج عبر مفهوم العقلانية المحدودة.

ويعرف توماس داي النموذج الرشيد بأنه نموذج يفترض أن السياسة العامة تكون رشيدة عندما: تتحقق أعلى منفعة اجتماعية ممكنة من خلال اختيار البديل الذي تتجاوز منافعه تكاليفه بأكبر قدر .(Dye, Ibid, p. 18)

كما يفترض النموذج الرشيد أن متخذ القرار قادر على تحديد المشكلة بدقة، وصياغة أهداف واضحة، ثم اختيار الوسيلة الأنسب لتحقيقها.

أ_ مرتكزات وافتراضات النموذج الرشيد:

يرتكز النموذج الرشيد على مجموعة من الافتراضات الأساسية:

- **وضوح الأهداف:** يفترض أن صانع القرار قادر على تحديد أهداف السياسة العامة بدقة وترتيبها حسب الأولوية.

مثال: تقليل البطالة بنسبة 10% خلال خمس سنوات.

- **توفر المعلومات الكاملة:** يفترض وجود معلومات دقيقة وشاملة حول المشكلة والبدائل.
- **القدرة على تحديد جميع البدائل:** أي حصر كل الحلول الممكنة لمعالجة المشكلة العامة.
- **تحليل نتائج كل بديل:** تقدير التكاليف والمنافع والآثار المترتبة عن كل خيار.
- **اختيار البديل الأمثل:** الذي يحقق أكبر منفعة صافية مقارنة بالبدائل الأخرى

ب_ أهمية النموذج الرشيد في تحليل السياسات العامة

تكمن أهمية النموذج الرشيد في:

- كونه أساسًا للعديد من النماذج اللاحقة في تحليل السياسات.
- دعم التحليل الاقتصادي والمالي للسياسات العامة.
- تحسين كفاءة تخصيص الموارد العامة .
- تقليل القرارات العشوائية أو الارتجالية .

ج_ مزايا وعيوب النموذج الرشيد

_مزايا النموذج:

- تحسين استخدام الموارد يقلل الهدر ويزيد الكفاءة.
- وضوح الإجراءات: خطوات محددة ومنهجية.
- دعم التخطيط الاستراتيجي: مفيد في السياسات الكبرى.

_الانتقادات الموجهة للنموذج الرشيد:

رغم أهميته، تعرض النموذج الرشيد لعدة انتقادات:

- عدم واقعية افتراض المعلومات الكاملة: غالبًا ما يتخذ صانع القرار قراراته في ظل نقص المعلومات وعدم اليقين.

مثال : أثناء الأزمات الصحية أو الاقتصادية.

- ارتفاع التكلفة الزمنية والمادية: يتطلب النموذج وقتًا وموارد كبيرة لجمع وتحليل البيانات.
- تجاهل العوامل السياسية: مثل: الضغوط الحزبية، جماعات المصالح، الاعتبارات الإيديولوجية.

وقد انتقد هاربرت سايمون هذا النموذج من خلال طرح مفهوم العقلانية المحدودة Bounded Rationality ، معتبرًا أن متخذ القرار لا يبحث دائمًا عن البديل الأمثل، بل عن بديل مُرضٍ في ظل القيود الواقعية. (Simon, 1997, p. 119)

مثال تطبيقي: سياسة مكافحة البطالة

المشكلة: ارتفاع بطالة الشباب.

الهدف: خفض البطالة إلى 8.%

البدائل: التوظيف الحكومي، دعم الاستثمار الخاص، تمويل المشاريع الصغيرة .

التقييم:

البديل	الاستدامة	الفعالية	التكلفة
التوظيف الحكومي	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة
دعم الاستثمار الخاص	قوية	مرتفعة	متوسطة
المشاريع المصغرة	متوسطة	جيدة	منخفضة

القرار: اختيار دعم الاستثمار الخاص.

في الأخير يمكن القول أن النموذج يلعب دورا مهما في تحليل السياسات العامة، غير ان تعقيد البيئة ومحدودية المعلومات والقدرات البشرية تجعل تطبيقه الكامل في الواقع أمرًا صعبا يستدعي الاستعانة بنماذج أخرى على غرار النموذج التدريجي.

9_ النموذج التدريجي Incremental Model في تحليل السياسات العامة:

يُعدّ النموذج التدريجي من النماذج المهمة في تحليل السياسات العامة وصنع القرار، وقد ظهر أساسًا كرد فعل نقدي على النموذج الرشيد الذي يفترض قدرة صانع القرار على جمع معلومات كاملة وتحليل جميع البدائل المتاحة. ويرى النموذج التدريجي أن صناع القرار في الواقع لا يقومون بإحداث تغييرات جذرية في السياسات العامة، بل يعتمدون غالبًا على تعديلات جزئية وتدريجية للسياسات القائمة، بما يضمن قدرًا أكبر من الاستقرار وتقليل المخاطر السياسية والإدارية.

ويُعتبر تشارلز إي. ليندبلوم Charles E. Lindblomالمؤسس الرئيس لهذا النموذج، وقد طرحه في مقاله الشهير The Science of Muddling Through سنة 1959حيث أكد أن صانعي السياسات غالبًا ما يتخذون قراراتهم عبر المقارنة بين عدد محدود من البدائل القريبة من الوضع القائم وقدّم تصورًا بديلًا لاتخاذ القرار العام يقوم على ما سماه "فن التدرج "أو المقارنات المحدودة المتتابعة.

كما يرى ناصر عدون أن هذا النموذج يعكس واقعية أكبر في تحليل السياسات العامة لأنه يأخذ بعين الاعتبار محدودية المعلومات والوقت والموارد. (عدون، مرجع سابق، ص 114)

أ_ افتراضات ومرتكزات النموذج التدريجي:

يقوم النموذج التدريجي على مجموعة من الافتراضات الأساسية:

_ محدودية العقلانية: يتفق النموذج مع طرح هاربرت سايمون حول العقلانية المحدودة

أي أن صانع القرار:

- لا يملك معلومات كاملة .
- لا يستطيع تحليل كل البدائل .
- يواجه قيودًا زمنية ومؤسسية .

_ الاعتماد على السياسات القائمة: يعتمد صانع القرار على السياسات السابقة كأساس للتعديل.

مثال: بدل إلغاء سياسة الدعم الحكومي كليًا، يتم تخفيضه تدريجيًا.

_ التركيز على البدائل القريبة:

لا تتم دراسة جميع البدائل، بل فقط البدائل الواقعية القريبة من الوضع الحالي.

_ التوافق السياسي:

التغييرات التدريجية تسهّل الوصول إلى توافق بين الفاعلين السياسيين.

_ تجنب المخاطر:

التغيير المحدود أقل خطورة من التغيير الجذري. مثلا رفع أسعار الوقود تدريجيًا بدل مضاعفتها دفعة واحدة.

ب _ خصائص النموذج التدريجي:

- التركيز على عدد محدود من البدائل .
- مقارنة السياسات الجديدة بالسياسات القائمة .
- التعديل الجزئي بدل التغيير الشامل .
- المرونة وإمكانية التراجع أو التصحيح .
- يحقق توافق سياسي أكبر

يشير جيمس اندرسون أن النموذج التدريجي يعكس بشكل أكبر الواقع العملي لصنع السياسات العامة، حيث تميل الحكومات غالبًا إلى التغيير المحدود بدل القرارات الجذرية .(Anderson, Ibid, p. 52)

ج_ خطوات النموذج التدريجي:

- تحديد المشكلة: مثال عجز في ميزانية الدولة.
- مراجعة السياسة الحالية: تحليل الوضع القائم مثال دراسة سياسة الدعم الحالية.
- اقتراح تعديلات محدودة مثل:

تقليص الدعم بنسبة 5 .% ، إعادة توجيه الدعم لفئات محددة .

- تنفيذ التعديل: البدء في تطبيق الإصلاح الجزئي.
- تقييم النتائج: قياس أثر التعديلات وإجراء تعديلات إضافية إذا لزم الأمر.

د_ مزايا وعيوب النموذج التدريجي:

_ مزاياه:

- واقعية عالية: يعكس الطريقة الفعلية التي تعمل بها الحكومات.
- سهولة التطبيق: لا يتطلب معلومات شاملة أو تحليلًا معقدًا.
- مرونة التعديل: يمكن تصحيح المسار بسهولة.
- تسهيل التوافق بين الفاعلين السياسيين.
- تقليل تكلفة الأخطاء التي تسببها التغيرات الجذرية فالتغييرات التدريجية أقل احتمالًا للفشل.

_ عيوبه أو الانتقادات التي وجهت اليه:

- بطء الإصلاح والتغيير: قد يكون غير مناسب للأزمات التي تتطلب قرارات حاسمة وسريعة.

- المحافظة على الوضع القائم: قد يكرّس السياسات القديمة حتى لو كانت غير فعالة.
- عدم ملاءمته للتحولات الكبرى: مثل: الانتقال الديمقراطي والإصلاحات الهيكلية الكبرى.
- تجاهل العدالة الهيكلية: قد تستمر الاختلالات البنيوية نتيجة غياب الإصلاحات العميقة.

ويرى وليام دان أن النموذج التدريجي مفيد في البيئات المستقرة، لكنه أقل ملاءمة عند الحاجة إلى إصلاحات واسعة أو تحولات استراتيجية كبرى.(Dunn, Ibid, p. 88)

مثال تطبيقي: إصلاح سياسة الدعم

الوضع القائم: دعم شامل للمواد الأساسية.

المشكلة: ارتفاع تكلفة الدعم على ميزانية الدولة.

وفق النموذج الرشيد: إلغاء الدعم أو إعادة بناء النظام كليًا.

وفق النموذج التدريجي:

- المرحلة الأولى: رفع جزئي للأسعار .
- المرحلة الثانية: تعويض الفئات الهشة .
- المرحلة الثالثة: رقمنة نظام الدعم .

هنا يتم الإصلاح تدريجيًا لتجنب الصدمات الاجتماعية.

جدول رقم 05: مقارنة بين النموذج التدريجي والنموذج الرشيد

العنصر	النموذج التدريجي	النموذج الرشيد
طبيعة القرار	جزئي وتدريجي	شاملة وجذري
المعلومات	محدودة	متوفرة
البدائل	بدائل محدودة	جميع البدائل
الهدف	الحل مقبول	الحل الأمثل
المخاطر	منخفضة	مرتفعة

المصدر: من اعداد الباحث

في الأخير يمكن القول أن النموذج التدريجي يمثل تصورًا أكثر واقعية لعملية صنع وتحليل السياسات العامة، كونه يعترف بحدود العقلانية البشرية وتعقيد البيئة السياسية والمؤسسية، ويرى أن الحكومات غالبًا لا تبحث عن الحل المثالي، بل عن حلول عملية قابلة للتنفيذ والتعديل، لذلك يُعد من أكثر النماذج استخدامًا في تفسير سلوك الحكومات، خاصة في البيئات التي تتسم بالحذر السياسي وتعدد المصالح الا انه قد يسهم في الإبقاء على الوضع القائم وإبطاء الإصلاحات الضرورية.

10_ نموذج سلة المهملات Garbage Can Model في تحليل السياسات العامة:

يُعدّ نموذج سلة المهملات من النماذج الحديثة نسبيًا في تحليل السياسات العامة وصنع القرار، وقد ظهر بوصفه نقدًا للنماذج التقليدية، خاصة النموذج الرشيد، الذي يفترض وجود تسلسل منطقي ومنظم في عملية اتخاذ القرار. وعلى خلاف ذلك، ينظر نموذج سلة المهملات إلى المنظمات والمؤسسات السياسية باعتبارها بيئات تتسم بالغموض وعدم اليقين، حيث لا تتم القرارات دائمًا وفق منطق عقلاني أو مراحل ثابتة، بل من خلال تفاعل عشوائي نسبي بين مشكلات وحلول وفاعلين وفرص قرار.

وقد طوّر هذا النموذج كل من مايكل د. كوهين Michael D. Cohen وجيمس ج. مارش James G. March ويوهان ب. أولسن Johan P. Olsen في مقالهم الشهير A Garbage Can Model of Organizational Choice سنة 1972. نموذج سلة المهملات للاختيار التنظيمي.

يقوم نموذج سلة المهملات على فكرة أن عملية صنع القرار داخل المؤسسات لا تسير بالضرورة من تحديد المشكلة إلى اختيار الحل، بل قد توجد الحلول قبل المشكلات، أو تظهر القرارات نتيجة التقاء عناصر مختلفة في لحظة معينة.

ويعرّف Michael D. Cohen وزملاؤه النموذج بأنه:

عملية قرار تنتج عن التقاء أربعة تيارات مستقلة نسبيًا داخل المنظمة. (Cohen, G. March, & P. Olsen, 1972, p. 2)

ويُستخدم مصطلح "سلة المهملات" مجازًا للدلالة على أن القرارات تنتج من إلقاء عناصر متعددة في "وعاء" واحد، ثم خروج مخرجات قد تبدو أحيانًا غير متوقعة.

وفق هذا النموذج:

القرار = نتيجة التقاء مشكلات + حلول + مشاركين + فرص قرار.

وسُمي بهذا الاسم لأن هذه العناصر تُلقى في "سلة" تنظيمية، ثم قد تتجمع بطرق غير متوقعة

ويفترض النموذج أن القرارات داخل ما يسمّى **المنظمات الفوضوية المنظمة** Organized Anarchies ، مثل الجامعات والإدارات العامة والمؤسسات الحكومية، تنتج عن التقاء أربعة تدفقات أو عناصر مستقلة نسبيًا

- المشكلات Problems
- الحلول Solutions
- المشاركون Participants
- فرص الاختيار Choice Opportunities

أ_ العناصر الأساسية في نموذج سلة المهملات

يقوم النموذج على أربع تيارات رئيسية:

المشكلات: وهي القضايا أو الأزمات التي تتطلب معالجة، مثل:

- البطالة
- الفساد
- أزمة الإسكان
- تدهور الخدمات العامة

الحلول: وهي أفكار أو مقترحات قد تكون جاهزة مسبقًا وتنتظر فرصة للتطبيق، حتى قبل تحديد المشكلة المناسبة لها.

المشاركون: يشملون الأفراد والفاعلين المشاركين في عملية القرار، مثل

- المسؤولين الحكوميين
- الخبراء
- البيروقراطيين
- السياسيين

فرص القرار: وهي اللحظات أو المناسبات التي تسمح باتخاذ قرار، مثل:

- اجتماعات الحكومة
- جلسات البرلمان
- الأزمات الطارئة
- الإصلاحات المؤسسية

يرى جيمس ج. مارش James G. March أن القرار يحدث عندما تلتقي هذه التيارات الأربع في توقيت معين. (March, 1994, p. 199)

ب_ آلية عمل نموذج سلة المهملات:

يفترض النموذج أن القرار السياسي أو الإداري يحدث عندما تتلاقى العناصر الأربعة السابقة في لحظة معينة، أي أن القرار لا ينتج بالضرورة عن تحليل منطقي، بل عن تزامن ظرفي بين:

- وجود مشكلة مطروحة
- توفر حل جاهز
- وجود فاعلين مهتمين
- فرصة مناسبة لاتخاذ القرار

وبالتالي:

- القرار ليس دائمًا عقلانيًا: لا يتبع بالضرورة تسلسلًا منطقيًا.
- المشكلات والحلول منفصلة نسبيًا: قد توجد حلول قبل تحديد المشكلات.
- المشاركة متغيرة: ليس كل الفاعلين يشاركون دائمًا
- الفرص الزمنية حاسمة: التوقيت مهم جدًا.

وبذلك، فإن السياسة العامة قد تكون أحيانًا نتيجة توافق ظرفي أكثر منها نتيجة تخطيط عقلاني كامل. (ناصر دادي عدون، مرجع سايق، ص 120)

ج_ أهمية نموذج سلة المهملات في تحليل السياسات العامة

تكمن أهمية النموذج في:

- تفسير القرارات الحكومية في البيئات المعقدة وغير المستقرة .
- فهم أثر الصدفة والتوقيت في صنع السياسات .
- تحليل القرارات في المؤسسات ذات الأهداف الغامضة والمتعددة .
- تجاوز التصورات المثالية للنماذج العقلانية.

يشير بي. جاي بيترز B. Guy Peters إلى أن هذا النموذج يساعد في تفسير كيفية تبني بعض السياسات دون وجود تخطيط منطقي واضح. (Peters, Advanced Introduction to Public Policy, 2015, p. 76)

د_ مزايا وعيوب نموذج سلة المهملات

_من أبرز مزاياه:

- الواقعية في تفسير القرارات غير المنظمة .
- إبراز دور الصدفة والتوقيت في صنع القرار .
- تفسير سلوك المؤسسات المعقدة .
- تجاوز الطابع الخطي للنماذج التقليدية. (عبد الغني عماد، مرجع سابق، ص 162)

_الانتقادات الموجهة للنموذج:

رغم أهميته، تعرض النموذج لعدة انتقادات:

المبالغة في العشوائية: قد يُظهر عملية صنع القرار وكأنها فوضوية بالكامل.

ضعف القدرة التنبؤية: يصعب استخدامه للتنبؤ بالسياسات المستقبلية.

محدودية التطبيق: يصلح أكثر لتحليل منظمات معقدة وغامضة، وليس كل المؤسسات.

الغموض المفاهيمي: بعض مفاهيمه يصعب قياسها تجريبيًا.

يرى William N. Dunn أن النموذج مفيد لفهم التعقيد المؤسسي، لكنه أقل ملاءمة للتحليل المعياري أو تصميم السياسات.(Dunn, Ibid, p. 96)

مثال تطبيقي: إصلاح التعليم

المشكلة: تراجع جودة التعليم.

الحل: خطة إصلاح رقمية جاهزة.

المشاركون: وزارة التربية + خبراء.

فرصة القرار: تغيير حكومي أو أزمة تعليمية

عند التقاء هذه العناصر حسب هذا النموذج يُعتمد الإصلاح.

مثال آخر: أزمة صحية مثل COVID-19

المشكلة: انتشار الوباء

الحلول: منصات رقمية، خطط طوارئ .

المشاركون: الحكومة، خبراء الصح

فرصة القرار: حالة الطوارئ

النتيجة: اعتماد قرارات سريعة.

جدول رقم 06: الفرق بين النموذج الرشيد ونموذج سلة المهملات:

العنصر	نموذج سلة المهملات	النموذج الرشيد
طبيعة القرار	فوضوي نسبيا	عقلاني ومنظم
التسلسل	غير خطي	خطي ومنهجي
الأهداف	غامضة	واضحة
العلاقة بين المشكلة والحل	قد يوجد الحل أولًا	المشكلة أولًا

من اعداد الباحث

في الأخير يمكن القول ان النموذج قد ساهم في تفسير كيفية اتخاذ القرارات داخل المؤسسات التي تتسم بالغموض وتعدد الفاعلين، إلا أن تركيزه الكبير على الفوضى والصدفة قد يحدّ من قدرته التفسيرية في بعض السياقات الأكثر تنظيمًا.

11_ النموذج الشبكي Network Approach :

يُعدّ النموذج الشبكي من المقاربات الحديثة في تحليل السياسات العامة، وقد ظهر نتيجة التحولات التي عرفتها الدولة الحديثة وتزايد تعقيد المشكلات العامة، بحيث لم تعد الحكومة الفاعل الوحيد في صنع السياسات، بل أصبحت السياسات العامة نتاج تفاعل شبكة واسعة من الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين. ويركز هذا النموذج على دراسة العلاقات المتبادلة بين المؤسسات الحكومية، جماعات المصالح، الخبراء، منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص في عملية صنع السياسة العامة.

وقد ارتبط هذا النموذج بأعمال عدد من الباحثين، أبرزهم ر. أ. و. رودس R. A. W. Rhodes

يقوم النموذج الشبكي على فكرة أن السياسة العامة لا تُصنع داخل هرم سلطوي تقليدي فقط، بل عبر شبكات من العلاقات والتفاعلات بين فاعلين متعددين يتبادلون الموارد والمعلومات والنفوذ. ويعرّف ر. أ. و. رودس R. A. W. Rhodes شبكات السياسات بأنها: مجموعات من العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين الفاعلين المعتمدين على بعضهم البعض في مجال سياسي معين. (Rhodes, 1997, p. 52)

أ_ الافتراضات الأساسية للنموذج الشبكي:

يرتكز النموذج الشبكي على مجموعة من الافتراضات:

_ تعدد الفاعلين: عملية صنع السياسات تشمل عدة أطراف، مثل:

- الوزارات والهيئات الحكومية
- الأحزاب السياسية
- جماعات الضغط
- الشركات الخاصة
- الجامعات والخبراء
- منظمات المجتمع المدني

_ الاعتماد المتبادل: لا يمتلك أي فاعل جميع الموارد اللازمة لصنع السياسة بمفرده، لذلك ينشأ تبادل مستمر للموارد والخبرات.

_ تداخل الحدود بين القطاعين العام والخاص: لم يعد الفصل واضحًا بين ما هو حكومي وما هو غير حكومي في إدارة الشأن العام.

_التفاوض والتنسيق: تُصاغ السياسات عبر التفاوض والتفاعل المستمر بين أعضاء الشبكة.

_المرونة والديناميكية: الشبكات ليست ثابتة، بل تتغير حسب القضايا والظروف السياسية والاجتماعية.

ب_ مكونات النموذج الشبكي في تحليل السياسات العامة:

_الفاعلون Actors : يشملون جميع الجهات المؤثرة في السياسة العامة.

_العلاقات Relationships : **تشمل الروابط الرسمية وغير الرسمية بين الفاعلين.**

_الموارد Resources : **مثل:**

- المعلومات
- التمويل
- الشرعية
- الخبرة الفنية
- النفوذ السياسي

_قواعد التفاعل Rules of Interaction: وهي المعايير والقواعد التي تحكم سلوك الفاعلين داخل الشبكة.

ج_ أنواع شبكات السياسات:

يميّز الباحثون عادة بين نوعين رئيسيين:

مجتمعات السياسات المغلقة Policy Communities تتميز بـ:

- عدد محدود من الفاعلين
- علاقات مستقرة
- درجة عالية من التوافق

الشبكات المفتوحة أو الموضوعية Issue Networks: تتميز بـ:

- عدد كبير من الفاعلين
- انفتاح أكبر
- علاقات أقل استقرارًا
- تنوع المصالح والأفكار

وقد فرق هيو هيكلو Hugh Heclo بين هذين النمطين في دراساته حول شبكات السياسات العامة. (Heclo, 1978, p. 102)

ج_ أهمية النموذج الشبكي في تحليل السياسات العامة:

تكمن أهمية النموذج في:

- تفسير تعقيد عملية صنع السياسات في المجتمعات الحديثة .

- فهم دور الفاعلين غير الحكوميين في السياسة العامة .
- تحليل الحوكمة متعددة المستويات .
- دراسة التفاوض وبناء التوافق حول السياسات .

كما يُستخدم بكثرة في تحليل:

- السياسات البيئية
- السياسات الصحية
- السياسات التعليمية
- السياسات الأوروبية والدولية

د_ مزايا وعيوب النموذج الشبكي:

من أبرز مزاياه:

- يعكس واقع الحوكمة الحديثة.
- يبرز دور التعاون والتنسيق.
- يفسر التفاعل بين مستويات متعددة من السلطة.
- يساعد في فهم توزيع النفوذ بين الفاعلين.

الانتقادات الموجهة للنموذج الشبكي

رغم أهميته، تعرض النموذج لعدة انتقادات:

- صعوبة تحديد حدود الشبكة: قد يكون من الصعب تحديد من ينتمي للشبكة ومن لا ينتمي لها.
- إغفال تفاوت القوة: أحيانا يُفترض وجود تفاعل متوازن، بينما بعض الفاعلين أكثر نفوذًا من غيرهم.
- صعوبة قياس النفوذ: ليست كل العلاقات مرئية.
- التعقيد التحليلي: كثرة الفاعلين والعلاقات تجعل التحليل أكثر تعقيدا.
- الطابع الوصفي قد يصف العلاقات أكثر مما يفسّر نتائج السياسات. (محمد علي محمد، مرجع سابق، ص 151)

مثال تطبيقي: سياسة الصحة العامة

الفاعلون:

- وزارة الصحة .
- المستشفيات .

- شركات الأدوية .
- نقابات الأطباء .
- المرضى .
- منظمات دولية .

العلاقات:

- تعاون في توفير الخدمات .
- تفاوض حول الأسعار .
- ضغط نقابي .

النتيجة: السياسة الصحية نتاج هذه الشبكة.

مثال آخر: السياسات البيئية

الفاعلون:

- وزارة البيئة .
- الشركات الصناعية .
- جمعيات بيئية .
- البلديات .
- خبراء .

التفاعل:

- تفاوض حول المعايير البيئية .
- ضغوط مجتمعية .

النتيجة: سياسة بيئية توافقية نسبيًا.

في الأخير يمكن القول أن النموذج الشبكي يمثل أحد أهم النماذج المعاصرة في تحليل السياسات العامة، إذ يواكب التحولات التي عرفتها الدولة الحديثة وتنامي دور الفاعلين غير الحكوميين في صنع القرار، وقد ساعد هذا النموذج على فهم السياسة العامة باعتبارها عملية تشاركية قائمة على شبكات من العلاقات والتفاوض وتبادل الموارد، غير أن محدوديته تظهر في صعوبة ضبط حدود الشبكات وقياس علاقات القوة داخلها.

12_ نظرية التوازن المتقطع Punctuated Equilibrium Theory :

تُعدّ نظرية التوازن المتقطع من النظريات الحديثة في تحليل السياسات العامة، وقد ظهرت لتفسير ظاهرة شائعة في الحياة السياسية، وهي أن السياسات العامة غالبًا ما تشهد فترات طويلة من الاستقرار والاستمرارية تتخللها فترات قصيرة من التغيير الجذري والسريع، على خلاف النموذج التدريجي الذي يركز على التغيير البطيء والمتراكم، ترى هذه النظرية أن التحولات الكبرى في السياسات قد تحدث نتيجة تحولات مفاجئة في البيئة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

وقد ارتبطت هذه النظرية أساسًا بأعمال فرانك ر. بومغارتنر Frank R. Baumgartner وبرايان د. جونز Bryan D. Jones في دراستهما لتطور السياسات العامة وصنع القرار الحكومي مستلهمَين الفكرة الأصلية من نظرية التطور البيولوجي.

وتفترض النظرية أن السياسة العامة تمر عبر نمطين أساسيين:

- **فترات التوازن** Equilibrium: تتميز بالاستقرار النسبي، حيث تستمر السياسات القائمة دون تغييرات جوهرية .
- **فترات الانقطاع أو القفزات** Punctuation :تحدث فيها تغييرات كبيرة ومفاجئة نتيجة تحولات في البيئة السياسية أو الاجتماعية أو المؤسسية.

التغيير في السياسات لا يكون خطيًا أو تدريجيًا دائمًا، بل يخضع أحيانًا لقفزات مفاجئة بعد تراكم الضغوط. (Baumgartner & Bryan ,Ibid,p 16)

أ_ ثانيًا: الافتراضات الأساسية للنظرية

تعتمد نظرية التوازن المتقطع على عدة افتراضات:

- **الاستقرار المؤسسي**: تميل المؤسسات السياسية والإدارية إلى الحفاظ على الوضع القائم لفترات طويلة.
- **محدودية الانتباه السياسي**: صناع القرار والمؤسسات لديهم قدرة محدودة على معالجة القضايا في وقت واحد، لذلك تحظى بعض القضايا بالاهتمام بينما تُهمَل أخرى
- **احتكار السياسات** Policy Monopoly: في فترات الاستقرار، تسيطر مؤسسات أو مجموعات محددة على مجال سياسي معين وتحافظ على استمرارية السياسات.
- **التغير في صورة القضية** Issue Framing: عندما يُعاد تعريف المشكلة العامة أو تقديمها بصورة جديدة، قد يؤدي ذلك إلى جذب اهتمام سياسي واسع.
- **توسع المشاركة السياسية**: عندما تنتقل القضية من دائرة ضيقة إلى اهتمام عام أوسع، يصبح احتمال التغيير الجذري أكبر

ب_ آلية التغيير وفق نظرية التوازن المتقطع:

تمر عملية التغيير عادة بالمراحل التالية:

- الاستقرار الطويل: استمرار السياسات القائمة نتيجة هيمنة فاعلين أو مؤسسات معينة.
- تراكم الضغوط: تراكم مشكلات أو اختلالات أو مطالب غير معالجة.
- التحول في الانتباه السياسي: حدوث أزمة، أو تغير إعلامي، أو ضغط مجتمعي يعيد القضية إلى واجهة الاهتمام.
- الانقطاع أو التغيير السريع: إحداث تعديل جذري أو إصلاح واسع في السياسة العامة.

ج_ أهمية نظرية التوازن المتقطع في تحليل السياسات العامة

تكمن أهمية هذه النظرية في:

- تفسير التغيرات المفاجئة في السياسات العامة .
- تجاوز محدودية النموذج التدريجي .
- تحليل تأثير الأزمات والتحولات الكبرى .
- فهم ديناميكيات الانتباه السياسي وصنع الأجندة.

ويؤكد عبد الغني عماد أن هذه النظرية تساعد في تفسير القفزات النوعية في بعض السياسات بعد فترات طويلة من الجمود. (عبد الغني عماد، 2011، ص 166)

هـ_ مزايا وعيوب نظرية التوازن المتقطع

من أبرز مزاياها:

- تفسير أكثر واقعية للتغيير السياسي .
- إبراز دور الانتباه السياسي والأزمات .
- تحليل ديناميات الأجندة وصنع القرار .

الانتقادات الموجهة للنظرية

رغم أهميتها، تعرضت النظرية لعدة انتقادات:

- صعوبة التنبؤ: من الصعب تحديد توقيت حدوث الانقطاعات أو التحولات الكبرى.
- التركيز على التغيير الكلي: قد تقلل من أهمية التغييرات الصغيرة والمتراكمة.
- التعقيد المفاهيمي: بعض مفاهيمها مثل "الانتباه السياسي" و"احتكار السياسات" تحتاج إلى قياس دقيق.

ويرى بول كيرني Paul Cairney أن النظرية مفيدة في تفسير التغيير السياسي، لكنها ليست نموذجًا شاملًا لكل أنواع السياسات. (Cairney, 2012, p. 88)

مثال تطبيقي:

في مجال السياسات البيئية :قد تبقى قوانين حماية البيئة ثابتة لسنوات، لكن بعد وقوع كارثة بيئية كبيرة أو ضغط شعبي واسع، قد تتغير السياسات بسرعة عبر إصدار قوانين جديدة أكثر صرامة.

في الأخير يمكن القول ان نظرية التوازن المتقطع تمثل إضافة مهمة إلى حقل تحليل السياسات العامة، إذ تقدم تفسيرًا ديناميكيًا يجمع بين فترات الاستقرار المؤسسي الطويلة والتحولات المفاجئة في السياسات العامة. وقد ساعدت هذه النظرية في فهم التغيرات السياسية الكبرى التي لا يمكن تفسيرها عبر النماذج التدريجية أو العقلانية التقليدية وحدها.

13_ نظرية النوافذ السياسية أو نموذج التيارات المتعددة Multiple Streams Framework :

تُعدّ نظرية النوافذ السياسية أو نموذج التيارات المتعددة من أهم المقاربات الحديثة في تحليل السياسات العامة، وقد طوّرها جون دبليو كينغدون John W. Kingdon في كتابه Agendas, Alternatives, and Public Policies لتفسير كيفية انتقال بعض القضايا إلى الأجندة الحكومية وتبنيها كسياسات عامة، في حين تبقى قضايا أخرى خارج دائرة الاهتمام السياسي.

ترى جون كينغدون أن اتخاذ القرار السياسي لا يحدث بطريقة خطية ومنظمة دائمًا، بل نتيجة التقاء ثلاث تيارات مستقلة:

- تيار المشكلات Problem Stream
- تيار السياسات أو الحلول Policy Stream
- تيار السياسة أو المناخ السياسي Politics Stream

وعندما تتقاطع هذه التيارات في لحظة معينة، تنفتح ما يسمى النافذة السياسية Policy Window ، وهي فرصة زمنية تسمح بتمرير قضية أو سياسة معينة إلى جدول الأعمال الحكومي أو اعتمادها كسياسة عامة. (Kingdon, 2014, p. 165)

أ_ التيارات الثلاثة في نموذج النوافذ السياسية:

- **تيار المشكلات Problem Stream** : يتعلق بالمشكلات العامة التي تجذب انتباه صناع القرار.

وتظهر المشكلة على جدول الأعمال نتيجة:

- ✓ الأزمات.
- ✓ المؤشرات الإحصائية مثل (مثل ارتفاع البطالة أو التضخم)
- ✓ الكوارث.
- ✓ شكاوى المواطنين.
- ✓ ضغط الرأي العام والإعلام.

مثل: ارتفاع البطالة أو أزمة صحية أو تلوث بيئي.

- **تيار السياسات أو الحلول Policy Stream** : يتضمن مجموعة الحلول والأفكار والسياسات المقترحة من قبل:

- ✓ الخبراء
- ✓ الباحثين
- ✓ مراكز الدراسات
- ✓ الإدارات الحكومية

في هذا التيار، توجد ''سلة'' من البدائل الجاهزة نسبيًا تنتظر فرصة للتطبيق، ويشير كينغدون إلى أن ليس كل حل يُقبل؛ بل فقط الحلول التي تكون:

- ✓ قابلة للتنفيذ
- ✓ مقبولة سياسيًا
- ✓ معقولة ماليًا وتقنيًا.

- **تيار السياسة أو المناخ السياسي Politics Stream** : يشمل العوامل السياسية التي تؤثر في فرص تبني السياسة ك:

- ✓ نتائج الانتخابات
- ✓ تغير الحكومات
- ✓ ضغط الأحزاب
- ✓ الرأي العام
- ✓ جماعات المصالح

مثال: تغيير الحكومة قد يفتح المجال لسياسات كانت مستبعدة سابقًا.

ب_ مفهوم النافذة السياسية Policy Window :

النافذة السياسية هي فرصة مؤقتة تنفتح عندما تتقاطع التيارات الثلاثة في وقت واحد، مثال:

- وجود مشكلة واضحة، (مثال ظهور أزمة اقتصادية)
- توفر حل مناسب، (وجود برنامج إصلاح جاهز)
- وجود ظرف سياسي ملائم،

النوافذ السياسية غالبًا قصيرة الأجل، وقد تُغلق بسرعة إذا لم يستغلها الفاعلون السياسيون. (محمد، مرجع سابق، ص 159)

ج_ رواد الأعمال السياسيين Policy Entrepreneurs:

تؤكد النظرية على دور رواد الأعمال السياسيين، وهم فاعلون يسعون لاستغلال النوافذ السياسية لدفع قضايا أو سياسات معينة، قد يتكونون من: السياسيين، الخبراء، جماعات الضغط، منظمات المجتمع المدني... ، يقومون بربط المشكلة بالحل والظرف السياسي المناسب.

ويصف John W. Kingdon هؤلاء الفاعلين بأنهم يستثمرون الوقت والموارد والسمعة من أجل الترويج لسياسات معينة . (Kingdon, Ibid, p. 179)

د_ أهمية نظرية النوافذ السياسية في تحليل السياسات العامة:

تكمن أهمية النظرية في:

- تساعد على فهم ديناميكية وضع وادراج القضايا في الأجندة الحكومية.
- توضّح دور التوقيت والفرص السياسية في صنع القرار .
- تحليل تأثير الأزمات والتحولات السياسية .
- إبراز دور الفاعلين الاستراتيجيين .

كما تُستخدم في تحليل: السياسات الصحية، السياسات البيئية، الإصلاحات الاقتصادية، الإصلاحات المؤسسية...

هـ_ مزايا وعيوب نظرية النوافذ السياسية:

من أبرز مزاياها:

- الواقعية في تفسير صنع السياسات .
- التركيز على التوقيت والفرص السياسية .
- الجمع بين العوامل السياسية والمؤسسية والمعرفية .
- تفسير لماذا تُعتمد بعض السياسات دون غيرها .

الانتقادات الموجهة للنظرية:

رغم أهميتها، تعرضت النظرية لبعض الانتقادات:

- صعوبة التنبؤ: يصعب تحديد توقيت فتح النوافذ السياسية بدقة.
- الغموض النسبي: بعض مفاهيمها مثل التيارات والنافذة مرنة جدًا.
- التركيز على مرحلة الأجندة: تهتم أكثر بتفسير وضع القضايا على الأجندة أكثر من التنفيذ والتقييم.

مثال تطبيقي: خلال جائحة:COVID-19

- المشكلة : انتشار الفيروس عالميًا .
- الحل : سياسات الإغلاق والتلقيح .
- السياسة : استعداد الحكومات لاتخاذ إجراءات استثنائية .

التقاء هذه العناصر فتح نافذة سياسية لاعتماد سياسات صحية عاجلة.

في الأخير يمكن القول أن نظرية النوافذ السياسية من أكثر النظريات تأثيرًا في تحليل السياسات العامة الحديثة، إذ تقدم تفسيرًا ديناميكيًا لكيفية انتقال المشكلات إلى جدول الأعمال الحكومي عبر التقاء المشكلات والحلول والظروف السياسية. وقد أسهمت في فهم أهمية التوقيت، والأزمات، والفاعلين السياسيين في صنع السياسات العامة.

رابعا: مستويات تحليل السياسات العامة

تتضمن عملية تحليل السياسات العامة عدة أطر منهجية وفقا للمستوى الذي ترصد من خلاله حيث يتم تحليل السياسات العامة بما يتماشى وهذه الأطر على اختلافها وبما يفسر الأدوار التي تلعبها مختلف الجهات المضطلعة بصنع وتحليل السياسة العامة، ويمتد تحليل السياسة العامة الى عدة مستويات أهمها:

المستوى الأول: الأطر الدستورية والقانونية في تحليل السياسات العامة

تُعدّ الأطر الدستورية والقانونية من المحددات الأساسية في تحليل السياسات العامة، لأنها تشكل الإطار الرسمي الذي ينظم عملية صنع السياسات العامة وتنفيذها وتقييمها داخل الدولة، فالدستور والقوانين لا يحددان فقط اختصاصات المؤسسات بل يرسمان أيضًا حدود السلطة، وآليات اتخاذ القرار، والعلاقات بين مختلف الفاعلين السياسيين والإداريين.

ويشير الإطار الدستوري إلى القواعد العليا الواردة في الدستور، والتي تحدد:

- شكل الدولة ونظام الحكم
- توزيع السلطات
- اختصاصات المؤسسات الدستورية
- الحقوق والحريات العامة
- المبادئ الأساسية الحاكمة للعمل الحكومي

أما الإطار القانوني فيشمل:

- القوانين العضوية والعادية
- اللوائح التنفيذية
- المراسيم والقرارات الإدارية
- التنظيمات القطاعية الخاصة

ويرى B. Guy Peters أن المؤسسات الدستورية والقانونية لا تحدد فقط ما تستطيع الحكومات فعله، بل أيضًا ما لا يمكنها فعله، وبالتالي فهي تؤثر مباشرة في محتوى السياسات العامة وآليات تنفيذها. (Peters, Ibid, p. 41)

أ_ أهمية الأطر الدستورية والقانونية في تحليل السياسات العامة:

1_ الإطار الدستوري:

- **توزيع الاختصاصات:** من يملك سلطة صنع السياسة؟ مثال:
  - ✓ السلطة التنفيذية: تنفيذ السياسات .

- ✓ البرلمان: التشريع والرقابة .
- ✓ القضاء: الرقابة الدستورية والقانونية .

_حدود السلطة: يمنع تبني سياسات تخالف الحقوق الدستورية.

مثال: لا يمكن إصدار سياسة تمس حرية التعبير بشكل مخالف للدستور.

_المبادئ العامة للدولة: مثل: العدالة الاجتماعية .المساواة .التنمية .حماية البيئة

هذه المبادئ توجه مضمون السياسات العامة.

_منح الشرعية للسياسات العامة:

لا تكتسب السياسة العامة مشروعيتها إلا إذا انسجمت مع أحكام الدستور والقانون.

_حماية الحقوق والحريات

يفرض الدستور قيودًا على السياسات العامة لضمان احترام:

- الحقوق المدنية
- الحقوق السياسية
- الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

مثل:

- الحق في التعليم
- الحق في الصحة
- حرية التعبير

_ضبط الرقابة والمساءلة

ينظم الإطار الدستوري آليات الرقابة على السياسات، مثل:

- الرقابة البرلمانية
- الرقابة القضائية
- الرقابة الدستورية

مثال: إذا نص الدستور على:

- مجانية التعليم .
- الحق في الصحة .

فإن السياسات التعليمية والصحية يجب أن تُصاغ بما ينسجم مع هذه المبادئ.

2_ الإطار القانوني:

يشمل القوانين والتشريعات التي تفصل المبادئ الدستورية وتحوّلها إلى قواعد قابلة للتطبيق ونجد فيه:

القوانين العضوية: تنظم مؤسسات الدولة واختصاصاتها.

مثال: قانون الانتخابات.

القوانين العادية: تنظم المجالات القطاعية.

مثال: قانون الصحة .قانون التعليم .قانون الاستثمار ...

اللوائح والمراسيم: تصدرها السلطة التنفيذية لتنفيذ القوانين.

مثال: مرسوم تنظيمي خاص بشروط إنشاء المؤسسات الناشئة.

تحويل السياسات إلى قواعد ملزمة:

تتحول السياسات العامة إلى قوانين أو لوائح قابلة للتنفيذ.

مثال:

- قانون المالية
- قوانين الصحة العمومية
- قوانين الاستثمار

تنظيم التنفيذ الإداري:

يحدد القانون:

- اختصاصات الإدارات
- طرق التنفيذ
- المسؤوليات الإدارية

حل النزاعات القانونية:

يسمح القانون بحل النزاعات الناشئة عن تنفيذ السياسات العامة عبر القضاء.

ضمان الاستمرارية المؤسسية:

حتى مع تغير الحكومات، تستمر السياسات ضمن إطار قانوني مستقر نسبيًا.

ويشير ناصر دادي عدون إلى أن التشريع يُحوّل التوجهات السياسية إلى التزامات قانونية ملزمة للمؤسسات والأفراد. (عدون، مرجع سابق، ص 48).

ب_ أهمية التحليل الدستوري والقانوني للباحث في السياسات العامة:

يساعد التحليل الدستوري والقانوني على:

- فهم حدود السلطة الحكومية .
- تفسير نجاح أو فشل بعض السياسات .
- تحليل شرعية القرارات العامة .
- دراسة العلاقة بين القانون والحوكمة.

ج _ التحديات القانونية في تحليل السياسات العامة

من أبرز التحديات:

- تعارض السياسات مع النصوص الدستورية .
- بطء التكيف القانوني مع المتغيرات الحديثة .
- تضارب الاختصاصات بين المؤسسات .
- ضعف التنفيذ القانوني رغم جودة التشريع.

د_ مزايا وعيوب تحليل الأطر الدستورية والقانونية:

مزاياه:

- فهم الشرعية القانونية: يحدد مدى مشروعية السياسة
- وضوح الأدوار: يُبرز اختصاصات المؤسسات.
- تفسير القيود القانونية: يفسر حدود التدخل الحكومي.
- دعم التحليل المؤسسي: يربط السياسة بالبنية القانونية.

عيوب أو حدود هذا المدخل:

- التركيز على الجانب الرسمي
- قد يهمل العوامل غير الرسمية مثل: الضغوط السياسية. جماعات المصالح.
- لا يفسر دائمًا التطبيق الفعلي: وجود نص قانوني لا يعني تطبيقه الكامل
- محدودية تفسير التغير: قد يصعب تفسير التحولات السريعة.

هـ_ العلاقة بالنموذج المؤسسي:

هذا المدخل قريب جدًا من النموذج المؤسسي، لأن كليهما يهتمان بـ:

- المؤسسات، القواعد، الاختصاصات.

لكن تحليل الأطر الدستورية والقانونية أكثر تركيزًا على الأساس القانوني والشرعي

مثال تطبيقي: سياسة الاستثمار

الإطار الدستوري: قد ينص الدستور على:

- حرية الاستثمار .
- حماية الملكية .

الإطار القانوني: يترجم ذلك عبر:

- قانون الاستثمار .
- إعفاءات ضريبية .
- إجراءات تأسيس المؤسسات .

التحليل هنا يدرس:

- مدى انسجام السياسة مع الدستور .
- فعالية القوانين التطبيقية .

مثال آخر: سياسة البيئة

دستوريًا: قد ينص الدستور على الحق في بيئة سليمة.

قانونيًا تُصدر قوانين: مثل:

- مكافحة التلوث.
- إدارة النفايات.
- حماية الموارد الطبيعية.

في الأخير يمكن القول ان الأطر الدستورية والقانونية تمثل عنصرا جوهريا في تحليل السياسات العامة، لأنها تحدد الإطار الرسمي الذي تُصاغ داخله السياسات وتُنفذ وتُراقب. ويساعد هذا المدخل الباحث على فهم مشروعية السياسات، وتوزيع الصلاحيات، والقيود القانونية المؤثرة في القرار، ورغم محدوديته في تفسير العوامل غير الرسمية، فإنه يظل ضروريًا في الدراسات السياسية والإدارية والقانونية المتعلقة بالسياسات العامة.

المستوى الثاني: رصد وتحليل الأدوار الفعلية للفاعلين الرئيسيين في تحليل السياسات العامة

يقصد بالفاعلين في تحليل السياسات العامة مختلف الأطراف التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مراحل صنع السياسة العامة، ابتداءً من تحديد المشكلة ووضعها على جدول الأعمال، مرورًا بصياغة البدائل واتخاذ القرار، وصولًا إلى التنفيذ والتقييم.

ولا تقتصر عملية صنع السياسات العامة على المؤسسات الحكومية فقط، بل تشمل شبكة واسعة من الفاعلين الرسميين وغير الرسميين الذين تختلف أدوارهم ومواردهم وقدرتهم على التأثير.

يرى جيمس اندرسون ان تحليل السياسات العامة يتطلب تحديد من يملك السلطة والموارد والشرعية للتأثير في القرارات العامة، وليس فقط من يشغل مناصب رسمي. (Anderson, Ibid, p. 69)

أ_ الفاعلون الرسميون وغير الرسميون في تحليل السياسات العامة:

1_الفاعلون الرسميون:

_السلطة التنفيذية: تُعد السلطة التنفيذية من أبرز الفاعلين في صنع السياسات العامة، وتشمل:

- رئيس الدولة والحكومة
- الوزراء
- الهيئات التنفيذية

أدوارها:

- تحديد الأولويات الحكومية
- اقتراح السياسات
- إعداد البرامج العامة
- قيادة التنفيذ

في كثير من الأنظمة السياسية، تمثل الحكومة المحرك الرئيسي للأجندة السياسية.

_ السلطة التشريعية: تشمل البرلمان أو المجالس التشريعية

أدوارها:

- سن القوانين
- مناقشة السياسات العامة
- الرقابة على الحكومة

- اعتماد الميزانية العامة

وتختلف قوة البرلمان باختلاف النظام السياسي.

_ السلطة القضائية: تمارس دورًا مهمًا خصوصًا في الدول التي تعتمد الرقابة الدستورية

أدوارها:

- الرقابة على دستورية القوانين
- تفسير النصوص القانونية
- الفصل في المنازعات المتعلقة بالسياسات العامة

البيروقراطية أو الإدارة العامة: تشمل:

تمثل الجهاز التنفيذي التقني:

أدوارها:

- تقديم الخبرة الفنية
- تنفيذ السياسات
- صياغة اللوائح التنفيذية
- التأثير في التطبيق العملي للقرارات

ويرى ماكس فيبر Max Weber أن البيروقراطية الحديثة تمتلك تأثيرًا كبيرًا بسبب احتكارها للخبرة التنظيمية والإدارية.

2_ الفاعلون غير الرسميون:

_ الأحزاب السياسية: تلعب دورًا محوريًا في:

- تجميع المصالح
- صياغة البرامج السياسية
- الوصول إلى السلطة
- التأثير في الأجندة الحكومية

_ جماعات المصالح والضغط :تشمل:

- النقابات
- منظمات رجال الأعمال
- الجمعيات المهنية

- جماعات المناصرة

أدوارها:

- الدفاع عن مصالح محددة
- الضغط على صناع القرار
- توفير المعلومات والخبرات

_ منظمات المجتمع المدني: مثل:

الجمعيات / المنظمات غير الحكومية / المبادرات المجتمعية

أدوارها:

- التعبئة المجتمعية
- الرقابة والمساءلة
- التأثير في الرأي العام

_ وسائل الإعلام :تؤدي دورًا مهمًا في:

- تشكيل الرأي العام
- وضع القضايا على الأجندة
- الرقابة على الأداء الحكومي

ويشير John W. Kingdon إلى أن الإعلام قد يسهم في تحويل قضية معينة إلى مشكلة عامة تستدعي التدخل الحكومي (Kingdon, Ibid, p. 95).

_ الخبراء ومراكز التفكير: تشمل:

الجامعات / مراكز البحوث / المستشارين ...

أدوارها:

- تقديم التحليل الفني
- اقتراح البدائل
- تقييم السياسات

المنظمات الدولية والفاعلون الخارجيون:

في ظل العولمة، تؤثر جهات خارجية مثل:

International Monetary Fund /World Bank /United Nations

أدوارها: التمويل / تقديم الخبرة / فرض المعايير الدولية / التأثير في الإصلاحات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية

ب_ أهمية تحليل الأدوار الفعلية للفاعلين

تكمن أهمية هذا التحليل في:

- تحديد مراكز القوة والنفوذ الحقيقي .
- فهم ديناميكيات صنع القرار .
- تحليل الصراع والتفاوض بين الفاعلين .
- تفسير مضمون السياسات ونتائجها .

إن فهم السياسة العامة يتطلب تحليلًا للعلاقات بين الفاعلين أكثر من الاكتفاء بدراسة النصوص القانونية. (عدون، مرجع سابق، ص 65)

ج_ مزايا وعيوب رصد وتحليل الأدوار الفعلية للفاعلين:

_ مزاياه:

واقعية عالية: يركز على الممارسة الفعلية.

كشف شبكات النفوذ: يُظهر الفاعلين المؤثرين فعليًا.

تفسير الصراع والتفاوض: يفسر التغيرات في السياسة.

_ عيوب أو حدود المدخل:

تعقيد التحليل: كثرة الفاعلين وتداخل أدوارهم.

صعوبة قياس النفوذ بدقة: بعض التأثيرات غير ظاهرة.

تغير الفاعلين بمرور الوقت: موازين القوة ليست ثابتة.

د _ كيفية رصد وتحليل الأدوار الفعلية:

_ تحديد الفاعلين: من هم المتدخلون في السياسة؟

_ تحليل المصالح: ما الذي يسعى كل فاعل لتحقيقه؟

مثال: ما هي أدوات التأثير التي يملكها الفاعل؟

- الحكومة: الاستقرار .
- النقابات: تحسين شروط العمل .

_ تحليل الموارد: مثل: السلطة القانونية/ المال/الخبرة/ الإعلام .

_ تحليل العلاقات بين الفاعلين: هل العلاقة هي علاقة

تعاون؟ / تفاوض؟ / صراع؟

ويُستخدم أحيانًا تحليل أصحاب المصلحة Stakeholder Analysis لتحديد وزن كل فاعل.

_ قياس التأثير الفعلي: من الأكثر تأثيرًا في القرار النهائي؟

مثال تطبيقي: سياسة إصلاح التعليم

الفاعلون: وزارة التربية/ البرلمان/ نقابات التعليم/ أولياء التلاميذ/ الإعلام .

التحليل:

وزارة التربية: تصوغ الإصلاح.

البرلمان: يصادق على النصوص القانونية.

النقابات: تضغط لتحسين أو تعديل الإصلاح.

الإعلام: يناقش الرأي العام حول الإصلاح

النتيجة: السياسة النهائية هي نتاج تفاعل هؤلاء الفاعلين.

مثال آخر: سياسة دعم الوقود

الفاعلون: وزارة المالية/ الحكومة/ البرلمان/المواطنون/ النقابات .

الصراع:

- الحكومة تريد تقليص الدعم .
- المواطنون يرفضون ارتفاع الأسعار .

النتيجة: حل تدريجي أو تعويض جزئي.

في الأخير يمكن القول ان رصد وتحليل الأدوار الفعلية للفاعلين الرئيسيين يمثل مدخلًا أساسيًا لفهم السياسات العامة في واقعها العملي، لأنه يتجاوز النصوص الرسمية إلى دراسة من يمارس التأثير الحقيقي في مختلف مراحل السياسة العامة، ويساعد هذا التحليل على كشف توازنات القوة، وشبكات النفوذ، وآليات التفاوض والصراع التي تحدد في النهاية شكل السياسة العامة ومضمونها.

المستوى الثالث: رصد وتحليل مضمون السياسات العامة Policy Content Analysis

يُعدّ تحليل مضمون السياسات العامة من الأدوات المنهجية المهمة في دراسة وتحليل السياسات العامة، إذ يركز على فحص المحتوى الفعلي للسياسات، بما يشمله من أهداف، وأولويات، وأدوات تنفيذ، وآليات توزيع الموارد، والقيم التي تعكسها النصوص والسياسات الحكومية. وعلى خلاف التحليلات التي تركز على الفاعلين أو العمليات، يهتم هذا المدخل بالسؤال الجوهري :ماذا تتضمن السياسة العامة فعليًا؟

يهدف تحليل مضمون السياسات إلى فهم طبيعة السياسة العامة، والكشف عن مضامينها الظاهرة والضمنية، ومدى اتساقها مع الأهداف المعلنة والاحتياجات المجتمعية.

أ _ عناصر تحليل مضمون السياسات العامة:

تحليل أهداف السياسة: دراسة الغايات التي تسعى السياسة إلى تحقيقها.

أسئلة التحليل: ما أهداف السياسة؟ هل هي واضحة وقابلة للقياس؟

مثال: سياسة التشغيل تهدف إلى:

خفض البطالة./ دعم الاستثمار/ إدماج الشباب

تحليل الفئات المستهدفة: من تستهدف السياسة:

مثال: سياسة دعم السكن قد تستهدف:

ذوي الدخل المحدود/ الشباب/ الأسر الريفية. .

تحليل أدوات السياسة :ما الوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف؟

أدوات شائعة: القوانين/ الحوافز المالية / الضرائب/ الدعم والاعلانات/ التنظيم/ الحملات التوعوية/

مثال: سياسة بيئية تستخدم: ضرائب على التلوث/ فرض معايير بيئية .

تحليل الموارد المخصصة: دراسة:

الميزانية/ الموارد البشرية/ الإمكانيات التقنية

مثال: برنامج صحي دون تمويل كافٍ قد يكون ضعيف الفعالية.

تحليل آليات التنفيذ: كيف ستُطبق السياسة؟

مثال: سياسة رقمنة الإدارة تتطلب:

منصات إلكترونية/ تدريب الموظفين/ توفير الأجهزة الالكترونية/ الانترنت..

تحليل الإطار الزمني: هل السياسة:

قصيرة المدى؟ / متوسطة؟ / طويلة المدى؟

تحليل القيم والمبادئ: ما القيم التي تعكسها السياسة؟

مثل: العدالة الاجتماعية/ الكفاءة/ المساواة/ الاستدامة.

مثال: سياسة مجانية التعليم تعكس قيمة العدالة وتكافؤ الفرص.

ب_ أدوات تحليل مضمون السياسات العامة

يعتمد الباحث في تحليل المضمون على عدة أدوات، منها:

- تحليل الوثائق الرسمية.
- تحليل القوانين والمراسيم.
- تحليل الخطابات الحكومية.
- تحليل الخطط الاستراتيجية.
- تحليل البيانات الإحصائية المرتبطة بالسياسة.

كما يمكن استخدام: التحليل الكيفي/ التحليل الكمي / التحليل المقارن

إن تحليل المحتوى يسمح بفهم ما تفعله الحكومة فعليًا، وليس فقط ما تعلنه.(Dunn, Ibid, p. 214)

ج_ أهمية تحليل مضمون السياسات العامة:

- فهم جوهر السياسة العامة بعيدًا عن الخطاب السياسي العام .
- تقييم مدى اتساق السياسة مع أهدافها المعلنة .
- مقارنة السياسات بين الدول أو القطاعات .
- دعم التقييم اللاحق للسياسات.
- تقييم جدية الالتزام الحكومي .

د_ مزايا ومحدودية تحليل مضمون السياسات العامة:

من أبرز مزاياه:

- الاعتماد على وثائق رسمية قابلة للتحقق.
- الموضوعية النسبية.
- الجمع بين التحليل الكمي والكيفي.
- الكشف عن المضامين الظاهرة والخفية.

- مناسب للمقارنة: يمكن مقارنة مضامين سياسات مختلفة.
- كشف الأولويات الحكومية: من خلال تحليل ما يُركز عليه النص.

_ محدوديته : رغم أهميته، يواجه بعض القيود:

- التركيز على النصوص دون التطبيق: قد تختلف الممارسة الفعلية عن مضمون الوثيقة.
- صعوبة تفسير المضامين الضمنية: خاصة في النصوص العامة أو الغامضة.
- احتمال التحيز في الترميز والتفسير: يعتمد جزئيًا على الباحث وأدواته التحليلية.
- صعوبة الكشف عن الأهداف غير المعلنة.

يجب أن يُستكمل تحليل المحتوى بتحليل الفاعلين والتنفيذ لفهم السياسة بصورة متكامل .(Peters, Ibid, p. 104)

مثال تطبيقي: تحليل سياسة التعليم

الوثيقة: خطة إصلاح التعليم.

تحليل المضمون:

الأهداف: تحسين جودة التعليم/ رقمنة التعليم

الفئات المستهدفة: الأساتذة والتلاميذ .

الأدوات: تحديث المناهج/ تكوين الأساتذة .

الموارد: ميزانية إضافية

القيم: الجودة/ تكافؤ الفرص .

مثال آخر: سياسة الدعم الاجتماعي

تحليل المضمون

الهدف: حماية الفئات الهشة.

الأدوات: تحويلات مالية/ دعم المواد الأساسية .

الفئات المستهدفة: الأسر محدودة الدخل .

القيم: العدالة الاجتماعية/ التضامن .

في الأخير يمكن القول أن تحليل مضمون السياسات العامة يمثل أداة أساسية لفهم المحتوى الفعلي للسياسات الحكومية والكشف عن أولويات الدولة وأدواتها وفلسفتها التدخلية، من خلال تحليل الأهداف، والأدوات، والفئات المستهدفة، والموارد، والخطاب السياسي، يمكن للباحث الوصول إلى فهم أعمق لطبيعة السياسة العامة وآثارها المحتملة.

المستوى الرابع: رصد وتحليل عملية تنفيذ السياسة العامة Policy Implementation Analysis

يُقصد بتحليل عملية تنفيذ السياسة العامة، دراسة الكيفية التي تُترجم بها القرارات والسياسات العامة من نصوص وخطط وبرامج إلى ممارسات وإجراءات فعلية على أرض الواقع. فنجاح السياسة العامة لا يتوقف فقط على جودة صياغتها أو سلامة قرار اعتمادها، بل يعتمد بدرجة كبيرة على فعالية تنفيذها من قبل المؤسسات والأجهزة الإدارية المختصة.

فنجاح السياسة لا يتوقف فقط على جودة صياغتها أو سلامة القرار المتخذ، بل يعتمد بدرجة كبيرة على كيفية تحويل القرار إلى واقع عملي .فكثير من السياسات تكون جيدة نظريًا، لكنها تفشل بسبب ضعف التنفيذ.

لذلك يهتم هذا المدخل بدراسة الآليات والإجراءات والفاعلين والموارد التي تتدخل في تطبيق السياسة العامة على أرض الواقع، ويرى آرون ويلدافسكي Aaron Wildavsky التنفيذ بأنه:

عملية التفاعل بين الأهداف المعلنة والأنشطة الإدارية الهادفة إلى تحقيقها. (Pressman & Aaron , 1984, p. 12)

أ_ أهمية تحليل التنفيذ للباحث في السياسات العامة

يساعد هذا التحليل على:

- فهم لماذا تفشل بعض السياسات رغم جودة تصميمها .
- تحليل العلاقة وكشف الفجوة بين القرار والتنفيذ .
- تحسين الأداء المؤسسي والإداري.
- تحسين كفاءة البرامج الحكومية .
- تقديم توصيات عملية لصناع القرار.
- تطوير آليات المتابعة والتقييم.
- فهم آليات التطبيق الفعلي .
- تقييم كفاءة الأجهزة المنفذة .

ب_ عناصر تحليل تنفيذ السياسة العامة:

_تحليل الجهات المنفذة: تحديد المؤسسات والأطراف المسؤولة عن التنفيذ.

مثال: تنفيذ سياسة السكن عبر: وزارة السكن/ الوكالات العقارية

_تحليل الموارد: نجاح التنفيذ يعتمد على توفر الموارد. وتشمل:

- الموارد المالية مثل: الميزانيات/ التمويل
- الموارد البشرية مثل: الموظفون/ الخبراء .

- الموارد التقنية مثل: الأنظمة الرقمية/ التجهيزات .

مثال: سياسة رقمنة الإدارة تحتاج:

- بنية تحتية رقمية .
- تكوين الموظفين .

_تحليل الإجراءات والآليات: كيف تُنفذ السياسة؟

يشمل: الخطط التنفيذية/ اللوائح/ الجداول الزمنية .

مثال: تنفيذ برنامج دعم الشباب عبر: استقبال الطلبات/ دراسة الملفات/ منح التمويل

_تحليل التنسيق المؤسسي: هل يوجد تنسيق بين الجهات المنفذة؟

مثال: سياسة صحية تتطلب تنسيقًا بين: وزارة الصحة/ المستشفيات/ الإدارات المحلية.

فضعف التنسيق قد يعرقل التنفيذ.

_تحليل الاستجابة الميدانية: كيف يتفاعل المستفيدون أو الفاعلون المحليون؟

مثال: رفض المواطنين لسياسة جديدة قد يؤثر على التنفيذ.

_تحليل العراقيل والمعوقات: أهم جزء في هذا المدخل هو دراسة العقبات.

ج_ مداخل تحليل تنفيذ السياسات العامة:

_ من أعلى إلى أسفل Top-Down Approach :

يركز على تنفيذ السياسة انطلاقًا من القرار المركزي.

يهتم بـ: وضوح القرار/ الرقابة المركزية/ الالتزام بالتوجيهات. ومن أبرز ممثليه Daniel Mazmanian و Paul Sabatier

_ من أسفل إلى أعلى Bottom-Up Approach :

يركز على دور المنفذين المحليين والمستوى الميداني، ويهتم بـ: التفاعل المحلي / مرونة التطبيق / دور البيروقراطية الميدانية.

ومن أبرز ممثليه مايكل ليبسكي Michael Lipsky الذي تناول دور بيروقراطية مستوى الشارع Street-Level Bureaucracy

د_ مزايا وعيوب تحليل تنفيذ السياسة العامة:

مزاياه:

- كشف الواقع العملي: يركز على التطبيق الفعلي
- تفسير فجوة التنفيذ: لماذا تفشل السياسات رغم جودة تصميمها

- تحسين الأداء الحكومي: يساعد في اقتراح إصلاحات تنفيذية.

عيوب أو حدوده:

- تعقيد التنفيذ: كثرة المتغيرات والفاعلين.
- صعوبة عزل أسباب الفشل: قد يصعب تحديد السبب الرئيسي.
- تغير البيئة أثناء التنفيذ: مثل الأزمات أو التحولات الاقتصادية.

هـ_ مؤشرات نجاح تنفيذ السياسة العامة

يمكن تقييم التنفيذ من خلال:

- الالتزام بالخطة الزمنية
- تحقيق الأهداف المرحلية
- كفاءة استخدام الموارد
- رضا المستفيدين
- الأثر الفعلي للسياسة

جدول رقم 07: يوضح الفرق بين تحليل التنفيذ وتحليل المضمون:

العنصر	تحليل المضمون	تحليل التنفيذ
محور التحليل	**مضمون السياسة العامة**	**التطبيق العملي للسياسة العامة**
السؤال الجوهري	**ماذا تتضمن السياسية**	**كيف تنفذ السياسية**

من اعداد الباحث

في الأخير يمكن القول أن رصد وتحليل عملية تنفيذ السياسة العامة يمثل مرحلة محورية في تحليل السياسات، لأنه يكشف الفجوة المحتملة بين القرار النظري والتطبيق العملي. ويساعد هذا المدخل على فهم أسباب نجاح أو فشل السياسات من خلال دراسة الجهات المنفذة، والموارد، والآليات، والعوائق الميدانية. لذلك يُعد من أكثر المداخل أهمية في الدراسات التطبيقية وتقييم الأداء الحكومي.

المستوى الخامس: تقويم السياسة العامة من خلال رصد وتحليل نتائجها Policy Evaluation

يُعدّ تقويم السياسة العامة من المراحل الأساسية في دورة السياسات العامة، ويقصد به عملية قياس وتحليل نتائج وآثار السياسة العامة بعد تنفيذها، بهدف معرفة مدى تحقيقها للأهداف المرسومة، وكفاءتها في استخدام الموارد، وآثارها المقصودة وغير المقصودة على المجتمع.

ويمثل التقويم حلقة تغذية راجعة Feedback تسمح لصانعي القرار بتعديل السياسة أو الاستمرار فيها أو إنهائها بناءً على النتائج المتحققة.

فتقويم السياسة العامة هو عملية منهجية تهدف إلى جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بنتائج وآثار السياسة العامة، ومقارنتها بالأهداف المعلنة من أجل الحكم على فعاليتها وكفاءتها وجدواها.

بمعنى آخر: **التقويم = قياس النتائج الفعلية مقارنة بالأهداف المتوقعة.**

وقد عرف William N. Dunn تقويم السياسات العامة بأنه:

إنتاج معلومات موثوقة وذات صلة حول نتائج السياسات وآثارها، بما يساعد في تحسين عملية صنع القرار العام. (Dunn, Ibid, p. 234).

فلا يكفي أن تُصاغ السياسة وتُنفذ، بل يجب معرفة:

- هل حققت أهدافها؟
- هل كانت فعالة؟
- هل استُخدمت الموارد بكفاءة؟
- من استفاد ومن تضرر؟
- ما الآثار المترتبة عنها؟
- هل كانت التكلفة مبررة مقارنة بالنتائج؟

ومن هنا تبرز أهمية التقويم باعتباره أداة تجيب عن الأسئلة التي تعبر في آخر المطاف عن مدى نجاح أو فشل السياسات.

أ_ أهداف تقويم السياسة العامة:

- قياس فعالية السياسة .
- قياس كفاءة استخدام الموارد .
- كشف نقاط القوة والضعف .
- تحسين السياسات المستقبلية .

- دعم اتخاذ القرار المستقبلي
- دعم المساءلة والشفافية .

ب_ أنواع تقويم السياسة العامة

_التقويم القبلي Ex Ante Evaluation

يتم قبل تنفيذ السياسة. بهدف:

- تقدير النتائج المتوقعة
- دراسة الجدوى
- تحليل المخاطر والبدائل

مثال: تحليل أثر مشروع قانون قبل اعتماده.

_التقويم المرحلي أو أثناء التنفيذ On-Going Evaluation

يتم خلال تنفيذ السياسة. بهدف:

- متابعة التقدم
- رصد الانحرافات
- تعديل التنفيذ عند الحاجة

_التقويم البعدي Ex Post Evaluation

يتم بعد انتهاء التنفيذ أو بعد مرور فترة كافية بهدف:

- قياس النتائج النهائية
- تحليل الأثر طويل المدى
- استخلاص الدروس المستفادة

ج_ عناصر تقويم السياسة العامة:

- **تحليل الأهداف:** يتم أولًا تحديد الأهداف الأصلية.

مثال: سياسة التشغيل تهدف إلى: خفض البطالة إلى 8 .%

- **قياس النتائج الفعلية:** مقارنة ما تحقق بما كان مستهدفًا.

مثال: انخفضت البطالة من 14% إلى 10.%

- **تحليل الآثار المباشرة وغير المباشرة**

الآثار المباشرة: نتائج مرتبطة مباشرة بالسياسة..

الآثار غير المباشرة: نتائج جانبية.

مثال: تنشيط الاقتصاد المحلي.

- **تحليل الكفاءة:** هل استُخدمت الموارد بكفاءة؟

مثال: هل كانت النتائج المحققة متناسبة مع حجم الإنفاق؟

- **تحليل العدالة والإنصاف:** هل استفادت الفئات المستهدفة فعلًا؟

مثال: هل وصلت إعانات الدعم إلى الفئات الهشة؟

- **تحليل الاستدامة:** هل نتائج السياسة قابلة للاستمرار؟

مثال: هل المشاريع الممولة مستمرة بعد انتهاء الدعم؟

د_ معايير تقويم السياسة العامة:

- **الفعالية Effectiveness** : مدى تحقيق الأهداف. من خلال الإجابة عن السؤال: هل حققت السياسة أهدافها؟
- **الكفاءة Efficiency** : العلاقة بين النتائج والموارد المستخدمة. من خلال معرفة هل تحققت النتائج بأقل تكلفة ممكنة؟
- **الملاءمة: Relevance** مدى ملاءمة السياسة للمشكلة. من خلال الاجابة هل السياسة مناسبة أصلًا للمشكلة؟
- **العدالة Equity** : مدى عدالة توزيع المنافع. من خلال الإجابة على : من استفاد؟ ومن استُبعد؟
- **الاستدامة Sustainability** : استمرار النتائج على المدى الطويل.

ويشير كارول هـ. وايس Carol H. Weiss إلى أن تقويم السياسات يعتمد على الدمج بين المناهج الكمية والكيفية لفهم النتائج بصورة شاملة. (Weiss, 1998, p. 4)

هـ_ أدوات تقويم السياسة العامة:

- المؤشرات الإحصائية: مثل:

معدلات البطالة/ نسب النجاح/ نسب التغطية الصحية .

- تحليل البيانات الكمية
- الاستبيانات والمقابلات: قياس رضا المستفيدين.
- التقارير الحكومية: تحليل تقارير الأداء.
- تحليل التكلفة والمنفعة: مقارنة المنافع بالتكاليف.

ع _ تحديات تقويم السياسات العامة:

- صعوبة قياس بعض النتائج: خاصة النتائج الاجتماعية أو السياسية بعيدة المدى.
- صعوبة عزل أثر السياسة: قد تتداخل عوامل خارجية مع نتائج السياسة.
- نقص البيانات بسب ضعف نظم المعلومات والرصد او التكتم عنها.
- التحيز: قد تخضع نتائج التقويم لضغوط سياسية.

ويرى B. Guy Peters أن تقويم السياسات ليس مجرد نشاط تقني، بل عملية سياسية أيضًا، لأن نتائجه قد تؤثر في توزيع السلطة والموارد.(Peters, Ibid, p. 116)

مثال تطبيقي: تقويم سياسة السكن الاجتماعي

الأهداف: توفير السكن للفئات محدودة الدخل .

النتائج: بناء 100 ألف وحدة سكنية

تقويم الفعالية: هل انخفضت أزمة السكن؟

الكفاءة: هل تم احترام الميزانية؟

العدالة: هل وصلت السكنات للمستحقين؟

الاستدامة: هل المشاريع قابلة للصيانة والاستمرار؟

جدول رقم 08 : يوضح الفرق بين تحليل التنفيذ وتحليل تقويم السياسات العامة:

العنصر	تحليل التنفيذ	تقويم السياسية
التركيز	كيفية التطبيق على أرض الواقع	نتائج واثار السياسية
السؤال الجوهري	كيف نفذت	ماذا حققت

من اعداد الباحث

في الأخير يمكن القول ان تقويم السياسة العامة مرحلة حاسمة في تحليل السياسات، لأنه يسمح بالحكم الموضوعي على نتائج السياسات وآثارها الفعلية، ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة. ومن خلال رصد وتحليل النتائج، تستطيع الحكومات والباحثون اكتشاف الاختلالات، وتحسين الأداء، وتصحيح السياسات أو إعادة تصميمها بما يحقق فعالية أكبر واستجابة أفضل لاحتياجات المجتمع.

خامسا: خطوات العملية التحليلية في تحليل السياسات العامة حسب نموذج Eugene Bardach

يختلف تحليل السياسات العامة باختلاف النموذج او المقاربة المتبعة التي يختارها المحلل غير ان اغلب المحللين اتفقوا على انه هناك على الأقل خمس خطوات ضرورية وجب توفرها في عملية التحليل وسوف نستعرض الخطوات التي اقرها يوجين باراداش

يُعدّ نموذج يوجين بارداش من أكثر النماذج التطبيقية استخدامًا في تحليل السياسات العامة، خاصة في برامج الإدارة العامة والسياسات الحكومية. وقد طوّره بهدف تقديم إطار عملي ومنهجي لتحليل المشكلات العامة وصياغة بدائل سياسات فعّالة. وعلى خلاف بعض النماذج النظرية التي تركز على تفسير عملية صنع القرار، يتميز نموذج بارداش بطابعه العملي الموجّه نحو حل المشكلات وتقديم توصيات قابلة للتطبيق.

يقوم النموذج على فكرة أن تحليل السياسات العامة يجب أن يكون عملية منظمة لحل المشكلات، تعتمد على تحديد المشكلة، جمع الأدلة، بناء البدائل، تقييم النتائج، واختيار البديل الأنسب.

ويعرّف يوجين باراداش تحليل السياسات بأنه:

عملية تفكير منظم تهدف إلى إنتاج معلومات وتوصيات تساعد في حل المشكلات العامة.

أ_ الخطوات الثمانية في نموذج يوجين بارداش(The Eightfold Path) : (Bardach, 2012, pp. 25–38)

_تعريف المشكلة Define the Problem: تبدأ العملية بتحديد المشكلة العامة بدقة.

يتم التركيز على: ماهية المشكلة، أسبابها، نطاقها، آثارها .

مثال: بدل القول ضعف التعليم، يُعاد تعريف المشكلة بدقة مثل: ارتفاع معدلات التسرب المدرسي في المناطق الريفية.

_ جمع الأدلة Assemble Some Evidence:

يتم جمع البيانات والمعلومات الضرورية لتحليل المشكلة.

تشمل: الإحصاءات/ التقارير الحكومية / الدراسات السابقة / البيانات الميدانية.

الهدف هو بناء قاعدة معرفية تدعم التحليل.

_بناء البدائل Construct the Alternatives :

يقترح المحلل مجموعة بدائل سياسية لمعالجة المشكلة. مثال: زيادة التمويل / إصلاح تنظيمي/ حملات توعية / شراكات مع القطاع الخاص.

يشدد بارداش على ضرورة عدم الاكتفاء بحل واحد فقط.

_ اختيار معايير التقييم Select the Criteria

يتم تحديد المعايير المستخدمة لتقييم البدائل، مثل: الكفاءة /الفعالية/العدالة/الجدوى السياسية/القبول الاجتماعي.

_ **توقع النتائج** Project the Outcomes:

تحليل النتائج المتوقعة لكل بديل.

يشمل: الآثار قصيرة المدى / الآثار طويلة المدى / التكاليف والمخاطر.

_ **تحليل المقايضات Confront the Trade-Offs**:

في هذه المرحلة تتم مقارنة مزايا وعيوب البدائل. مثال:

- بديل أكثر كفاءة لكنه أقل عدالة
- بديل عادل لكنه أعلى تكلفة

ويؤكد بارداش أن صنع السياسات غالبًا يتطلب مفاضلات.

_ **اتخاذ القرار** Decide:

اختيار البديل الأنسب بناءً على نتائج التحليل.

لا يعني ذلك اختيار البديل المثالي دائمًا، بل الأكثر ملاءمة ضمن القيود الواقعية.

_ **عرض التوصيات** Tell Your Story :

تقديم النتائج في شكل واضح ومقنع لصناع القرار.

قد يكون ذلك عبر:

- تقرير سياسات
- مذكرة سياسية (Policy Brief)
- عرض شفهي

ويشدد بارداش على أهمية التواصل الفعال، لأن التحليل الجيد غير المعروض جيدًا قد يفقد أثره.

ب_ **خصائص نموذج بارداش**:

يتميز النموذج بـ:

- الطابع العملي والتطبيقي .
- الوضوح المنهجي.
- التركيز على حل المشكلات.
- المرونة في التطبيق.
- الدمج بين التحليل الكمي والكيفي.

ج _ مزايا وعيوب نموذج بارداش:

_ من أبرز مزاياه:

- مناسب لتحليل السياسات الواقعية.
- يساعد في بناء بدائل متعددة.
- يربط التحليل بصنع القرار.
- مفيد في إعداد مذكرات السياسات.

_العيوب او الانتقادات الموجهة للنموذج

رغم أهميته، توجد بعض الانتقادات:

- النزعة التقنية: يركز بقوة على التحليل الفني أحيانًا على حساب العوامل السياسية
- افتراض وجود معلومات كافية: بعض البيئات لا توفر بيانات كافية للتحليل
- محدودية تفسير الصراعات السياسية: لا يمنح اهتمامًا كبيرًا لعلاقات القوة والصراع المؤسسي.

تشير ديبورا ستون Deborah Stone إلى أن تحليل السياسات لا يمكن اختزاله فقط في حل تقني للمشكلات، بل يتضمن صراعات قيم ومصالح. (Stone, 2012, p. 07)

د_ أهمية نموذج بارداش في تحليل السياسات العامة:

تكمن أهميته في:

- تدريب الباحثين على التحليل المنهجي
- دعم اتخاذ القرار المبني على الأدلة
- تحسين جودة التوصيات السياسية
- ربط النظرية بالممارسة التطبيقي.

في الأخير يمكن القول ان نموذج بارداش من أكثر النماذج التطبيقية فعالية في تحليل السياسات العامة، لأنه يقدم إطارًا عمليًا واضحًا لتحليل المشكلات العامة وصياغة البدائل وتقديم التوصيات. وبفضل خطواته الثمانية، أصبح أداة مرجعية في التكوين الأكاديمي والمهني للباحثين وصناع القرار في مجال السياسات العامة.

الخاتمة:

في الأخير يمكن القول ان تحليل السياسة العامة وفقا لما تم التطرق إليه من مفاهيم ومنظورات مفسرة له، وكذلك من خلال النماذج النظرية والمنهجية المعتمدة في تحليل السياسة العامة، بأنه علم مستقل بذاته، يعتمد على أدوات ومناهج ونماذج وقوانين علمية في التعاطي مع مختلف المشكلات التي تواجه الحكومات والافراد على حد سواء، وعليه يمكن استخلاص جملة من النتائج مفادها:

- ان تحليل السياسة العامة هو علم يستند إلى جملة من الأطر النظرية، من أجل معرفة حقائق المشكلات، والعمل على الاستفادة منها تمهيدا لحلها، عبر استخدام أساليب البحث والدراسة القائمة على تحليل الأسباب لفهم المشكلات العامة.
- تتضح أهمية تحليل السياسة العامة في كونه يساعد على دراسة وفهم مختلف المشكلات العامة واقتراح الحلول البديلة لها، مع التركيز على المفاضلة بين أنجعها.
- انتهاج السياسة العامة لمقاربة وقائية في معالجة المشكلات والقضايا، حيث يعتمد على التنبؤ بالمشاكل والأزمات قبل وقوعها، وبالتالي عبر هذه المقاربة العلاجية يمكن لمحلل السياسة العامة أن يتبنى أو يلغي أو يضع سياسة عامة جديدة لمواجهة المشكلات.
- يجب على محلل السياسة العامة أن يأخذ بالأطر النظرية والاقترابات والمناهج العلمية في الاختيار الأمثل للقرار، وصنع السياسة العامة الملائمة ذات الجودة والجدوى السياسية في تحقيق ما يتلاءم والصالح العام سياسيا واجتماعيا.

فهرس المحتويات

معلومات عامة عن المقياس..... 1

مقدمة: 2

المحور الأول: مفهوم وفلسفة البحث العلمي 3

أولا: البحث العلمي وعلاقته بالعلم والمعرفة 3

ثانيا: ماهية البحث العلمي..... 4

_ مفهوم البحث العلمي 4

_ خصائص البحث العلمي: 4

_ أهمية البحث العلمي: 5

_ أنواع البحث العلمي: 6

_ فلسفة البحث العلمي:..... 8

المحور الثاني: مستويات وخطوات البحث العلمي..... 10

أ_ مستويات البحث العلمي:..... 10

_ المستوى الأول: الوصف **description** : 10

_ المستوى الثاني: التصنيف **classification**: 11

_ المستوى الثالث: التفسير **interpretation** : 12

_ المستوى الرابع: التوقع والتنبؤ **prediction** : 12

ب_أهمية دمج مستويات البحث العلمي: 12

ج_ خطوات البحث العلمي:..... 13

شروط الفرض العلمي: 17

أنواع الفرضيات: 17

أهمية الفروض وفوائدها:..... 19

اختبار الفروض: 19

تحليل النتائج وتفسيرها: 20

المحور الثالث: أدوات البحث العلمي..... 22

1_ المقابلة:**Interview** 22

2 _ الملاحظة **Observation** : 25

3 _ الاستبانة أو الاستبيان: 29

4_ الوثائق وتحليل المحتوى: 31

المحور الرابع: تحليل السياسات العامة وفق المنظورات العلمية 34
أولا: الزوايا أو المنظورات المفسرة لمفهوم السياسة العامة..... 34
ثانيا: صور تحليل السياسة العامة 36
– التحليل المحوري في تحليل السياسات العامة: 36
_ التحليل وفق عملية السياسات **Policy Process Analysis** : 37
_ التحليل وفق السياسات العليا **Analysis According to Higher / Macro Policies** : 39
ثالثا: نماذج صنع وتحليل السياسة العامة: 42
1 _ النموذج المؤسسي Institutional Model: 42
2_ نموذج الجماعة Group Model في تحليل السياسات العامة: 45
3 _ نموذج النخبة أو الصفوة Elite Model في تحليل السياسات العامة: 48
4_ نموذج النظم Systems Model في تحليل السياسات العامة :..... 51
5_ نموذج العمليات في تحليل السياسة العامةProcess Model: 54
6_ نموذج تحليل التكلفة والمنفعة **Cost–Benefit Analysis** : 58
7_ نظرية الاختيار **Choice Theory في تحليل السياسات العامة:** 62
8_ النموذج الرشيد Rational Model **في تحليل السياسات العامة:** 66
9_ النموذج التدريجي Incremental Model في تحليل السياسات العامة: 68
10_ نموذج سلة المهملات Garbage Can Model في تحليل السياسات العامة:..... 71
11_ النموذج الشبكيNetwork Approach : 75
12_ نظرية التوازن المتقطع **Punctuated Equilibrium Theory** : 79
13_ نظرية النوافذ السياسية أو نموذج التيارات المتعددة Multiple Streams Framework : 82
رابعا: مستويات تحليل السياسات العامة 85
المستوى الأول: الأطر الدستورية والقانونية في تحليل السياسات العامة 85
المستوى الثاني: رصد وتحليل الأدوار الفعلية للفاعلين الرئيسيين في تحليل السياسات العامة..... 90
المستوى الثالث: رصد وتحليل مضمون السياسات العامة**Policy Content Analysis** 95
المستوى الرابع: رصد وتحليل عملية تنفيذ السياسة العامة**Policy Implementation Analysis** 98
المستوى الخامس: تقويم السياسة العامة من خلال رصد وتحليل نتائجها**Policy Evaluation** 101
خامسا: خطوات العملية التحليلية في تحليل السياسات العامة حسب نموذج **Eugene Bardach** 105
الخاتمة:..... 108
قائمة المصادر والمراجع..... 111

قائمة المصادر والمراجع:

- ابراهيم، م. ع .(2001) .أسس ومبادئ البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية .الاردن: مؤسسة الورق للنشر والتوزيع.
- بكر، م. ا .(2016) .مناهج البحث العلمي: أسس علمية وتطبيقات .الاسكندرية: الدار الجامعية.
- حواسي، ي .(2022) .محاضرات في منهجية البحث العلمي .الجزائر.
- دالع، و .(2020) .محاضرات في منهجية البحث في العلوم السياسية .الجزائر.
- ديوبولد، ف. د .(1985) .مناهج البحث في التربية وعلم النفس .القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
- ربحي، م & ,.عثمان, م .(2000) .مناهج وأساليب البحث العلمي (النظرية والتطبيق)، .عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- الرفاعي، ا. ح .(1998) .مناهج البحث العلمي، تطبيقات إدارية واقتصادية . عمان: دار وائل.
- زرواتي، ر .(2012) .مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية .الجزائر: دار الهدى.
- سعد، ي , (2026) .فيفري 12 .دراسة Récupéré sur .أهمية البحث العلميhttps://drasah.net/blog-post/index/66 :
- السعيد، م ,(2024) .فيفري 26 .أنواع فرضيات البحث العلمي وأمثلة عليه Récupéré sur . https://www.maktabtk.com/blog/post/3382
- سليمان، ب. ا .(1996) .كتابة البحث العلمي صياغة جديدة .(éd. 6)جدة: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- شلبي، م .(1997) .المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم المناهج الاقترابات والأدوات .الجزائر.
- عبيدات، ذوقان,كايد , ع & ,.عدس, ع .(2014) .البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه .عمان: دار الفكر.
- عدنان، ع .(1994) .مناهج البحث العلمي .عمان: جامعة القدس المفتوحة.
- عدون، ن. د .(2014) .السياسات العامة وصنع القرار .الجزائر :دار المحمدية العامة.
- عقيلة، س .(2022/2023) .محاضرات في منهجية البحث العلمي .الجزائر: الجزائر.
- عليان، ر. م ..(دون سنة نشر).البحث العلمي: اسسه، مناهجه واساليبه، اجراءاته .الرياض : بيت الافكار الدولية.
- عودة، س .(s.d.) .أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية .اربيد: متبة الكتاني.
- عوض صابر, ف & ,.علي خفاجة, م .(2002) .أسس ومبادئ البحث العلمي .الاسكندرية: مكتبة ومطبعة الشعاع الفنية.
- الغني، ع. ع .(2011) .صنع السياسات العامة في الوطن العربي .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- فريجة، ع. ا .(2024) .مودل Récupéré sur .محاضرات في منهجية البحث العلمي في العلوم السياسية، محاضرة رقم 06 : http://tele-ens.univ-oeb.dz/moodle/course/view.php?id=6931#section-10
- لعجال، ل & ,.ازورال, ي ,2023) .جوان 01 .(تحليل السياسة العامة من منظور العملية: النماذج والمنهجية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية.791-807 .pp ,(01)09 ,
- ماثيو جدير. (2004). منهجية البحث. سوريا: منشورات وزارة الثقافة.
- محمد، ا & ,.عبيدات , م .(1999) .منهجبة البحث العلمي .الاردن: دار وائل للنشر.
- محمد، ا .(s.d.) .مناهج البحث العلمي، دليل الطالب في كتابة البحاث والرسائل العلمية، .مصر: مكتبة الشعاع للطباعة والنشر والتوزيع.

- محمد، م. ع .(2016) .تحليل السياسات العامة: مدخل نظري وتطبيقي، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- محمود، ا. ر .(2011) .مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية .القاهرة: دار النشر للجامعات.
- ملحم، س. م .(2010) .مناهج البحث في التربية وعلم النفس .عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- النصر، م. ا .(2004) .قواعد ومراحل البحث العلمي .مصر: مجموعة النيل العربية.
- وردية، ا ,(2021) .أوت 25 .الفرضيات في العلوم الانسانية والاجتماعية، اهميتها في البحث العلمي .مجلة هيرودوت للعلوم الانسانية والاجتماعية.p. 327/343

بالإنجليزية

- Mazmanian, D., & Sabatier, P. (1983). *Implementation and Public Policy.* Scott Foresman.
- Stokey , E., & Zeckhauser, R. (1978). *A Primer for Policy Analysis.* W. W. Norton & Company.
- Anderson, J. E. (2015). *Public Policymaking* (éd. 8). Cengage Learning,.
- Baumgartner , F., & Bryan , D. (2009). Chicago: University of Chicago Press.
- Cairney, P. (2012). *Understanding Public Policy: Theories and Issues.* Palgrave Macmillan.
- Cohen, M., G. March, J., & P. Olsen, J. (1972, juin 01). A Garbage Can Model of Organizational Choice. *Administrative Science Quarterly, 17*(01), pp. 1–25.
- Dahl, R. A. (1961). *Who Governs? Democracy and Power in an American City,.* New-York : Yale University Press.
- Dunn, w. (2018). *Public Policy Analysis :An Integrated Approach. Routledge.*
- Dye, T. (2017). *Understanding Public Policy.* Pearson.
- Easton, D. (1965). *A Systems Analysis of Political Life.* New York: John Wiley & Sons.
- Eugene Bardach. (2012). *A Practical Guide for Policy Analysis* (éd. 4). CQ Press.
- Heclo, H. (1978). *Issue Networks and the Executive Establishment." In The New American Political System.* Washington: D.C.: American Enterprise Institute.
- Jenkins, W. (1978). *Policy Analysis: A Political and Organizational Perspective.* Martin Robertson.
- Jones, C. O. (1984). *An Introduction to the Study of Public Policy* (éd. 3). Brooks/Cole Publishing Company.
- Kingdon, J. W. (2014). *Agendas, Alternatives, and Public Policies* (éd. 2). New York: Pearson Education.
- Lasswell, H. (1956). *The Decision Process: Seven Categories of Functional Analysis.* University of Maryland.: College of Business and Public Administration.
- Lowi, T. J. (1972). "Four Systems of Policy, Politics, and Choice. *Public Administration Review, 32*(04), pp. 298–310.

- Mills, C. W. (1956). *The Power Elite.* New York: Oxford University Press.
- Peters, B. G. (2015). *Advanced Introduction to Public Policy.* Edward Elgar Publishing.
- Peters, B. G. (2019). *Institutional Theory in Political Science* (éd. 4). Edward Elgar Publishing.
- Pressman , J., & Aaron , W. (1984). *Implementation* (éd. 3). Berkeley: University of California Press.
- Rhodes, R. A. (1997). *Understanding Governance: Policy Networks, Governance, Reflexivity and Accountability.* Buckingham: Open University Press.
- Sabatier, P. A. (2007). *Theories of the Policy Process* (éd. 2). Westview Press.
- Sen, A. (2000). *Development as Freedom.* Oxford University Press.
- Simon, H. A. (1997). *Administrative Behavior* (éd. 4). Free Press.
- Stone, D. (2012). *Policy Paradox: The Art of Political Decision Making* (éd. 3). New York: W. W. Norton & Company.
- Truman, D. B. (1951). *The Governmental Process: Political Interests and Public Opinion.* Alfred A. Knopf.
- Weiss, C. H. (1998). *Evaluation.* (éd. 2). Upper Saddle River: Prentice Hall.